القسم الأول

سلسلة نسب اجتماعية ـ ثقافية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

من سرق ماذا؟ الزمان والمكان

منذ بداية القرن التاسع عشر، كان بناء تاريخ العالم واقعاً تحت هيمنة أوروبة الغربية، وذلك تبعاً لوجودهم في بقية العالم نتيجة للغزو الاستعماري وللثورة الصناعية. لقد كان هناك تواريخ جزئية للعالم (كلها جزئية في درجة ما) في الحضارات الأخرى، العربية، والهندية، والصينية، وفي الحقيقة فإن ثقافات قليلة هي التي تفتقر إلى فكرة عن ماضيها الخاص في علاقته مع ماضي الآخرين، مهما تكن الفكرة بسيطة، على الرغم من أن الكثيرين من المراقبين يضعون هذه الروايات تحت عنوان الأسطورة لا التاريخ. والذي ميز الجهود الأوروبية، كما في المجتمعات البسيط جداً هو النزوع إلى فرض قصة الأوروبيين الخاصة على العالم الأرحب، تبعاً للميل إلى مركزية عرقية إثنية تبرز بوصفها امتداداً لدافع ذاتيٍّ المركزية على أساس تصور إنساني كبير المدى، والقدرة على فعل ذلك راجعة إلى هيمنة أوروبة هيمنة الأمر الواقع في الكثير من أجزاء العالم. وأنا أرى العالم بعيني بالضرورة، لا بعيون الآخر. وكما سبق أن قلت في المقدمة، فأنا على وعي تام بأن اتجاهات معاكسة بخصوص تاريخ العالم قد برزت في الأزمنة الحديثة[1]. ولكن تلك الحركة في رأيي لم تُتابع إلى البعد الكافي في الاتجاه النظري، وخصوصاً فيما يتعلق بالمراحل العريضة التي تم تصور تاريخ العالم فيها.

إن وجود موقف نقدي أشد نقداً أمر ضروري لمواجهة الطبيعة العرقية الإثنية المركزية المحتومة لأي محاولة لوصف العالم، ماضياً أو حاضراً. وهذا يعني أولاً أن يكون الموقف النقدي موقفاً مرتاباً بزعم الغرب، وفي الحقيقة بأي زعم يأتي من أوروبة (أو في الحقيقة من آسيا)، بأنها قد اخترعت أنشطة وقيماً من مثل الديمقراطية أو الحرية. وثانياً فإنه يعني النظر إلى التاريخ من الأدنى إلى الأعلى لا من القمة (أو

(1) انظر على وجه الخصوص المناقشة الأولية في كتاب سي. إيه. بيلاي: ولادة العالم الحديث **1780 ـ 1914**، أكسفورد، **2004**.

من الحاضـر) إلى الأسـفل. وثالثاً إنه يعني إعطاء وزن كاف للماضي غير الأوروبي. ورابعـاً، إنـه يتطلب وعيـاً بحقيقة أن عمـاد التاريخ، ومن جملته علم دراسـة التاريخ ونظرياتـه ومناهجـه، وموقع الأحـداث في الزمان وفي المكان، متغير، ويخضـع للبناء الاجتماعي، ومن هنا فهو يخضع للتغيير. ولذلك فهو لا يتكون من أصناف ثابتة تنبعث من العالم في الشكل الذي تكون فيه حاضرة للوعي الغربي المتصل بعلم دراسة التاريخ ونظرياته ومناهجه.

إن الأبعاد الحالية لكلٍ من الزمان والمكان قد وضعها الغرب. وكان ذلك بسبب أن التوسـع في كل أنحـاء العالم تطلب حفظ الوقت والخرائط التـي وفرت إطار التاريخ، مثلما وفرت إطار الجغرافية كذلك. وكل المجتمعات، طبعاً، امتلكت بعض التصـورات عن المكان والزمان اللازمة لتنظيم حياتهم اليومية حولها. وصـارت هذه التصـورات أكثر تفصيلاً (وأكثر دقة) مع مجيء المعرفة وتعلم القراءة والكتابة التي وفرت أسواقاً للصـور لكلا البعدين معاً. وإن الاختراع المبكر الأسـبق للكتابة في أوراسـيا هو الذي أعطى مجتمعاتها الكبيرة ميزات لا يستهان بها في حساب الزمان، وفي إبداع وتطوير الخرائط مقارنة بإفريقية الشـفوية، على سـبيل المثال، لا بعض الحقيقة الموروثة عن الطريق التي نُظّم فيها العالم فيما يتعلق بالمكان والزمان.

الزمـان

كان الزمان في الثقافات الشـفهية يحسـب وفقاً للوقائع الطبيعية، والتقدم اليومي للشـمس في خلال النهار والليل، وموقعها في السـماء، ووجوه القمر، ومرور الفصول. وما كان غائباً هو وجود أي حساب رقمي لمرور السنين، وهو الحساب الذي كان يتطلب فكرة وجود نقطة بداية ثابتة، لعصر. وهذا ما جاء مع استخدام الكتابة فقط.

إن حسـاب الزمن نفسـه في الماضـي، وفي الحاضـر أيضـاً، قد جرى امتلاكه من الغرب. فالتواريخ التي يعتمد عليها التاريخ تقاس قبل ولادة المسـيح وبعد ولادته (قبل المسيح، وبعد المسيح، أو قبل العصر العام، والعصر العام لنكون أكثر دقة من الناحية السياسـية). والاعتراف بالعصـور الأخرى، المتصـلة بالعام الجديد في الهجري، أو

العبري أو الصيني، يلقى به إلى هوامش المعرفة التاريخية والاستخدام العالمي. وأحد وجوه هذه السرقة للزمان داخل هذه العصور كان طبعاً تصورات القرن والألفية نفسها، وهي مرة أخرى تصورات من الثقافات المكتوبة. ويشمل مؤلف الكتاب الواسع المدى عن هذه التصورات الأخيرة[2]، في دراساته الواسعة تاريخ الإسلام، والهند، والصين، وإفريقية، والأمريكيتين. لقد كتب تاريخاً للعالم «لألفيتنا»، التي كان نصفها الأخير «لنا» بمعنى الهيمنة الغربية، وعلى خلاف مؤرخين كثيرين، فهو لا يرى هذه الهيمنة بوصفها متجذرة في الثقافة الغربية، ويمكن لقيادة العالم أن تنتقل مرة أخرى بسهولة إلى آسيا مثلما انتقلت في السابق من آسيا إلى الغرب. ومع ذلك فإطار العمل بالنسبة إلى النقاش مطروح بشكل حتمي على أساس العقود، والقرون، والألفية من التقويم المسيحي. والشرق في الغالب ومثله المركز يمتلك ألفية أخرى في ذهنه.

إن احتكار الزمان يحدث لا مع العصر الشامل للجميع على وجه الحصر فقط، والذي تحدد بميلاد المسيح، بل مع الحسابات اليومية أيضاً للسنين، وللشهور، وللأسابيع. والسنة نفسها هي تقسيم تعسفي من بعض الوجوه. ونحن نستخدم الدورة الفلكية، ويستخدم آخرون تتابع اثنتي عشرة مرحلة قمرية. إنه اختيار لنوع تقليدي تقريباً. وفي كلا النظامين تكون بداية العام، أي، العام الجديد، بداية تحكمية تماماً. ليس هناك، في الحقيقة، شيء «منطقي» بشأن العام الفلكي الذي يستخدمه الأوروبيون أكثر مما هناك بشأن الحساب القمري للبلدان الإسلامية والبوذية. والأمر نفسه مع التقسيم الأوروبي إلى شهور. والاختيار هو بين سنوات تحكمية أو شهور تحكمية. وشهورنا لا علاقة لها ولو قليلة مع القمر، وفي الحقيقة إن أشهر الإسلام القمرية أكثر «منطقاً» بالتأكيد. وهناك مشكلة لكل نظام تقويم متصل بدمج السنوات النجمية أو الفصلية مع الشهور القمرية. وفي الإسلام يكيّف العام مع الشهور، وفي المسيحية يقوم العكس. وفي الثقافات الشفهية فإن العد الفصلي والعد القمري كليهما يستطيع أن يعمل مستقلاً، ولكن الكتابة تجبر على نوع من الحل الوسط.

والأسبوع المكون من سبعة أيام هو أكثر وحدة عشوائية من الوحدات كلها. ويجد

(2) فيرناندیز ـ آرميستو **1995**.

المرء في إفريقية المعادل «لأسبوع» من ثلاثة أيام، أو أربعة، أوخمسة، أوستة، مع وجود أسواق لتتناسب معها. وفي الصين كان الأسبوع عشرة أيام. فالمجتمعات شعرت بالحاجة إلى بعض التقسيم المنتظم الذي يكون أصغر من الشهر من أجل الأنشطة الدورية المتكررة مثل الأسواق المحلية، بوصفها متميزة عن المعارض السنوية. ومدة هذه الوحدات تقليدية بشكل كامل. وفكرة اليوم والليلة تتناسب بوضوح مع خبرتنا كل يوم ولكن مرة أخرى فإن المزيد من التقسيم الفرعي إلى ساعات ودقائق لا يوجد إلا على ساعاتنا وفي عقولنا، إنها عشوائية تماماً[3].

وجميع الطرق المختلفة لحساب الزمان في المجتمعات المتعلمة كان لها بشكل أساسي إطار ديني، وهي طرق تطرح نقطتها المرجعية حياة النبي، أو المصلح، أو خلق العالم. والنقاط المرجعية هذه استمرت لتكون ذات علاقة مع طرق الحساب المسيحية التي صارت، نتيجة أعمال الغزو، والاستعمار، والهيمنة العالمية، لا نقاطاً مرجعية للغرب فقط بل للعالم، فالأيام السبعة للأسبوع، ويوم الأحد يوم العطلة، والاحتفالات السنوية لعيد ميلاد المسيح، وعيد الفصح، والهالوين هي الآن احتفالات عالمية[•]. وقد حدث هذا على الرغم من أن موقفاً علمانياً واسع الانتشار قد تطور في العديد من السياقات في الغرب، مثل ـ إزالة الغموض عن العالمَ على يد ويبر، ورفض فريزر للسحر ـ وهو الموقف الذي يؤثر الآن على كثير من بقية الكرة الأرضية.

استمرار علاقة الدين في الحياة اليومية يؤدي في الغالب إلى سوء فهم من المراقبين ومن المشاركين على حد سواء. فالكثيرون من الأوروبيين يرون مجتمعاتهم بوصفها مجتمعات علمانية ويرون مؤسساتهم بوصفها مؤسسات لا تميز بين دين وآخر. فغطاء رأس المسلمة والغطاء اليهودي للرأس قد يكون مسموحاً به (أو غير مسموح به) في المدارس، والخدمات غير الطائفية قد تكون هي القاعدة، والدراسات الدينية تحاول أن تكون دراسات مقارنة. ونحن في العلوم، نفكر بحرية التساؤل عن العالم وعن كل محتوياته بوصف هذا التساؤل شرطاً لوجود العلوم. والأديان مثل الإسلام في الجهة الأخرى تتعرض للنقد غالباً لأنها تحجز حدود المعرفة[•]، على الرغم من أن الإسلام

(3) غودي 1968.

امتلـك اتجاهاً عقلانياً[4]. ومع ذلك فإن أكثر اقتصـادات العالم تقدماً، من الناحية الاقتصـادية والعلمية، هو اقتصاد متسم بقدر مفرِط من الأصولية الدينية وبارتباط عميق بتقويمه الزمني الديني.

إن النمـاذج الدينيـة لبناء العالم تنتشـر لتَنفَـذ في كل مظهر مـن مظاهر الفكر إلى مـدى كبير تسـتمر فيـه آثار تلك النماذج في تقرير تصـورنا للعـالم، على الرغم مـن أنهـا نماذج مهجـورة. فالأصـناف المكانية والزمانيـة، التي بدأت في أصـلها في السـرديات الدينية، هي إلى حد كبير تقريرات أساسـية ومنتشـرة تحدد تفاعلنا مع العـالم إلى درجـة كبيرة نميـل معها إلى نسـيان طبيعتها التقليدية. ومـع ذلك، فعلى المسـتوى المجتمعي يبدو أن التعايش مع الجمع بين النقيضـين بشـأن الدين هو ملمح عام للمجتمعات الإنسـانية. والارتياب وما يصـل حتى إلى اللاأدرية بشأن الدين هما ملمحان متكررا الحدوث، في المجتمعات قبل المتعلمة أيضاً. وفي المجتمعات المتعلمة[5] نتجت مثل هذه المواقف أحياناً في مراحل فكر المذهب الإنسـاني، كما يصـف زفراني ذلـك بالنسـبة إلى الثقافة الهسـبانية المغربية في العصـر الذهبي مـن القرن الثاني عشـر، وكما يصـف آخرون ذلك بالنسبة إلى المسـيحية في مرحلة القرون الوسطى. وحدثت تغيرات أكثر جذرية راديكالية من هذا النوع مع عصـر النهضة الإيطالية من القرن الخامس عشـر وإحياء التعليم التقليدي الكلاسيكي (وهو وثني بشكل أساسي، على الرغم من أنه كُيِّف مع المسيحية في حالات عديدة، كما تخيل بنزارك). والمذهب الإنسـاني المشـترك، الكلاسـيكي والعلماني معاً، أدى إلى الإصلاح الديني وإلى ترك سـلطة الكنيسـة الموجودة، على الرغم مـن أن ذلك لم يؤد طبعـاً إلى الحلول مكانها واسـتبدال غيرها بها. ولكن كلا التطورين شـجع على التحرر الجزئي لإطار المعرفة عن العالم ومن ثم عن البحث العلمي في المعنى العريض.

ومن البداية حتى هذه النقطة من الزمان، امتلكت الصين، وهو أمر قابل للجدال، أعظم نجاح في هذا الميدان، في سياق لم يكن فيه هناك مؤسسة دينية مهيمنة واحدة، ولذلك فـإن تطور المعرفة العلمانية، الذي سـمح باختبار المعلومـات الموجودة وإعادة

(•) هذا ليس صحيحاً، بل إن الإسلام هو الذي فتح آفاقاً للمعرفة. (المراجع).

(4) المقدسي 1981: 2.

(5) غودي 1998.

تقويمها، لم يكن معوقاً بالطريقة التي حدثت في الغالب مع المسيحية والإسلام. ومهما يكن التعايش مع الجمع بين النقيضين بشأن الدين، فإن تعايش العلمي مع الغيبي (فوق الطبيعة) يبقى ملمحاً من ملامح المجتمعات الحديثة، على الرغم من أن الخلط اليوم خلط مختلف بالتأكيد والمجتمعات أكثر انقساماً بين «المؤمنين» و«غير المؤمنين»، ومنذ عصر التنوير يمتلك غير المؤمنين مكانة مماسسة أو أكثر اعتماداً على المؤسسات. وكلا الجانبين على كل حال ما زال منغلقاً في مفاهيم دينية محددة للزمان وصلت فيه الأفكار الغربية إلى الهيمنة على عالم متعدد الثقافات، ومتعدد الأديان.

ونعود إلى قياس الزمان، فالساعات الآلات، التي كانت خاصة بالثقافات المتعلمة، كانت على ما يبدو إسهاماً مهماً لقياس الزمان. لقد وجدت الساعات الآلات في العالم القديم في شكل المزولة أو الساعة الشمسية وساعة الماء. واستخدم رهبان القرون الوسطى الشموع لتسجيل مرور الساعات الزمنية. واستخدمت أدوات ميكانيكية آلية في الصين القديمة. ولكن اختراع آلية محور الدوران والمنظم للحركة، وهو الذي أعطى صوت تك ـ توك وضبط عدم لف النابض، أي، آلة حركة عمل الساعة الكبيرة، كان اكتشافاً أوروبياً من القرن الرابع عشر. وقد وجدت آليات ضبط انفلات أخرى لمعايرة ضبط حركة الساعة في الصين من العام 725 إضافة إلى ساعات آلية(•)، ولكن هذه الآليات الأخيرة لم تكن متطورة مثلما صارت فيما بعد في الغرب(6). وعمل آلة الساعة، الذي صار بالنسبة إلى بعض الفلاسفة نموذجاً لتنظيم الكون، صار في نهاية المطاف مندمجاً في ساعات يد محمولة جعلت من السهل للأفراد أن «يحفظوا الزمان». وقاد هذا العمل أيضاً إلى احتقارهم المطلق للشعب وللثقافات التي لم تكن تستطيع أن تقيس الزمان وتحفظه، والتي اتبعت «الزمان الإفريقي»، على سبيل المثال، ولذلك لم تكن تستطيع أن تنسجم مع مطالب التوظيف المنتظم الذي لم يتطلبه العمل في المصنع فقط بل تطلبته أي منظمات على نطاق واسع أيضاً. لم يكونوا مهيئين من

(•) سبق المسلمون غيرهم في اختراع الساعة، فقد اخترعوها في خلافة هارون الرشيد الذي أهدى واحدة منها إلى حاكم فرنسا آنذاك شارلمان الذي ذهل حين رآها، وتصور أنها شيء من السحر. (المراجع).

(6) نيدهام **2004**: **14**. وهو يقترح أن الإصرار على خصوصية اختراع آلية محور الدوران والمنظم للحركة هو وجه من إنقاذ ماء الوجه الأوروبي في هذه المنطقة، ومن إعادة تحديد مشكلة الأصول لصالح الأوروبيين، مثلما هي الحال في الإبرة المغناطيسية ودفة التوجيه المحورية. (ص **73**).

أجل «الاستبداد» ومن أجل «رقيق الأجرة» من التاسعة إلى الخامسة.

في رسالة كتبت في العام 1554، ووصف فيها سفير الإمبراطور فيردناند لدى السلطان التركي، غيسلين دو بسبيك، وصف رحلته من فينا إلى إسطنبول. وهو يعلق على التنغيص الناجم عن أنه كان يوقظ من طرف أدلائه الأتراك في منتصف الليل لأنهم لم يكونوا «يعرفون توقيت الزمان» (وهو يزعم أيضاً أنهم لا يعلمون المسافات، ولكن ذلك أيضاً كان غير صحيح). إنهم وعوا الزمان وحددوا توقيت الزمان، ولكن عن طريق الدعوة إلى الصلاة من المؤذن خمس مرات في اليوم، وهو ما كان طبعاً غير مفيد في الليل، كانت هناك المشكلة نفسها مع المزولة أو الساعة الشمسية، في الوقت الذي كانت فيه الساعة المائية حساسة وعرضة للعطب وقلما كانت قابلة للحمل. إن الساعة الميكانيكية، كما رأينا، كانت إلى حد كبير اختراعاً أوروبياً ولكنها بالتأكيد لم تكن كلها اختراعا أوروبياً، وقد سافرت ببطء، وأُخِذت إلى الصين مع الرهبان اليسوعيين في مسيرة التنصير، وصارت واسعة الانتشار في الشرق الأدنى في القرن السادس عشر فقط. ولكنها حتى ذلك الوقت لم تظهر هناك في الأماكن العامة لأن وجودها قد يبدو مهدداً لتحديد توقيت الزمان بأذان المؤذن. ولاحظ بسبيك أن هذا البطء في التكيف لم يكن بسبب عدم الرغبة العامة في التجديد كما طرح بعضهم: «ما من أمة أظهرت تردداً أقل لتبني اختراعات الآخرين المفيدة، وعلى سبيل المثال فهم امتلكوا لاستخدامهم الخاص المدافع الصغيرة والكبيرة (وفي الحقيقة، وهو أمر موضع جدال، هو اكتشاف صيني) واكتشافات عديدة أخرى من اكتشافاتنا. ولكنهم على كل حال، لم يكونوا قادرين أبداً على أن يقنعوا أنفسهم بالكتب المطبوعة ونصب الساعات في الأماكن العامة[7].

والقسم الأول من هذا الاقتباس يشير إلى أننا هنا بعيدون جداً عن الثقافة الثابتة، الثقافة الشرقية غير المجددة التي طرحها أوروبيون عديدون والتي نناقشها بتطويل أكبر في الفصل الرابع. ومع ذلك، فإن ذلك الرفض للطباعة أثبت أنه مهم جداً على الأمد الطويل، فيما يخص قياس الزمان وتوزيع المعلومات المكتوبة معاً. فكلا الأمرين كان مركزياً في تطور ما صار يعرف لاحقاً باسم الثورة العلمية أو ولادة «العلم الحديث»

(7) لويس **2002**: **130 ـ 1**.

ـ إن تطبيقهم الانتقائي لتقانة الاتصالات أعاق التقدم بعد نقطة معينة في الزمان، ولكن هذا بعيد عن العجز الكامل عن قياس الزمان، أو الجهل فيما يخص إمكانية قياسه وقيمته. وإضافة إلى ما تقدم فإن هذا التردد أقل تبريراً (وهو نفسه ظاهرة متأخرة نسبياً) للرأي القائل إن الطرق الأوروبية لقياس الزمان والتقسيم الأوروبي للمراحل الزمنية هي أعمال «صحيحة» أكثر، وهي أفضل من أعمال الآخرين.

وهناك مظهر آخر أكثر عموماً بالنسبة إلى الاستيلاء على الزمان وذلك هو توصيف خصائص التصور الغربي للزمان بأنه تصور خطي وللزمان الشرقي بأنه تصور دائري. بل إن العلامة الكبير المتخصص في الصين جوزيف نيدهام، الذي فعل الكثير جداً لإعادة تأهيل العلم الصيني، قدم هذا التعريف في إسهام مهم في الموضوع(8). وفي رأيي أنه كان وصفاً من نوع التعميم المفْرِط الذي ناقض تناقضاً خاطئاً الثقافات وإمكاناتها بأسلوب مطلق، قاطع، يصل إلى أسلوب مذهب الأسس الجوهرية. صحيح أنه في الصين، باستثناء حسابات العصور الطويلة الأمد، هناك حساب دائري قصير الأمد للسنوات، وبموجب هذا الحساب يدور اسم («عام القرد») بطريقة منتظمة. وليس هناك أي شيء على وجه الدقة شبيه بذلك في التقويم الغربي فيما وراء مستوى الشهور، التي تعيد نفسها، وفي الفلك تستند على فلك البروج الكلدانية الذي يرسم خريطة الفضاء السماوي، وفيه تكتسب هذه الشهور أهمية مشابهة لها علاقة بدراسة الشخصية كما في السنوات الصينية. وعلى كل حال، يجب أن تكون المسألة هي أنه بالنسبة إلى الثقافات ومن جملتها الثقافات الشفهية المحضة نفسها التي يكون فيها حساب الوقت أبسط حتماً، فإن المرء يجد في كل مكان حسابات للزمان الخطي والدائري معاً. والحساب الخطي جزء أصيل من تواريخ الحياة، وهو ينتقل بثبات من الميلاد إلى الممات. ومع الزمان «الكوني» هناك ميل أكبر إلى الدائرية، نظراً إلى أن تلك هي الكيفية التي يتلو فيها النهارُ الليل، والقمر يتلو القمر. وأي فكرة عن الحساب الحصري الذي يجب أن يحسب في نمط خطي وليس دائرياً هي فكرة خاطئة وتعكس تصورنا لغرب متقدم، يتطلع قدماً وتصورنا لشرق ثابت، ينظر إلى الخلف.

(8) نيدهام 1965.

المكـــان

تصـورات المكان أيضـاً جاءت لاحقة للتعريفات الأوروبية. وهي أيضاً متأثرة تأثراً كبيراً بالاستخدامات التي لم تأت من التعليم بقدر ما أتت من التمثيل بالصورة، الذي تطـور جنباً إلى جنب مع الكتابة. كل الشـعوب طبعاً تمتلـك بعض المعرفة المكانية عن العالم الذي تعيش فيه، وعن العالم من حولهم وعن السـماء من فوقهم، ولكن التمثيل بالصـورة يأخذ خطوة مهمة جداً إلى الأمام في كونه قادراً على رسـم خريطة رسـماً أكثر دقة، وأكثر موضـوعية، وأكثر إبداعاً، نظراً إلى أن المرء الآن يسـتطيع أن يدرس أراضٍ غير معروفة للقارئ.

والقارات نفسـها ليست تقريباً أفكاراً غربية حصـرياً، لأنها تعرض نفسها بدهياً للتحليل بوصـفها كيانات متميزة، باستثناء التقسيم العشوائي بين أوروبة وآسيا. فمن الناحية الجغرافية، تشـكل أوروبة وآسـيا متصـلاً، هو أوراسـيا، وقد وضـع الإغريق تمييزاً بين شـاطئ واحد للبحر المتوسط على البوسفور وبين الشاطئ الآخر له. وعلى الرغم من أنهم أسسـوا مسـتعمرات في آسيا الصـغرى منذ المرحلة الزمنية البدائية القديمة Archaic، فقدكانت آسـيا مع ذلك هي بالتحديد التي تعتبر الآخر التاريخي في معظم السياقات، وكانت هي وطن الأديان الغريبة والشعوب الغريبة. ولاحقاً قامت الأديان «العالمية» وأتباعها، وهم طامحون إلى الهيمنة على المكان وعلى الزمان كذلك، وقامت فوق ذلك بمحاولة لتعرِّف أوروبة الجديدة بشكل رسمي بتعابير مسيحية، على الرغـم من تاريخ اتصـالاتها مع أتباع الإسـلام واليهودية في تلك القـارة، وبالرغم، في الحقيقة، من وجود أولئك الأتباع فيها[9]، وعلى الرغم من الإصـرار الذي يضـعه الأوربيون المعاصرون (خلافاً للآخرين) في الغالب على الموقف العلماني، وعلى موقف العامة نحو العالم. وفي هذه الأثناء تدق سـاعة السـنين وفق إيقاع مسـيحي على نحو متميز، ومثله أيضـاً يُصور حاضـر أوروبة وماضيها بوصفه «صعود أوروبة المسيحية»، إذا استخدمنا عنوان تاريخ تريفور ـ روبر.

(9) غودي **2002**. ب.

ومع ذلك، فإن تصورات المكان لم تكن قد تأثرت بالدين إلى الحد نفسه تماماً الذي تأثر به الزمان. فموقع المدن المقدسة، على كل حال، مثل مكة والقدس ضبط لا تنظيم الأماكن فقط واتجاه العبادة، وإنما ضبط أيضاً حياة الكثيرين من الناس الذين يمموا شطر هذه الأماكن المقدسة كي يؤدوا الحج إليها. إن دور الحج في الإسلام، وهو واحد من الأركان الخمسة، دور معروف معرفة جيدة، وهو يؤثر في العديد من أجزاء العالم. ولكن من وقت مبكر أيضاً كان المسيحيون مشدودين إلى القيام برحلات الحج إلى القدس وكانت الحرية في القيام بمثل هذه الرحلات هي أحد الأسباب الكامنة خلف غزو الأوروبيين للشرق الأدنى اعتباراً من القرن الثالث عشر* والمعروف باسم الحروب الصليبية. وكانت القدس أيضاً قطباً قوياً للارتباط من أجل عودة اليهود طوال القرون الوسطى ولكن ذلك كان أكثر على وجه الخصوص مع نمو الصهيونية واللاسامية العنيفة من نهاية القرن التاسع عشر. وتلك المناقشة حول المكان، وحول إسرائيل، بوصفها وطناً، التي قادت في النهاية إلى العودة الجماعية لليهود إلى فلسطين، مدعومة دعماً قوياً من بعض القوى الغربية، أدت في النتيجة إلى التوتر، والنزاع، والحروب التي جرفت بالنيران الكثيفة شرقي البحر الأبيض المتوسط في السنوات الأخيرة.

وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى مرابطة قوات غربية في منطقة الشرق الأوسط بوصفه أحد أسباب صعود الروح العسكرية الإسلامية في هذه المنطقة. وفي هذه الطريقة، فإن الدين «يرسم خريطة» العالم لنا بطرق عشوائية من بعض الوجوه. ولكن رسم الخرائط هذا يكتسب معاني قوية تتعلق بالهوية في أثناء سير الأحداث. إن الدافع الديني الأولي قد يختفي، ولكن الجغرافية الداخلية التي يولدها تبقى، وهي «تُطَبَّع»، أي تصير طبيعية، وقد تُفرض على الآخرين بوصفها جزءاً من النظام المادي للأشياء نوعاً ما. وكما هي الحال مع الزمان، فإن هذا هو بدقة ما حدث مع كتابة التاريخ حتى هذا اليوم في أوروبة، ولو كان القياس الكلي للمكان مع ذلك أقل تأثراً بالدين من تأثر الزمان به.

ولكن آثار الاستعمار الغربي واضحة. فحين صارت بريطانيا مهيمنة دولياً، دارت إحداثيات المكان حول خط زوال غرينتش في لندن، وجزر الهند الغربية وبشكل رئيس

*(المترجم): هكذا في الأصل ولا يخفى على القارئ الكريم أن الحروب الصليبية بدأت في نهاية القرن الحادي عشر وامتدت حتى القرن الثالث عشر وأكثر.

جزر الهند الشرقية اصطُنعت بناء على الاهتمامات الأوروبية، إضافة طبعاً إلى التوجهات الأوروبية، والاستعمار الأوروبي، والتوسع الأوروبي فيما وراء البحار. وإلى حد ما فإن كلاً من الغرب الواقع في الطرَّف والشرق الواقع في الطرف من أوراسيا لم يكونا في أفضل وضع لتقدير المكان. وكما يشير فيرناندیز ـ آرميستو[10]، فإن الإسلام في النصف الأول من الألفية الحالية شغل موقعاً أكثر مركزية وكان في مكان أفضل ليقدم رؤية عالمية مدروسة عن الجغرافية، مثلما هي في خريطة الإصطخري للعالم كما يُرى من فارس في منتصف القرن العاشر. كان الإسلام موضوعاً في مكان مركزي للتوسع وللاتصالات معاً، وكان واقعاً في منتصف الطريق بين الصين وبين بلاد المسيحية. ويعلق فيرناندیز-آرميستو أيضاً على التشويهات التي حدثت نتيجة لتبني منظور ميركاتور لرسم خرائط العالم. فالبلدان الجنوبية مثل الهند تبدو صغيرة في العلاقة مع البلدان الشمالية مثل السويد التي بولغ في حجمها مبالغة كبيرة.

كان ميركاتور (**1512 ـ 1594**) واحداً من صناع الخرائط الفليمنغ الذين استفادوا من وصول نسخة من كتاب جغرافية بطليموس إلى فلورنسا، وكانت قد جاءت من القسطنطينية ولكنها كانت قد كتبت في الإسكندرية في القرن الثاني من العصر العام الموافق للعصر المسيحي. وكانت المقالة مترجمة إلى اللاتينية ونشرت في مدينة فيتشنزا، وصارت هي طبعة المعايرة للجغرافية الحديثة لأنها وفرت شبكة من الإحداثيات المكانية التي كان يمكن مدها على كل الكرة الأرضية، بخطوط مرقمة من خط الاستواء في حالة خطة العرض، ومن الجزر السعيدة في حالة خط الطول. وقد وصل ذلك العمل في زمن أول دورة حول الكرة الأرضية ومجيء المطبعة، وكلاهما عامل مهم في صنع الخرائط. إن «تشويه المكان» الذي أشرت إليه حدث لأن الأشكال الدائرية أو المدارات كان يجب أن تسطّح من أجل الصفحة المطبوعة، والمنظور هو محاولة لمصالحة الجسم الكروي مع السطح المستوي[11]. ولكن «التشوية» اكتسب ميلاً أوروبياً بشكل محدد هيمن على صناعة الخرائط في كل أنحاء العالم.

(**10**) فيرناندیز ـ آرميستو **1995**: **110**.

(**11**) كرين **2003**.

لقد تم تحديد خط العرض بالنسبة إلى خط الاستواء. ولكن خط الطول فرض مشكلات مختلفة، وذلك بسبب عدم وجود نقطة بداية ثابتة. ومع ذلك فقد كانت الحاجة تدعو إلى مثل تلك النقطة، بسبب المحاولات التي بذلت لحساب الزمان من أجل الملاحة، التي صارت أكثر إلحاحاً مع تطور رحلات المسافات الطويلة المتكررة. وكان البحث الذي أجري في المرصد الملكي في غرينتش قرب لندن، وسهله عمل صانع الساعات، جون هاريسون (1693 ـ 1776)، الذي صنع ساعة كانت دقيقة على سطح السفن في البحر، قد عنى في نهاية المطاف في العام 1884 أن خط الزوال العشوائي بشكل كامل عند غرينتش قد اختير ليكون القاعدة لحساب خط الطول ولحساب الزمان كذلك (متوسط زمان غرينتش) في كل أنحاء العالم.

إن صنع الخرائط والملاحة شمل حساب المكان السماوي مثلما شمل المكان الأرضي كذلك. ومرة أخرى فإن كل الثقافات تمتلك بعض الرؤية عن السماء من فوقها. ولكن رسم خريطة السماوات كان قد تطور على أيدي البابليين المتعلمين ثم بعد ذلك على أيدي الإغريق والرومان. ومثل هذه المعرفة اختفت في أوروبة في أثناء العصور المظلمة ولكنها استمرت في تلقي الدفع قدماً في العالم الناطق باللغة العربية، وفي فارس، وفي الهند، وفي الصين كذلك، وقد أنتج العالم العربي على وجه الخصوص، باستخدام الرياضيات المعقدة والعديد من ملاحظات الرصد الجديدة، أنتج لوحات ممتازة للنجوم وأنتج آلات فلكية رائعة ممثلة في اصطرلاب محمد خان بن حسن. وكان هذا هو الأساس الذي قامت عليه تقدمات أوروبية إضافية فيما بعد.

إلى حد القرون القريبة، لم تشغل أوروبة موقعاً مركزياً في العالم المعروف، على الرغم من أنها شغلت مثل هذا المركز مؤقتاً مع ظهور المرحلة الكلاسيكية. ومنذ عصر النهضة فقط، مع الأنشطة التجارية لقوى البحر الأبيض المتوسط ثم لقوى الأطلسي، بدأت فعلاً أوروبة في الهيمنة على العالم، أولاً بتوسيع تجارتها، ثم من خلال غزو الاستيلاء والاستعمار. وكان توسعها يعني أن أفكارها عن المكان التي تطورت في أثناء مسيرة «عصر الاستكشاف»، وأن أفكارها عن الزمان التي تطورت في سياق المسيحية، فُرضت على بقية العالم. ولكن المشكلة المحددة التي يعالجها هذا الكتاب

تقع في منظور أوسع. إنه يعالج الطريقة التي كان قد نُظر فيها إلى التقسيم الأوروبي المحض للمراحل ابتداء من المرحلة الكلاسيكة بوصفه تقسيماً قاطعاً للاتصال مع آسيا ومع عصرها البرونزي الثوري ومؤسساً لخط فريد عديم النظير من التطور يقود من خلال الإقطاع، إلى عصر النهضة، وإلى الإصلاح الديني، وإلى الحكم المطلق، ومن ثمة إلى الرأسمالية، والتصنيع، والتحديث.

التقسيم إلى مراحل زمنية

إن «سرقة التاريخ» ليست فقط سرقة للزمان وللمكان، ولكنها احتكار للمراحل التاريخية أيضاً. ويبدو أن معظم المجتمعات تحاول شيئاً من المحاولة لتصنف ماضيها على أساس مراحل مختلفة من الزمان، مراحل واسعة المدى، ومتصلة بالخلق لا إلى الحد المتصل بخلق العالم وإنما بخلق الإنسانية. فالإسكيمو يعتقدون كما يقال أن العالم كان دائماً كما هو[12]، ولكن في الغالبية الساحقة من المجتمعات في اليوم الحاضر لا يجري تصور بني البشر بأنهم السكان الأصليون لكوكب الأرض. وإن شَغْل بني البشر للأرض له بداية وهي بداية موصوفة بين السكان المحليين لأستراليا بأنها «زمن الحلم». وبين اللوداغا من شمال غانا، يوصف أول رجال ونساء سكنوا «البلد القديم» بأنهم تنغكوريديم Tengkuridem ومع مجيء «اللغة المرئية»، من الكتابة، يبدو أننا نحصل على تقسيم أكثر تفصيلاً للمراحل الزمنية، ونحصل على الاعتقاد بعصر ذهبي سابق أو بالجنة حين كان العالم مكاناً أفضل للعيش فيه، وهو عالم ربما كان على بني البشر أن يتركوه بسبب سلوكهم (الخاطئ)، وهي فكرة معارضة لفكرة التقدم والتحديث. ومرة أخرى تخيل بعضهم تقسيماً للمراحل الزمنية مستنداً إلى التغيرات التي حدثت في طبيعة الأدوات الرئيسة التي استخدمها بنو البشر، سواء كانت من الحجر، أو النحاس، أو البرونز، أو الحديد، وهو تقسيم تقدمي لمراحل عصور الإنسان التي أخذها علماء الآثار الأوروبيون في القرن التاسع عشر بوصفها نموذجاً علمياً.

وفي الأزمنة الحديثة استولت أوروبة على الزمان بطريقة أكثر تصميماً وطبقته على بقية العالم. طبعاً، يجب أن يكون لتاريخ العالم إطار واحد من التسلسل الزمني

(12) بواس 1904: 2.

إذا أريد له أن يكون موحداً. ولكن ما حدث هو أن حساب التفاضل والتكامل الدولي هو حساب مسيحي بشكل أساسي، مثلما هما العطلتان الرئيستان المحتفى بهما في الهيئات العالمية مثل الأمم المتحدة، وهما عيد الميلاد وعيد الفصح، وهذه هي الحالة أيضاً بالنسبة إلى الثقافات الشفهية في العالم الثالث الذي لم يكن ملتزماً بحساب التفاضل والتكامل لواحد من الأديان الكبيرة. بعض الاحتكار ضروري في بناء علم شامل، ولنفترض، للفلك مثلاً. والعولمة تستلزم قدراً من الشمولية. ولا يستطيع المرء أن يعمل بالتصورات المحلية المحضة. ولكن على الرغم من أن دراسة الفلك كان لها جذورها في مكان آخر، فإن التغيرات في مجتمع المعلومات وخصوصاً في تقانة المعلومات في شكل الكتاب المطبوع (الذي جاء من آسيا، مثله مثل الورق) عَنَتْ أن البنية المطوَّرة لما كان يسمى العلم الحديث هي بنية غربية.

وفي هذه الحالة، كما في حالات أخرى عديدة، فإن العولمة قد عَنَتْ التغريب. والتعميم الشامل هو مشكلة أكبر بكثير في العلوم الاجتماعية، في سياق التقسيم إلى مراحل زمنية. وتصورات التاريخ والعلوم الاجتماعية، مهما يحتمل أن يكافح العلماء بصلابة في سبيل «الموضوعية» الويبرية، هي تصورات مرتبطة بالعالم الذي ولدها ارتباطاً أقرب. وعلى سبيل المثال، فالتعبيران «المرحلة الكلاسيكية» Antiquity و«الإقطاع» قد عُرِّفا بشكل واضح مع وضع السياق الأوروبي المحض نصب النظر، ومع التنبه إلى التطور التاريخي المحدد لتلك القارة. إن المشكلات تظهر في التفكير حول تطبيق هذه التصورات على الأزمان الأخرى وعلى الأماكن الأخرى، في الوقت الذي تأتي محدودياتها الحقيقية نفسها إلى المقدمة.

وهكذا فإحدى المشكلات الكبيرة، مع تراكم المعرفة، هي أن نفس المقولات المستخدمة كانت مقولات أوروبية إلى حد كبير، وقد تحدَّد الكثير منها أولاً في أثناء التدفق الكبير من النشاط الفكري الذي تلا عودة الإغريق إلى المعرفة وتعلم القراءة والكتابة. في ذلك الحين جرى تنظيم ميادين الفلسفة وميادين التخصصات العلمية مثل علم الحيوان ثم استقرت في أوروبة فيما بعد. وهكذا فإن تاريخ الفلسفة مثلما أُدمج في نظم المعرفة الأوروبية، هو جوهرياً، تاريخ الفلسفة الغربية منذ الإغريق. وفي

السنوات الحديثة أعطى الغربيون بعض الانتباه الهامشي لموضوعات مشابهة في الفكر الصيني، أو الهندي، أو العربي (أي، الفكر المكتوب)[13]. ومع ذلك، فالمجتمعات غير المتعلمة حصلت على انتباه أقل، على الرغم من أننا نجد بعض القضايا «الفلسفية» الأساسية في إنشاد السرديات الرسمية الشفهية، مثل تلك الموجودة في أسطورة باغر الخاصة باللوداغا من غانا الشمالية[14]. ولذلك فالفلسفة بالتعريف تقريباً هي موضوع أوروبي. وكما هي الحال مع اللاهوت والأدب، فقد استحضرت إلى الفلسفة مظاهر مقارنة في وقت حديث نوعاً ما بوصفها استرضاء للمصالح الكونية. وفي الواقع الحقيقي مازال التاريخ المقارن إلى حد كبير حلماً.

وكما رأينا، فقد زعم جيه. نيدهام أن الزمان في الغرب خطّي في حين أنه في الشرق دائري[15]. هناك حقيقة محدودة في هذه الملاحظة بالنسبة إلى المجتمعات البسيطة السابقة للتعلم، التي لا تملك إلا معرفة قليلة عن أي «تقدم» للثقافات. في صفوف اللوداغا، كانت الفؤوس من العصر الحجري توجد أحياناً في الحقول، وخصوصاً بعد العواصف المطرية، وتعود في تاريخها إلى مرحلة قبل أن تتوافر مجارف الحديد. وكان الناس ينظرون إليها محلياً بوصفها «فؤوس الله» أو أنها أرسلت من إله المطر. وليس هذا لأن الناس لم يمتلكوا فكرة عن التغيير الثقافي. لقد كانوا يعرفون أن الدّجانّي سبقوهم في العيش في المنطقة وكانوا يستطيعون أن يشيروا إلى أطلال بيوتهم. ولكنهم لم يمتلكوا أي وجهة نظر عن التغيير طويل الأمد من مجتمع كان يستخدم أدوات حجرية إلى مجتمع صار يستخدم مجارف حديدية. في أسطورة ثقافتهم عن باغر[16]، ظهر الحديد مع «أول رجال» مثلما ظهرت معظم العناصر الأخرى من ثقافتهم. والحياة لم تتحرك بالطريقة نفسها، على الرغم من أن الاستعمار ومجيء

(13) على سبيل المثال يضم ئي. جيلسون، في فلسفة العصور الوسطى (1997) فصلاً صغيراً عن الفلسفة العربية واليهودية لأنها تؤثر مباشرة على أوروبة (أي الأندلس). وأما بقية العالم فهي إما أنها لا تملك فلسفة أو لا عصور وسطى لها.

(14) غودي 1972 بي، غودي وغانداه 1980، 2003.

(15) نيدهام 1965.

(16) انظر غودي 1972 بي، غودي وغانداه 1980، 2003.

الأوروبيين قد قادهم بالتأكيد إلى دراسة التغير الثقافي وكلمة «تقدم»، المرتبطة غالباً بالتعليم، موجودة في الاستخدام الدارج، والقديم مرفوض بحزم لصالح الجديد. الفكرة الخطية عن الحركة الثقافية هي الفكرة المهيمنة.

ولكن خَطّية من نوع ما كانت موجودة من قبل. فالحياة الإنسانية تسير في شكل خطي وعلى الرغم من أن الشهور والسنين تُرى وكأنها تتحرك في طريق دائري، فإن ذلك إلى حد بعيد حاصل بسبب عدم وجود مخطط مكتوب ليحسب به مرور الزمان. مثلما هو تماماً مع ذلك في التصورات الغربية، فإن دائرية الفصول مدمجة فيها بالتأكيد. ولكن التغير الثقافي يحدث بطريقة أكثر وضوحاً، مع كون كل جيل من السيارات مختلفاً اختلافاً قليلاً و«أفضل» من الجيل السابق. ولدى اللوداغا، تبقى يد المجرفة في الشكل نفسه من جيل إلى الجيل الذي يليه، ولكن التغيير قد حدث، وفي مجال كان يعتقد عادة أنه ثابت على وجه الخصوص، و«تقليدي».

الخَطّية مكوِّن من مكونات الفكرة «المتقدمة» عن «التقدم». وقد رأى بعض الناس أن هذه الفكرة خاصة بالغرب، وهي إلى حد ما كذلك، لكونها يمكن أن تعزى إلى سرعة التغير التي حدثت بشكل رئيس في أوروبة منذ عصر النهضة، مثلما تعزى إلى ما يشير إليه جيه. نيدهام وآخرون بوصفه «العلم الحديث». وأنا أود أن أقترح أن بعض أمثال هذه الفكرة صفة مميزة لكل الثقافات المكتوبة مع إدخالها لتقويم ثابت، أي، لرسم خط. ولكن هذا لم يكن، بأي شكل، طريقاً واحداً للتقدم. فمعظم الأديان المكتوبة احتوت على فكرة العصر الذهبي، أو الجنة أو الحديقة الطبيعية، والتي كان على الإنسانية لاحقاً أن تتراجع عنها. مثل هذه الفكرة تضمنت نظرة إلى الخلف مثلما تضمنت في بعض الحالات نظرة إلى الأمام إلى بداية جديدة. وفي الحقيقة يمكن أن توجد في الثقافات الشفهية كذلك فكرة موازية عن السماء[17]. وفي الماضي، كان هناك تقسيم واضح المعالم، ونحن نجد، مع مجيء علمانية مهيمنة فقط، بعد عصر التنوير عالماً محكوماً بفكرة التقدم هذه، وهو تقدم لا يتجه نحو غاية معينة بقدر ما يتجه من حالة سابقة للكون نحو شيء ما مختلف، بل هو شيء لم يحلم به أحد، مثل الطائرة، شيء هو وظيفة للمسعى العلمي والإبداع الإنساني.

(17) غودي 1972.

إن أحد الافتراضات الأساسية للكثير من دراسة علم التاريخ ونظرياته ومناهجه هو أن سهم الزمان يتطابق مع زيادة مكافئة في القيمة ومع الرغبة المستحبة في تنظيم المجتمعات الإنسانية، أي، التقدم. إن التاريخ تتابع للمراحل، وكل منها تسير من مرحلة سابقة وتقود إلى المرحلة التالية، إلى أن تصل في النهاية في الماركسية إلى القمة في الشيوعية. وعلى كل حال، فالتاريخ لا يأخذ بهذا النوع من التفاؤل المتصل بالعهد الألفي قبل مجيء المسيح ليسود العدل والسلام في الأرض بالنسبة إلى قراءة أوروبية مركزية لاتجاه التاريخ ـ وبالنسبة إلى معظم المؤرخين، فإن لحظة الكتابة موجودة بالقرب من الهدف النهائي لتطور الإنسانية، إن لم تكن متماهية معه. وهكذا، فما نعرِّفه بوصفه تقدماً هو انعكاس لقيم خاصة جداً بثقافتنا الخاصة بنا، وهي قيم من تاريخ حديث نسبياً. فنحن نتحدث عن تقدمات في العلم، وعن النمو الاقتصادي، وعن الحضارة، وعن الاعتراف بحقوق الإنسان (الديمقراطية، على سبيل المثال). وعلى كل حال، هناك معايير أخرى يمكن أن يقاس التغيير بها، وهي إلى حد معين، معايير حاضرة بوصفها خطابات مضادة في الثقافات وفي ثقافتنا الخاصة في الجملة. وإذا أخذنا مقياساً بيئياً، على سبيل المثال، فإن في مجتمعنا كارثة بانتظار أن تحدث. وإذا كنا نتحدث عن التقدم الروحي (التنوع الرئيس من التقدم في بعض المجتمعات، وإن كان موضع تساؤل في مجتمعنا كذلك) فإن من الممكن أن يقال إننا ذاهبون إلى طور تراجعي. هناك القليل من الدلائل عن التقدم في القيم على مستوى العالم، على الرغم من الافتراضات المناقضة التي تهيمن على الغرب.

وأنا هنا مهتم على وجه الخصوص بالتصورات التاريخية الواسعة عن تقدم التاريخ الإنساني وبالطريقة التي جربها الغرب ليفرض مَحْرَكَه الخاص به على مسار الأحداث الكونية، ومهتم بسوء التفاهم الذي تسبب ذلك في ظهوره أيضاً. لقد تم تصور كل تاريخ العالم بوصفه تتابع مراحل مستندة إلى أحداث وقعت على ما يفترض في أوروبة الغربية فقط. فحوالي العام 700 قبل العصر العام تخيل الشاعر هزيود العصور القديمة للإنسان بوصفها تبدأ مع عصر من الذهب وتتابعت من خلال عصور من الفضة والبرونز إلى عصر من الأبطال، الذي يقود إلى العصر الحالي

وهو عصـر من الحديد. وهو تتابع لا يختلف كثيراً عن التتابع الذي طوره لاحقاً علماء الآثار في القرن الثامن عشـر، وهو يسـير من الحجر إلى البرونز إلى الحديد معتمداً على المواد التي تصـنع منها الأدوات[18]. ولكن المؤرخين والعلماء بشـكل أكثر عموماً، سلكوا، منذ عصر النهضة، مدخلاً آخر. فابتداء بالمجتمع البدائي القديم Archaic، فإن تقسـيم مراحـل التغيرات في تاريخ العـالم إلى المرحلة الكلاسـيكة Antiquity، والإقطـاع، ثم الرأسـمالية كان يُنظر إليه عملياً على أنه فريـد خاص بأوروبة. وبقية أوراسـيا («آسـيا») تابعت مسـاراً مختلفاً، مـع كياناتها السياسـية المسـتبدة، وهي الكيانات التي شكلت «الاستثنائية الآسيوية». أو في تعابير أكثر عصرية، فإنها كيانات فشـلت في تحقيق التحديث، «ما الذي ضـل عن الصـواب؟»، مثلما سأل برنارد لويس عن الإسـلام، مفترضـاً أن الغرب فقط هو الذي وصـل إلى الصواب. ولكن هل كانت تلك هي الحالة وإلى أي مدة؟

مـا الذي حدث إذاً ليَقسِـم فكـرة التطور الاجتماعي الثقافي المشـترك بين أوروبة وآسـيا، ويفضـي إلى أفكار عن «الاسـتثنائية الآسيوية»، وعن «الاسـتبداد الآسيوي»، وعن فكرة المسـار المختلف للحضارات الشرقية والغربية؟ ما الذي حدث لاحقاً ليميز المرحلة الكلاسـيكة عن ثقافات عصر البرونز للبحر الأبيض المتوسط الشرقي؟ كيف وصل تاريخ العالم إلى أن يكون محدداً بتتابع غربي محض؟

* * *

(18) دانييل 1943.

الفصل الثاني

اختراع المرحلة الكلاسيكية Antiquity

المرحلة الكلاسيكة للتاريخ القديم للإغريق، classical Antiquity، تمثل بالنسبة إلى بعضهم البداية لعالم جديد (أوروبي بشكل أساسي). وهذه المرحلة تناسب في مكانها بشكل أنيق في سلسلة تقدمية من التاريخ. ومن أجل هذا الغرض، كان يجب تمييز المرحلة الكلاسيكة تمييزاً جذرياً راديكالياً عن أسلافها السابقين له في عصر البرونز، الذي ميز عدداً من المجتمعات الآسيوية بشكل رئيس. وثانياً، فإن اليونان وروما ينظر إليهما بوصفهما أساسين للسياسات المعاصرة، وخصوصاً بقدر ما تكون الديمقراطية معنية. وثالثاً، فإن بعض ملامح المرحلة الكلاسيكة، وخصوصاً الاقتصادية منها مثل التبادل التجاري والسوق، وهي الملامح التي تَسِمُ لاحقاً «الرأسمالية»، قد تم التقليل منها على غير ما هو صحيح، مع المحافظة على تمييز كبير بين الأطوار المختلفة المؤدية إلى الزمن الحاضر. ودعواي التي أناقشها في هذا الفصل لها ثلاثة مراكز. فأولاً، سوف أزعم أن دراسة اقتصاد قدماء الإغريق والرومان (أو مجتمعهم) في معزل هي دراسة خاطئة، لأن الاقتصاد كان جزءاً من شبكة تبادل اقتصادي أكبر بكثير ومن كيان سياسي يتمركز في البحر الأبيض المتوسط. وثانياً، إنه لم يكن نقياً ومتميزاً وفق تصنيف نوعي مثلما يوده أن يكون كثيرون من المؤرخين الأوربيين، وكان على الروايات التاريخية أن تقصه على القياس المخصص له في تنويعة من الأطر الأوروبية المركزية المدفوعة دفعاً غائياً. وثالثاً، فأنا سأشترك في الجدال الدائر بين «دعاة البدائية»، وبين «دعاة المعاصرة» وهو جدال يعالج هذه المسألة معالجة اقتصادية، ويحاول أن يشير إلى المحدوديات في كل من هذين المنظورين.

يعتقد بعضهم أن المرحلة الكلاسيكة تحدد بداية النظام السياسي لـ «المدن الدول»، و«الديمقراطية» نفسها، و«الحرية» وحكم القانون. ومن الناحية الاقتصادية، كانت تلك المرحلة واضحة، وكانت مستندة إلى الرق، وعلى إعادة التوزيع ولكنها لم

تكن مستندة إلى السوق والتجارة. وبخصوص وسائل الاتصال، فإن اليونانية بلغتها الهندوأوروبية صنعت اختراقاً ووصلت إلى الأبجدية التي نستخدمها إلى اليوم الحاضر. وكان هناك أيضاً مسألة الفن، ومن جملتها الهندسة المعمارية. وأخيراً، فأنا أناقش مشكلة ما إذا كان هناك أي اختلافات عامة بين المراكز الأوروبية من تلك المرحلة الكلاسيكية وبين المراكز التي كانت موجودة في البحر الأبيض المتوسط الشرقي، ومن جملتها آسيا وإفريقية التي كانت تحيط بها.

إن سرقة التاريخ من قِبل أوروبة الغربية بدأت بأفكار عن المجتمع البدائي القديم Archaic وعن المرحلة الكلاسيكة، متقدماً من هناك في خط مستقيم تقريباً عبر الإقطاع وعصر النهضة وإلى الرأسمالية. تلك البداية قابلة للفهم والسبب هو أن تجربة اليونان وروما بالنسبة إلى أوروبة فيما بعد مثلت فجر «التاريخ» نفسه، مع تبني الكتابة الأبجدية (وقبل الكتابة كان كل شيء قبل ـ التاريخ، وهو مجال علماء الآثار لا المؤرخين)[1]. وبعض السجلات المكتوبة وجدت، طبعاً، في أوروبة قبل المرحلة الكلاسيكة في الحضارة المينَوِّية ـ المَسّينيّة في جزيرة كريت وفي الأرض الرئيسة لليونان. ولكن رموز الكتابة قد فُكت في آخر ستين سنة تقريباً وأثبتت السجلات أنها مكونة إلى حد بعيد من قوائم إدارية، لا من «التاريخ» أو «الأدب» بالمعنى المعهود. وهذه الميادين لم تظهر بأي قوة في أوروبة إلا بعد القرن الثامن قبل العصر العام مع تبني اليونان للكتابة الفينيقية وتكييفها، وهي الجد الأكبر للعديد من الأبجديات، وهي كتابة كانت قد امتلكت أبجديتها (من دون حروف حركة أو علة)[2] وأحد أول الموضوعات في الكتابة الإغريقية كان الحرب ضد فارس وهي التي أدت إلى التمييز الذي وضع في تعابير تقويمية بين أوروبة وآسيا، مع عواقب عميقة لتاريخنا الفكري والسياسي منذ ذلك الحين[3].

وبالنسبة إلى الإغريق كان الفرس «برابرة»، اتصفوا بالاستبداد لا بالديمقراطية. وكان هذا طبعاً حكماً من المركزية العرقية الإثنية المحضة، وأضرمته الحرب اليونانية الفارسية. وعلى سبيل المثال، فإن الانحطاط المفترض للإمبراطورية الفارسية من

(1) غودي وواط **1963**، فينلي **1970**: **6**.

(2) غودي وواط **1963**، فينلي **1970**: **6**.

(3) سعيد **1995**: **56 ـ 7**.

عصـر أحشـورس الأول، (xerxes زيركسيز) (485ـ465 قبل العصـر العام) ينشأ مـن الرؤيـة المركزة على اليونـان وأثينا، فهي ليسـت مدعمة بوثائـق العيلاميين من بيرسـوبوليس، والأكاديـين من بابـل ولا من الوثائـق الآرامية من مصـر، إلى جانب الدليل الذي يقدمه علم الآثار إلى حد ما[4]. وفي الحقيقة لقد كان الفرس «متمدنين» بقـدر ما كان الإغريق، وخصوصـاً في صـفوف نخبتهم. وكانوا هم الطريق الرئيسـة التـي نقِلت عبرها المعرفة القادمة من مجتمعات الشـرق الأدنى القديمة المتعلمة إلى الإغريق[5].

من الناحية اللغوية، صارت أوروبة وطن «الآريين»، المتحدثين باللغات الهندوأوروبية القادمة من آسـيا. وكانت آسـيا الغربية من جهة أخرى وطن شـعوب تتحدث اللغات السـامية، وهي فرع من العائلة الأفروآسيوية التي شملت اللغات التي تكلم بها اليهود، والفينيقيون، والعرب، والأقباط، والبربر، وكثيرون آخرون في شـمال إفريقية وآسـيا. لقد كان هذا التقسيم بين الآري وبين الآخر، والذي تجسد فيما بعد بالعقائد النازية، هـو الذي مـال في التاريخ الشـعبي لأوروبية إلى تشـجيع الإهمال اللاحق لإسـهامات الشرق في نمو الحضارة.

نحـن نعرف ماذا تعني المرحلة الكلاسـيكية في السـياق الأوروبي، على الرغم من أن المناقشـات قد نشأت بين العلماء الكلاسيكيين حول بدايتها ونهايتها[6]. ولكن لماذا لم يسـتخدم التصـور نفسه في دراسة الحضـارات الأخرى، في الشـرق الأدنى، أو في الهند أو في الصـين؟ هل هناك أسباب صـحيحة لهذا الاستبعاد لبقية العالم ولبداية «الاسـتثنائية الأوروبية»؟ لقد شدد مؤرخو ما قبل التاريخ على التقدم المشابه إلى حد كبير للمجتمعات الأولى في أوروبة وغيرها، والتي كانت موقتة بأزمان مختلفة، ولكنها تتبع بشـكل أساسـي مجموعة من المراحل المتوازية. لقد اسـتمر ذلـك التقدم في كل أنحاء أوراسـيا حتى عصـر البرونز. ويقال إن اختلافاً قد حدث بعدئذ. والمجتمعات البدائيـة القديمة لليونان Archaic كانت بشـكل جوهري مجتمعات عصـر البرونز،

(4) بريانت **2005**: **14**.

(5) فيلينغ، «فارس واليونان»، في كيرتيس وتاليس **2005**: **9**.

(6) من أجل تعليق حديث قيم حول نهاية المرحلة الكلاسيكة، انظر فاودن **2002**.

على الرغم من أنها امتدت إلى عصر الحديد وحتى إلى المرحلة التاريخية. وبعد عصر البرونز، يقال إن أوروبة خبرت المرحلة الكلاسيكة في حين كان على آسيا أن تستمر من دون ذلك. والمشكلة الكبيرة لدراسة علم التاريخ ونظرياته ومناهجه هي أنه في الوقت الذي قام به العديدون من المؤرخين الغربيين، ومن جملتهم العلماء الكبار مثل جيبون، بفحص انحطاط العالم الكلاسيكي لليونان وللرومان وسقوطه وظهور الإقطاع، فإن قلة منهم، إن وجد أحد، درست بأي عمق المضامين النظرية لظهور المرحلة الكلاسيكية أوظهور المجتمع القديم ancient بوصفها مرحلة مميزة. فالعالم ساوثهول، في علم الإنسان، يكتب، على سبيل المثال، عن النموذج الآسيوي بأن «أول تحول جذري (راديكالي) كان النموذج القديم للإنتاج الذي تطور في البحر الأبيض المتوسط، من دون استبدال النموذج الآسيوي في معظم آسيا والعالم الجديد»[7]. ولكن لم لا؟ لم تعط أية أسباب، ماعدا القول إن النموذج القديم كان «قفزة معجزة تقريباً في مسألة حقوق الإنسان» (ولكن لا حقوق المرأة)؟ لقد كان انتقالاً حدث في البحر الأبيض المتوسط الشرقي عن طريق «الهجرة إلى خلفية الانهيار المجتمعي» في قسم منه، وهي حالة لابد أن تكون قد حدثت مرات متكررة بما فيه الكفاية.

كثيرون يرون التاريخ اللاحق لأوروبة منبثقاً من تركيب غامض غير محدد بين المجتمع الروماني والمجتمع القبلي المحلي، تركيب اجتماعي جرماني في التعابير الماركسية، وقد كان هناك اختلاف طويل في صفوف المختصين بروما القديمة والمختصين بالجرمان بشأن إسهاماتهما الخاصة. ولكن بالنسبة إلى المرحلة الزمنية السابقة مع ذلك، فإن المرحلة الكلاسيكة ينظر إليها غالباً بوصفها انصهاراً بين دول عصر البرونز و«قبائل» من أصل «آري» تشارك في غزوات دورية،* فاستفادت في النتيجة من كلا نظامي الحكم، من الثقافات المركزية «المتمدنة» الحضرية ومن «القبائل» التي كانت أكثر ريفية ورعوية.

من وجهة نظر الاقتصاد ومن وجهة نظر التنظيم الاجتماعي بشكل أكثر تعميماً، فإن مفهوم القبيلة ليس مرشداً جداً. ففي حين قد يكون تعبير «قبلي» طريقة للإشارة

(7) ساوثهول **1998**: **17**، **20**.

* (المترجم): نسبة إلى منطقة دوريس من بلاد اليونان.

إلى ملامح معينة من التنظيم الاجتماعي، وخصوصاً الحركية وغياب الدولة البيروقراطية، فإنه في الوقت نفسه مفهوم لا يعمل إلا القليل ليميز طبيعة الاقتصاد. إن المرء يجد «قبائل» تمارس الصيد وجمع الطعام، ويجد أخرى تمارس الزراعة البسيطة بالمجرفة، وقبائل أخرى تمارس تربية المواشي ورعايتها. وعلى أي حال، فإن ما هو واضح بشأن ظهور ما نتصور أنه الحضارة التقليدية الكلاسيكية للمرحلة الكلاسيكية هو أنها حضارة لم تكن قد بُنيت مباشرة على أساس اقتصادات «قبلية» من أي نوع من هذه الأنواع. والأكثر دقة هو أنها بنيت على مجتمعات مثل المسّيني والأتروري* اللذين كانا متأثرين تأثراً شديداً بالتقدمات العديدة في الحياة الريفية والحضرية أيضاً والتي وسمَت مجيء عصر البرونز، لا في أوروبة فقط وإنما في الشرق الأدنى بشكل رئيس، وهو المسمى بالهلال الخصيب، مع أجزاء من الهند والصين. في أثناء عصر البرونز، في حوالي العام 3000 قبل العصر العام، رأت أوراسيا تطور عدد من «الحضارات» الجديدة، وبالمعنى الفني من الثقافات الحضرية المستندة إلى زراعة متقدمة تستخدم المحراث، والدولاب، وتستخدم الري أحياناً.

لقد طورت تلك الثقافات عيشاً حضرياً ونشاطاً حرفياً متخصصاً ومن جملته أشكال من الكتابة، وبذلك بدأت بثورة في أشكال الاتصال وفي أشكال الإنتاج أيضاً. وهذه المجتمعات التي كانت مرتبة في تدرج طبقي إلى حد بعيد، أنتجت أشكالاً ثقافية متمايزة متدرجة تدرجاً طبقياً هرمياً وانتجت تنوعاً كبيراً من الأنشطة الحرفية، في وادي النهر الأحمر في الصين، وفي ثقافة هارابان في شمال الهند، وفي بلاد ما بين النهرين وفي مصر، وبعد ذلك في أجزاء أخرى من الهلال الخصيب من الشرق الأدنى وفي أوروبة الشرقية أيضاً. لقد كان هناك تطور متواز في كل أنحاء هذه المنطقة الشاسعة وكان هناك بعض الاتصال. وفي الحقيقة فإن الثورة الحضرية أدت إلى تطورات لا في تلك الحضارات الكبيرة فقط بل في «القبائل» أيضاً التي عاشت على أطرافها[8]، وهي التي تؤخذ على أنها قامت إلى حد ما «بأبوة» المجتمع الإغريقي.

* (المترجم): نسبة إلى مدينة مسينيا في اليونان، و مقاطعة أتروريا في إيطاليا، على التوالي.

(8) تشايلد **1964**: **159**، «إن نفس المقاومة للاستعمار تولد «اقتصاد عصر برونزي» يعتمد على التبادل التجاري من أجل الأسلحة على الأقل...».

ويشدد تشايلد على الدور الذي لعبه التبادل التجاري في العالم القديم الكلاسيكي، والذي نتج عنه أن الثقافات، والأفكار، والأفراد انتشروا انتشاراً واسعاً. والأرقاء طبعاً كانوا للتجارة ولم يكونوا مجرد عمال، «وكان من جملتهم الأطباء المتعلمون إلى درجة عالية، والعلماء والحرفيون كذلك والعاهرات... والحضارات الشرقية وحضارات البحر الأبيض المتوسط، بعد أن امتزجت، التحقت بها التجارة والدبلوماسية متجهة إلى حضارات أخرى في الشرق وإلى البربريات القديمة من الشمال والجنوب»[9]. حدث مثل هذا التبادل داخل المجتمعات وفيما بينها كذلك.

وكانت «القبائل» الموجودة على الأطراف، وهم أولئك «البرابرة» بالمعنى الفني الذين لم يكونوا ينتمون إلى الحضارات الكبيرة»[10] كانت قبائل متأثرة بهذه التطورات الكبيرة في المجتمعات الحضرية التي تبادلت معها المنتجات، وساعدت في نقل السلع، وهي السلع التي رأت فيها القبائل وهي تمر منقولة أهدافاً ممكنة من أجل الحركة الواسعة لتلك القبائل، وكان غزو البلدات وحركة مرورها طريقة حياة لبعض القبائل. هذه كانت هي الحالة التي وصفها ابن خلدون في روايته من القرن الرابع عشر عن النزاع في شمال إفريقية بين البدو الرحل وبين العرب المستقرين (أو المكافئين لهم بين البربر) وهي الحالة التي امتلكت فيها القبائل «تضامناً» (عصبية) أكبر بالمقارنة بالشعوب التي كانت أكثر تقدماً من الناحية التقانية[11]، وهو موضوع عالجه إميل دوركهايم في كتابه تقسيم العمل تحت عنوان «التضامن»[12]. معظم الحضارات العظيمة كان لها علاقات متشابهة مع «القبائل» المجاورة وعانت من غارات مماثلة،

(9) تشايلد 1964: 248 ـ 250.

(10) فكرة البربري بوصفه مقابلاً للمتمدن كانت فكرة مركزية لآراء الإغريق (ولآخرين أيضاً)، ولم يكن ذلك بشأن الشعوب القبلية فقط، وهو ما أدى بهم إلى الانتقاص من قيمة الفاعلين الآخرين. ومع ذلك، فليس كل الكتاب الإغريق قسموا العالم إلى الإغريق والبرابرة. كان هناك بعضهم من الذين نظروا إلى كل بني البشر بوصفهم متشابهين ولكن «الآخر «اكتسب فعلاً» وصفاً سلبياً إلى حد كبير... في أعقاب الحروب الفارسية» (فون ستادن 1992: 580). وعلى نحو مساو هناك كتاب يعترفون بالدَّين للحضارات القديمة الأخرى، تماماً مثلما هناك علماء معاصرون فعلوا الشيء نفسه (وقد نوقشت المسألة مناقشة حساسة من فون ستادن (1992). وأنا أعقب على رأي يتسم بالإصرار.

(11) ابن خلدون 1967 (1377).

(12) دوركهايم 1893.

فالصينيون عانوا من شعب المانشو، والهنود عانوا من التيموريين من آسيا الوسطى، والشرق الأدنى عانى من شعوب الصحراء المحيطة به، والدوريين من أوروبة. لم يكن هناك أي شيء فريد في هذه الناحية بشأن هجمات الجرمان والآخرين على العالم الكلاسيكي، إلا بقدر ما كانوا عاملاً كبيراً في تدمير الإمبراطورية الرومانية وفي الأفول المؤقت في أوروبة الغربية لإنجازاتها غير العادية. ومع ذلك فالقبائل لم تكن «ضواري» فقط، بل كانوا مهمين أيضاً، كما سنرى، من أجل أنفسهم خاصة مثلما هو من أجل التضامن أيضاً وأفكار الديمقراطية والحرية، وهي ملامح مرتبطة ارتباطاً شاملاً تقريباً مع الإغريق.

وما نشير إليه باسم المرحلة الكلاسيكة كان له بوضوح جذوره في اليونان السابقة لتلك المرحلة وفي روما السابقة، وذلك السرد هو السرد الذي يتابعه معظم المؤرخين الكلاسكيين[13]. وهناك اتفاق عام على أن المرحلة الكلاسيكية قد بنيت على انهيار لحضارة سابقة. وفي العام 1200 قبل العصر العام «بدت اليونان إلى حد كبير مثل أي مجتمع من الشرق الأدنى»[14]. تماماً مثلما هو في أوروبة الغربية كان هناك فيما بعد انكسار مؤثر رافق سقوط الإمبراطورية الرومانية، وهكذا أيضاً يبدو أنه كان هناك انهيار مشابه للحضارة المِيْنَوية ـ المسينية في اليونان في حوالي العام 1100 قبل العصر العام. ربما كان ذلك الانهيار بسبب الغزو ولكن مهما يكن فقد أدى في النتيجة إلى اختفاء ثقافة القصر. واتسم العالم الإغريقي لاحقاً «بالآفاق المنكمشة: لا مبانٍ كبيرة، ولا قبور متعددة، ولا اتصال غير شخصي، واتصال محدود مع العالم الأوسع»[15].

وعلى الرغم من أنه كانت هناك تشابهات مع الثقافات السابقة في المنطقة، وخصوصاً في اللغة، فهناك أيضاً مسألة، وهي خاصة بالتاريخ الأوروبي، تتعلق بما ميز المجتمع القديم Ancient عن المجتمع المتزامن معه أو عن المجتمعات السابقة له والتي تلت عصر البرونز، في الشرق الأدنى وفي غيره على حد سواء.

(13) أوزبورن 1996.
(14) أوزبورن 1996: 3.
(15) أوزبورن 1996: 32.

إن التغيرات، التي رأيناها، حدثت بالتأكيد في المجتمع الأسبق. واختفت ثقافات القصر (في الغرب). وظهر عصر الحديد، هنا كما ظهر في أماكن أخرى، جالباً معه استخداماً للمعادن أوسع بكثير مما كان عليه. ولكن المشكلة ليست غياب تحولات مهمة على مر الزمان، إن المشكلة تأتي من خلال عمل تمييزات مطلقة بين المجتمع البدائي القديم Archaic والمجتمع اليوناني (أي، المرحلة الكلاسيكة Antiquity)، ويُجعلان متباينين عن كل المجتمعات الأخرى، في حين أن بالإمكان تصور هذه الاختلافات بشكل أكثر فائدة بتعابير أقل راديكالية من ناحية تطورية أو تحولية، وخصوصاً إذا كانت الاختلافات ذات أهمية محلية في المقام الأول. لقد كان المجتمع البدائي القديم Archaic بشكل واسع مجتمع عصر البرونز، مثله مثل بقية المجتمعات المعاصرة له، وكان الإغريق ينتمون إلى عصر الحديد. ولكن المراحل تبعت إحداها الأخرى في نفس المجال الجغرافي والتجاري، مع اندماج الواحدة مع الأخرى. وعلى سبيل المثال، فإن آرثر إيفانز، عالم الآثار القديمة الذي اكتشف القصر الموجود في مدينة نوسوس Cnossos في جزيرة كريت، ادعى أن المِنّويين كانوا «أحراراً ومستقلين»، وهم أول حضارة أوروبية[16]، وبكلمات أخرى أقاموا سابقة للإغريق.

الحرية والاستقلال كلمتان نسبيتان وقد كان المينويون أكثر اعتماداً على الآخرين مما حسِب، كانوا في الحقيقة مرتبطين بالشرق الأدنى تجارياً، ومن هناك جاءت الإمدادات من القصدير والنحاس (وفي الجملة من قبرص) إضافة إلى سلع أخرى، لقد كانت الحاجة تدعو إلى القصدير والنحاس لصنع البرونز. وكانت الصلات الثقافية أيضاً حاضرة، وهناك دليل على علاقات مع مصر، كما هو مثبت بالرسم الموجود في مقبرة وادي الملوك الذي يعود تاريخه إلى حوالي 1500 عام قبل العصر العام، والذي يشير إلى وجود علاقات بين أوروبة، وإفريقية، وآسيا.

(16) إيفانز 1921 ـ 35.

أساليب الاتصال: الأبجدية

كانت إحدى نتائج التفكير على أساس الغزو القبلي لليونان من المتكلمين بالآرية هي إهمال الإسهامات السامية مع وضع التشديد الكثير جداً على الإسهامات الإغريقية فيما كانت بلا ريب تطورات ذات أهمية كبيرة. وعلى سبيل المثال، في أساليب الاتصال أضاف الإغريق علامات الحركة أو العلة إلى الخطة السامية ولذلك، فهم في عيون بعض العلماء، «اخترعوا» الأبجدية. وصارت الأبجدية الجديدة أداة من أهم أدوات الاتصال والتعبير. ولكن كان يمكن إنجاز الكثير جداً في الحقيقة بأبجدية الحروف الساكنة من قبل وضع علامات الحركة، وكان ذلك كافياً لليهود لينتجوا العهد القديم الذي يخدم بوصفه الأساس لليهودية، وللمسيحية، وللإسلام على السواء. وكان ذلك من قبلُ إنجازاً ضخماً تاريخياً، وأدبياً ودينياً، ومثل ذلك كانت أيضاً آداب اللغات العربية والهندية التي تطورت من النسخة الآرامية من الكتابة السامية، ومرة أخرى من دون علامات الحركة[17]. ولكن هذه الإنجازات كانت تُنتقص باستمرار فيما يتعلق بالإغريق، الذين كان موقعهم يقدر دائماً من وجهة نظر الهيمنة الأوروبية الأخيرة على العالم، أي، على نحو غائي. وهذه هي مشكلة المركزية الهيللينية[18].

إن نوعاً من الأبجدية، وهو نوع لم يمثل علامات الحركة وإنما هو بالحروف الساكنة فقط، كان متوافراً لمدة طويلة في آسيا، من حوالي العام 1500 قبل العصر العام، وهناك سمح بامتداد كبير للتعلم بين الشعوب المتكلمة بالسامية، وهم الفينيقيون، والعبرانيون، المتكلمون بالآرامية، ولاحقاً بالعربية أيضاً. وفي الحقيقة فإن العهد القديم، وبعدئذ العهد الجديد، استخدما كتابة هذا النوع، التي كان إسهامها قد أهمل من العلماء الكلاسيكيين الذين يركزون على اللغات الهندوأوروبية[19]. وزيادة على ذلك، فمع أنواع أخرى من الكتابة نفذت الإنسانية معجزات على أساس مراكمة المعرفة ونشرها، مستخدمة على سبيل المثال كتابات رمزية (لوغوغراف) من كتابة

(17) غودي 1987.

(18) انظر فون ستادين 1992 من أجل مناقشة شاملة وحساسة لهذه النقطة.

(19) غودي 1987: 60 ف ف.

الشـرق الأقصـى، وفيها تمثـل العلامة كلمة كاملـة أو تعبيراً *. وأنتج سـكان ما بين النهرين والمصـريون، أيضاً، كميات ضـخمة من الأدب، مستخدمين كتابات مشابهة، ولكنها لأسباب لغوية في بعضها يراها الأوروبيون «شرقية» لا كلاسيكية. وفي الحقيقة فإن العديد من الإنجازات التي يفترض أنها فريدة من المعرفة الأبجدية كانت ممكنة مع أشـكال أخرى من الكتابة. إن ترويج الأبجدية (كما فعل لينين على سـبيل المثال) بوصفها «ثورة الشرق» كان هو النظير لتسويقه للأمة الدولة في معارضة الإمبراطوريات متعددة الأمم، نظراً إلى أن الأمة الدولة أنتجت على ما يفترض أفضـل الظروف من أجل تطوير الرأسـمالية ثم الاشـتراكية. لقـد كان موقفاً أوروبيـاً مركزياً جداً. ومن الواضـح، أن الكتابة الصـينية التي قدمت تواصلاً فوق مسـتوى اللغة القومية، وكان يمكن أن تسـتخدم لتعليم كونفوشـيوس في كل لغة كانت ملمحـاً لإمبراطورية متعددة الأمم لا لوحـدات قومية، وهذا هو التعليل، لأسـباب ثقافية سياسـية، الذي من أجله رفض فرع بكين من الحزب الشـيوعي الصـيني تحت حكم ماوتسـي تونـغ الأبجدية لصالح استبقاء الحروف[20].

كان أحـد ملامـح الانتقال من اليونـان البدائيـة القديمـة Archaic إلى المرحلة الكلاسـيكة Antiquity هي ضـياع التعلـم والكتابة الخطية ب. وفكـرة وجود مرحلة من الأمية بين عصـر البرونز المتأخر وبين عصـر الحديد في اليونان فكرة نازع فيها برنال[21]، الذي يرى الأبجدية السـامية الغربية بوصفها قد نُشِرت في بحر إيجة قبل العام 1400 قبل العصـر العام وبوصـفها لذلك متطابقة مع الكتابة الخطية ب. وهو يقـترح أن الوثائـق لا بد أن تكـون قد بقيت من تلـك المرحلة، ولكن لا شـيء منها قد اكتشـف حتى الآن، وإن ورق البردي عرضـة للتحلل في المناخات الأوروبية. ومع ذلك، فهو يعترف أنه كان هناك «تراجع ثقافي كبير» بين القرنين الثاني عشـر والثامن، بعد انهيار ثقافات القصر المسينية.

*(المترجم): مثل رمز $ يمثل دولاراً .

(20) لينين 1962.

(21) برنال 1991: 4.

obeikandi.com

وحدث الإحياء بشكل تدريجي. ولكن حين عاد التعلم في القرن التاسع، لم يكن إحياء للكتابة المسينية وإنما كان تعلماً أبجدياً مُتَبنى من فينقيا التي ساعدت في نقل، وبرأيي، في تأليف الملاحم الهومرية. وفي أثناء المرحلة الفاصلة من «الأمية» استمرت الاتصالات مع أيونيا وفوق كل ذلك مع فينيقيا، وبشكل خاص مع قبرص، وهي بيت في منتصف الطريق كانت فيه أعمال الحديد ذات أهمية كبيرة في عصر الحديد الجديد الذي رأى الانتشار في البحر الأبيض المتوسط للإغريق والفينقيين مع أبجدياتهم المحددة الخاصة.

ليست الاتصالات ذات أهمية اجتماعية كبيرة فقط ولكنها تزودنا في الغالب أيضاً بنموذج لنوع من التطور، ومن التحول بين (محض) شفهي وكتابي، ومن ظهور الكتابات الرمزية، والمقطعية، والأبجدية، ومن مجيء الورق، والطباعة، والوسائل الإليكترونية، وفي هذا، فإن شكلاً جديداً واحداً خلَف الآخر ولكنه لم يحل محله، مثلما فعلت إلى حد كبير التغيرات التي حدثت في وسائل الإنتاج. لقد كان هناك نوع مختلف من التغيير. وقد شدّد العلماء على مرور مجتمعات ما قبل التاريخ أو المجتمعات الشفهية إلى المجتمعات المتعلمة أو التاريخية بوصفه مروراً ذا أهمية عظيمة. وهكذا كان. فأحد أشكال الاتصال يبني على آخر، والشكل الجديد لا يجعل الأسبق قديماً لا يستعمل وإنما يعدله في تنويعة من الطرق[22]. والعملية نفسها حدثت مع مجيء الطباعة، التي نُظر إليها بوصفها «ثورة» مهمة[23]. وهكذا كانت، مثل الكتابة. ولكن الكلام والكتابة اليدوية استمرا في كونهما ذواتي أهمية أساسية للإنسانية. ربما تغيرت «العقليات»، ولكن تقانات الفكر على الأقل تغيرت، وكان هناك استمراريات متعددة، في الاقتصاد مثلما هي في التاريخ السياسي.

الانتقال إلى المرحلة الكلاسيكة Antiquity

دعنا نلتفت إلى المشكلة العامة التي يطرحها فينلي، وهو مستكشف رئيس لإنجازات الإغريق، فيما يخص ظهور المرحلة الكلاسيكية. وكما لاحظنا من قبل فإن فينلي تصور تتابعاً فريداً يحدث في أوروبة، وعالم اليونان الكلاسيكي يظهر من عصر

(22) غودي 1987.

(23) إزينشتاين 1979.

البرونـز (العام) إلى العصـر البدائي القديم Archaic ثم إلى اليونان الكلاسـيكية بعدئذ. والعصـر البدائي القديم تخلص من مجمعات القصـور من الأزمنة السـابقة له والتي كانت واسـعة الانتشـار في الشـرق الأدنى القديم، وظهر هنـاك أنظمة حكم سياسية مختلفة تماماً في أثينا وفي إسبارطة بشكل ملحوظ، وهي الأنظمة التي أدخلت الديمقراطية وصـارت إضـافة إلى ذلك أكـثر فردية[24]. وقد رُفِضـت الآن فكرة أن بلاد ما بين النهرين تكونت من أنظمة حكم المعبد ـ القصر المركزية إلى درجة عالية بوصفها فكرة تتصل بالدور الذي تقوم به السجلات المكتوبة[25]. إن علماء الآثار «ربما مالوا إلى الإفراط في تقدير درجة المركزية والسـلطة» التي تمتعت بها الدول[26]. لقد كان هناك من التنوع أكثر مما يوحي به هذا النموذج ضـمناً، وكانت هناك اتجاهات طـاردة مـن المركز مثلما كانـت هناك اتجاهـات جاذبة نحو المركـز، وهي اتجاهات كشفت عن نفسها بطرق متنوعة. وعلى سبيل المثال، «فإن الدولة، داخل المدن نفسها، قد تكون ضـبطت إنتاج السلع المتصـلة بالمكانة، ولكنها لم تحتكر ولم تكن تستطيع أن تحتكر الصناعة المتخصصة للسلع اليومية مثل فنون صناعة الخزف»[27].

المجتمـع البدائـي القديم «اخـترع بِحُرية». و«البنية السياسـية، التـي تكونت من موظفـين عموميـين، ومجالس، ومن مجالـس عامة في نهاية المطـاف، كانت اختراعاً حراً»[28]. لقد استعاروا الكثير من الشرق الأدنى ولكنهم مهما أخذوا:

فإنهم تمثلوه فوراً وحولوه إلى شيء أصيل... لقد استعاروا الأبجدية الفينيقية، ولكن لم يكـن هناك فينيقيون من أمثال هوميروس. وفكرة التمثال الواقف المثبت بقاعدته قد تكون جاءت إليهم من مصر... ولكن الإغريق، لا المصريين، كانوا هم الذين طوروا الفكرة... على توالي الأيام لم يخترعوا التمثال العاري فقط بوصـفه شكلاً من الفن،

(24) فينلي 1970: 140.

(25) من أجل إعادة التفكير الحديثة بحضارة المعبد ـ القصر من مجتمع ما بين النهرين، انظر ستاين 1994: 13.

(26) ستاين 1994: 13.

(27) ستاين 1994: 15.

(28) فينلي1970: 103 ـ 4.

ولكنهم، وبمعنى مهم جداً أيضاً، «اخترعوا الفن» نفسه... إن الاعتماد الإنساني على النفس والثقة بالنفس التي سمحت وعززت أمثال هذه الأسئلة، في السياسة مثلما هو في الفن، مستودعة في جذور المعجزة الإغريقية[29].

لقد اخترعوا عنصراً شخصياً في الشعر أيضاً، ونقداً اجتماعياً وسياسياً كذلك[30]، منتجين «فردية» جديدة ومشاهدين «ظهور المفاهيم الأخلاقية والسياسية الأساسية». وفي أيونيا «طرحوا مشكلات واقترحوا أجوبة عامة، عقلانية «غير شخصية»، واضعين الأسطورة جانباً لصالح اللوغوس أو العقل[31]، ومشجعين الجدال العقلاني»[32]. هذه مزاعم قوية قوة فوق عادية ولكنها ليست غير معتادة. ومع ذلك، فالكثير من بين المزاعم في حاجة شديدة إلى إثبات صلاحيتها. فنحن وجدنا «الاختراعات» السياسية في أماكن أخرى. وفي حين لم يكن لدى فينقيا هوميروس، فإن الساميين كانوا قد امتلكوا كتابهم المقدس. وبالنسبة إلى «الاعتماد الإنساني على النفس» و«الثقة بالنفس»، فكيف يبدأ المرء بعمل تقويم مقارن»؟

وفكرة «اختراع الفن» على أيدي الإغريق (ولو وصفت بتعبير «بمعنى معين من المعاني») تبدو احتكارية في التملك، مثلها مثل فكرة المؤرخ الاقتصادي، لانديس، الذي يكتب عن «اختراع الاختراع» على أيدي الأوروبيين المتأخرين. وعلى شكل مساو، فإن المزاعم عن إدخال العنصر الشخصي في الشعر، وإلى النقد الاجتماعي، وإلى الفردية الجديدة، وإلى المفاهيم الأخلاقية والسياسية، وإلى العقلانية، تبدو مزاعم مبالغاً فيها مبالغة كبيرة، وتجسد مزاعم مركزية عرقية إثنية عن تفوق التقليد الأوروبي على كل التقاليد الأخرى. وربما ينبغي أن يعتبر النحت الإغريقي حالة خاصة. إنه يميز المرحلة الكلاسيكية فعلاً، وذلك لأنه لا يوجد شبيه له تماماً في ثقافات أخرى. ومع ذلك، فإن هذه التقاليد الأخرى تمتلك إنجازاتها العظيمة الخاصة بها مثل الرسوم الموجودة في المقابر المصرية التي لم يتم تصوير الآلهة فيها بطريقة واقعية ذات شكل

(29) فينلي 1970: 145 ـ 6.
(30) فينلي 1970: 138 ـ 9.
(31) فنيلي 1970: 141.
(32) فينلي 1970: 142.

إنساني مثلما هو في اليونان ولكن بطريقة «خيالية» أكثر تخييلاً وتشبيحاً. ثم هناك المنتجات الرائعة للنحت الآشوري. لقد كانت اليونان القديمة Ancient قد سُبقت بالثقافات السيكلاديزية*، والمسينية، والأركامينية (Archaemenic)، إضافة إلى الحثيين والشرق الأدنى القديم، وهي بكل وضوح تدين بشيء ما لكل هذه التقاليد الفنية الأساسية.

إن ما يستحق الملاحظة بشأن الإرث الأوروبي من اليونان بالقدر الذي يكون فيه الفن معنياً، ليس هو أن هذا الفن أشار إلى الطريق قدماً إلى حد كبير، وإنما هو أن كل التقليد الفني كان مرفوضاً رفضاً حاسماً لا من المسيحية الأولى وحسب، بل من كل أديان الشرق الأدنى الرئيسة الثلاثة حتى عهد قريب تقريباً. وعلى الرغم من رأي بيركهارت عن الزواج الروحي بين اليونان وألمانيا، لمدة تزيد على ألف عام من المرحلة الكلاسيكة، فإن أشكال فنها على الأقل، كانت عملياً مستبعدة من كونها إنجازات للتقليد الأوروبي. لم يكن هناك أي شك بوجود حركة تقدمية. وكان على المذهب الإنساني وعصر النهضة أن يعاودا اختراع الماضي، وبطرق مهمة كان الإسلام في الواقع رمزياً، وحتى القرن التاسع عشر، كانت اليهودية رمزية كذلك مثلما كانت المسيحية الأولى والبروتستانتية فيما بعد. كان يجب استرجاع التمثيل بالصور والتماثيل مرة أخرى، وبالتأكيد في مجال علماني.

دعنا نحاول أن ننظر في مشكلة إسهام اليونان بألفاظ أقرب ما تكون إلى التخصيص. فالعالم الكلاسيكي الذي ظهر اكتسب بالتأكيد بعض الميزة فيما يخص الحضارات الأخرى، لا بالإشارة إلى المسائل العسكرية والتقانية فقط، ولكن في مسائل الاتصال أيضاً، في ما سميته أنا تقانة الفكر، مشيراً إلى تطور الكتابة الأبجدية المبسطة. في ورقة بعنوان «نتائج التعليم»[33]، اقترحنا واط وأنا أن اختراع الأبجدية كان قد فتح الطريق إلى ميدان النشاط الفكري الذي كان قد أعيق بأشكال الكتابة السابقة (التي كانت طبعاً واحداً من أعظم اختراعات عصر البرونز). وذلك

* (المترجم): نسبة إلى مجموعة جزر جنوب بحر إيجة.

(33) غودي وواط 1963.

رأيٌ توصلت إلى تعديله في طرق متنوعة، ولكن لم أصل إلى تركه تركاً تاماً. إن تبني الإغريق للأبجدية كان متصلاً في الترتيب الزمني مع الانبثاق فوق العادي للكتابة الذي حدث شاملاً للعديد جداً من المجالات المختلفة التي ميزت العالم الكلاسيكي، وشكلت الأساس للكثير من فهمنا لذلك الزمان. فإذا كانت هناك أي مادة في زعم فينلي بشأن الفردية، وبشأن الأساليب الشعرية الجديدة، وبشأن «الجدال العقلاني»، وبشأن وعي ذاتي أكبر، وبشأن نقد الأسطورة، فإن هذا قد يكون مرتبطاً ارتباطاً تاماً بالعفوية الكبيرة المنعكسة على الذات والتي يستطيع التعليم الواسع المدى أن يشجع عليها. يكون الفكر معمقاً، وأكثر سَبْراً، وربما يكون أكثر انضباطاً، حين تعود إليك كلماتك راجعة على الصفحة. وأفكار الآخرين أيضاً يمكن أن تعطى شكلاً مختلفاً من الدراسة حين تعرض في «لغة مرئية». ولم يكن ذلك بفضل الأبجدية الجديدة فقط بل بحقيقة أن الكتابة كان يجري إدخالها إلى الثقافة التي كانت قد أهملت التعليم ولكنها كانت الآن حريصة على اللحاق بالجديد. والتحقت بالجديد لا في تبني أبجدية جديدة وحسب وفي تبني مواد مختلفة (لم تبق ألواح الصلصال)، بل في توسيع الكتابة أيضاً إلى ميادين فنية وفكرية عديدة، وفي تهيئة استخدام أوسع للتعليم.

كانت هناك أيضاً بعض الطرق الأخرى التي حققت بها الحضارات الكلاسيكية للمرحلة الكلاسيكية ميزة مقارنة نسبية معينة في مجالات محددة، وخصوصاً في نواحي تقانة البناء التي أنتجت نُصباً ضخمة مازالت تزين أراضي أوروبة وآسيا الصغرى اليوم. وبُنيت مدن رائعة، في اليونان، وفي أوروبة الواسعة، وفي آسيا ولاحقاً في روما. واستمرت تلك العملية بعد المرحلة الكلاسيكية كذلك. وفي الدولة الهيللينية «نشأت مدن إغريقية كبيرة... جاعلة هذه المنطقة من ذلك الحين فصاعداً أكثر المناطق الحضرية كثافة في العالم القديم»[34] «وكان تكاثر المدن الإغريقية في الشرق مصحوباً بانتعاش للتجارة الدولية والملكية العامة».

إن التقانة والحياة الحضرية هما مجالان من النشاط الإنساني يستطيع المرء فيهما أن يتتبع أثر تقدمات معينة على مدى مرحلة طويلة من الزمن بطريقة يكون

(34) أندرسون 1974 أ: 47.

من العسير أن يفعلها مع نواح أخرى من الحياة الإنسانية. وفي مجالات أخرى تبدو النظريات التي لها علاقة بعملية الحضارة أصعب على التأييد بكثير[35]. فقد كانت هناك «ثقافات أخرى» «متمدنة» بشكل مساو بمعنى عام جداً. ومع ذلك، وبقدر ما يخص التقانة كذلك، لم يكن الإغريق هم البناة الوحيدين للمدن، على الرغم من أن أطلالهم كانت مؤثرة للغاية بالنسبة إلى سكان المنطقة اللاحقين. وكانوا قد استفادوا مثل بقية الشرق الأدنى من صنع معدن رخيص في شكل الحديد، وهو الذي سهل الإنشاء في أساليب عديدة. إن الانصهار الواسع الانتشار للحديد لتنقيته، من حوالي العام 1200 قبل العصر العام، جعل الأدوات المعدنية أرخص بكثير وخفض في الوقت نفسه الاعتماد على المنتجين الصغار في الواردات من طرف الدولة أو من «كبار الأسر». كان فلز الحديد متوافراً تقريباً في كل مكان، مساعداً بذلك أحد نواحي العملية الديمقراطية، لا في اليونان فقط[36].

كان فينلي ينظر إلى التفرد المفترض للمرحلة الكلاسيكية الأوروبية نظرة واضحة بوصفه تفرداً خاصاً بالتطور اللاحق للرأسمالية، وذلك تماماً مثلما زعم العديدون بالنسبة إلى الإقطاع. كلاهما كان يجب أن يكون فريداً عديم النظير لأن التطور اللاحق لأوروبة كان فريداً عديم النظير. وفي عيني فينلي فإن «الخبرة الأوروبية منذ العصور الوسطى في التقانة، وفي الاقتصاد، وفي أنظمة القيم التي رافقتها، كانت خبرة فريدة في التاريخ الإنساني إلى أن بدأ التصدير الحديث». وذلك المدخل الغائي قد اشترك فيه وبرره مؤرخون قدماء آخرون. وعلى سبيل المثال، فإن خبيراً حديثاً يكتب بصراحة ومعترفاً ببعض المشكلات الغائية:

لأن اليونان القديمة وروما القديمة تمتعتا في الماضي بمكانة خاصة في الفكر الأوروبي، ففي تحركات قليلة جداً يجد المرء نفسه راجعاً مع كتابات أرسطو السياسية، وممارسة الديمقراطية في أثينا. ومرة تلو المرة، في متابعة تاريخ مجتمعنا الخاص لكي نفهم أشكاله الحاضرة، نجد أنفسها متابعين للأساطير حول اليونان القديمة ومن خلالها نتابع تاريخ اليونان القديمة[37].

(35) إلياس 1991 آ.

(36) فينلي 1973: 147.

(37) أوزبورن 1996: 1 ـ 2.

ومع ذلك فإن تلك المكانة الخاصة في الفكر الأوروبي التي يشير إليها لا تشير بالضرورة إلى التفرد ولا تشير مع ذلك إلى الأصول النهائية. إنها تظهر فقط الصفات الأسطورية لعلماء ما بعد عصر النهضة. وذلك لا يوقف المؤلف عن ادعاء مزاعم كبيرة عن إسهام اليونان والغرب لتاريخ العالم، وخصوصاً لتاريخه الفني.

ليست أسطورة أوروبية بشكل كامل أن نجد في عالم الإغريق الكلاسيكيين أصول ملامح عديدة جداً هي أساسية لتراثنا الغربي الخاص بنا. أشكال كاملة من الفكر والتعبير تملك منبعها وأصلها في اليونان بين الأعوام 500 و 300 قبل الميلاد، والفكر السياسي المجرد الواعي بذاته والفلسفة الأخلاقية، والبلاغة بوصفها دراسة مستقلة بنفسها، والمأساة، والملهاة، والمحاكاة الساخرة، والتاريخ والفن الطبيعي الغربي والأنثى العارية، والديمقراطية بوصفها نظرية وممارسة[38].

الجملة الأخيرة تدعي زعماً قوياً جداً، ولو كان محدوداً بالغرب مع ذلك، ولكن المؤلف يقول على ما يبدو إن العالم نفسه مدين بأنماط معينة من الفكر لليونان القديمة Ancient، التي كانت هي «المنبع»، وذلك يبدو زعماً أقوى كذلك، وأقل قابلية للقبول.

ومع ذلك، فالعديد من هذه الملامح كانت موجودة في شكل جنيني بين إغريق مرحلة ما قبل الكلاسيكية، ولكنها كانت موجودة في مجتمعات أخرى أيضاً. فالتحدث عن الفلسفة الأخلاقية بوصفها خاصة بشكل رئيس باليونان، على سبيل المثال، معناه أن تهمل كتابات الفلاسفة الصينيين، مثل مينسوس (Mencius). ومعناه، وربما كان هذا أكثر أهمية، أن تصرف النظر عن العناصر الأخلاقية الجنينية والفلسفية في الأعمال الشفهية مثل إنشادات باغر من اللوداغا[39]، فمن الصحيح أن دراسة البلاغة مثل دراسة التاريخ قد تكون ملمحاً للمجتمعات الكتابية وتنتج عن استخدام الكتابة، مثلها مثل «الفكر السياسي المجرد الواعي بذاته» والبنود الأخرى التي يضعها في القائمة. ولكن من الخطأ أن نفترض أن فهم قدرات الكلام الرسمي[40]، وقدرات السياسة[41]، على سبيل المثال، احتاج

(38) أوزبورن: 2

(39) غودي 1972 ب.

(40) بلوخ 1975.

(41) بايلي 2004.

إلى اختراعه من طرف الإغريق. وقد يكون الإغريق قد عالجوا هذه الملامح «بوعي أكبر للذات» لأن التعليم يشجع الانفعالية العفوية، ولكن ذلك لا يشير إلى فراغ كان موجوداً قبل ذلك.

وتنشأ مشكلة، من المؤرخ الكلاسيكي أوزبورن، بسبب إصراره على الاستحواذ على مدخل «غائي»، في النظر إلى العالم القديم من أجل الحصول على الدليل على «ظروف ظهورنا مجتمعاً متمدناً»[42]. وفي الحقيقة، فهو يذهب إلى اقتراح أنه «في معنى من المعاني، في الحقيقة، كانت اليونان الكلاسيكية هي التي خلقت العالم الحديث»[43]. وهذا تماماً مثلما يستطيع المرء أن يقول إن العالم الحديث هو الذي «خلق اليونان». القولان منضفران. إن ما كان جيداً بشأن الثقافة الأوروبية كان له جذوره في اليونان، وكان جزءاً من هويتنا. وقد كتب بيركهارت فعلاً عن «زواج روحي» بين اليونان وبين بلده الخاص ألمانيا، لكي يكون القدماء بذلك قد امتلكوا كل شيء جيد اتسم به المحدثون. مثل هذه المزاعم يجب أن تثير قدراً من الريبة في القارئ الناقد.

الاقتصاد

الكثير من التفرد في المرحلة الكلاسيكية والذي كان يفترض أنه وضع تلك المرحلة على مسار مستقل كان تفرداً متصلاً مع تقدمات في التعليم، فهو الذي جعل الإغريق واضحين جداً بشأن إنجازاتهم وأهدافهم الخاصة. وإحدى الميزات عُزِيت إلى الإغريق في مجال السياسة وفي الفن كذلك. ولكن كان هناك ميدان آخر كان ينظر فيه إلى الإغريق من قِبَل بعضهم بوصفهم لا ينظرون إلى الأمام أبداً، وكان ذلك الميدان هو الاقتصاد.

لقد كان المؤرخ القديم صاحب النفوذ موسى فينلي حازماً بشأن الاختلاف الأساسي بين «الاقتصاد القديم» Ancient وبين اقتصاد مجتمعات عصر البرونز[44]. ورأيه يَدِين بقدر كبير لعمل كارل بولاياني ولكنه يعود أيضاً إلى الوراء إلى جدال القرن

(42) أوزبورن 1996: 3.
(43) أوزبورن 1996: 17.
(44) فينلي 1973.

التاسع عشر الذي تركز في عالمين هما: كارل بوخر وإدوارد ماير[45]، ولكنه شمل، على نحو أوسع، كلاً من ماركس وويبر. لقد رأى بوخر الاقتصاد الأوروبي يتطور في ثلاث مراحل هي: العائلة وتتركز في أهل البيت في الأسرة، والحضرية وقد تميزت بالتخصص المهني والتجارة، والاقتصاد الإقليمي أو الوطني، وهي الأطوار التي توافقت بدورها مع المرحلة الكلاسيكة Antiquity، والعصور الوسطى، والعصر الحديث. ووضع ماير من ناحية ثانية تشديداً كبيراً على النشاط التجاري تحت الاقتصاد القديم، أي، على النواحي «الحديثة» من ذلك الاقتصاد. وكان المدخل الأخير منسجماً مع الفكرة المبكرة لويبر (والتي جرى تطويرها لاحقاً وصارت أقرب إلى ماركس)، وهي أن المجتمع الروماني كان قد صار من قبلُ متصفاً بوضوح بالرأسمالية، على الأقل «بالرأسمالية السياسية»[46]. وبالنسبة إلى بعض المؤلفين فقد كانت المشكلة العامة التي تكمن خلف هذا الاتجاه هي أن نظريات التحديث، حسب كلمات غارلان، «قادت في الغالب إلى اعتذار عن نظام الاستغلال الرأسمالي» عن طريق الإصرار على وجود الأسواق في المرحلة الكلاسيكية للتاريخ القديم للإغريق[47]. وفينلي نفسه يضع جانياً بشكل حازم الروابط مع الشرق الأدنى الأسبق أو مع الرأسمالية.

فالموضوع ليس كون الإغريق «اخترعوا» الاقتصاد، كما قد زُعم أنهم فعلوا مع الديمقراطية والأبجدية. في الحقيقة إنهم لم يمتلكوا، برأي فينلي، اقتصاد سوق قط، ولكنهم على الرغم من ذلك طوروا شكلاً مختلفاً عن أشكال عصر البرونز التي قادت لاحقاً إلى شخصية متفردة لأوروبة. ولكن السوق نفسه في هذا الرأي لم يظهر إلا مع الرأسمالية والبورجوازية فقط. ومع ذلك، ففي الوقت الذي تمنعُ فيه فينلي ميولُه الماركسية من أن يسمح للملامح الرأسمالية أن تتغلغل في اقتصاد المرحلة الكلاسيكة، فإن هذه الميول تجبره على أن يعطي رواية تميز ذلك الاقتصاد عن جيرانه ويعالجه بوصفه مرحلة تمهيدية من أجل الأطوار اللاحقة من التاريخ الأوروبي.

(45) ول: 1954.

(46) لوف 1991: 233.

(47) كارليدج 1983: 5. ترجمتي.

وبالنظر إلى تطوير أوروبة للرأسمالية، فإن فينلي يرى «الحضارة الأوروبية ممتلكة لتاريخ فريد، وأن من المشروع أن يُدرس بوصفه موضوعاً متميزاً»[48]. في هذا المخطط «يجب أن يبقى التاريخ وما قبل التاريخ موضوعين متميزين للبحث». وهذا يعني أن تُستبعد من الدراسة «حضارات مهمة، وخلاقة من الشرق الأدنى القديم»، كان يُظن بها عموماً أنها حضارات قبل تاريخية، في حين كانت اليونان تاريخية، على الرغم من أن التقسيم فيه القليل من العقلانية في نهاية المطاف سواء على أساس أساليب الاتصال أو على أساس أساليب الإنتاج، وكان قد تم استخدام التعليم (الأبجدي) على نحو أكبر بكثير من أجل الاتصال والتعبير في المجتمعات الكلاسيكية ويمكن أن يكون قد تم استخدام أكبر للأرقاء في الإنتاج، ولكن هذا المجتمع لم يكن فريداً في أي من المجالين. ووفقاً لرأي فينلي لا توجد مناقشة من أجل تضمين هذه المجتمعات في شبكة مجتمعات الشرق الأدنى من أجل التشديد على الاستعارات وعلى الارتباطات الاقتصادية أو الثقافية بين العالم الإغريقي ـ الروماني وعالم الشرق الأدنى، ويزعم وهو يقفز عن العديد من الثقافات أن ظهور الخزف الصيني الأزرق ويدجوود (Wedgewood) لا يتطلب ضم الصين بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تحليل الثورة الصناعية.

وعلى النقيض، فإن تأكيد هذه الاتصالات نادراً ما يقود إلى الخطأ. وأنا أقترح أن محاكاة أساليب صنع الخزف الصيني في مدينة ديلفت* والمنطقة السوداء، كما هو في حالة القطن الهندي، يجب أن تعد مركزية لدراسة الثورة الصناعية، وذلك لأن هذه العمليات نفسها، المنقولة من الشرق، هي التي شكلت الأساس للتحولات التي وقعت. وبشأن فصل التاريخ وما قبل التاريخ فأنا لا أستطيع أن أرى أسساً كافية لمثل هذا الشق المتطرف الراديكالي إلى قسمين في ذلك الزمان على أساس طبيعة الدلائل الخاصة بالماضي، وخصوصاً إذا كانت تعني إهمالاً للمسألة المهمة عن الانتقال من ثقافات عصر البرونز. وعلى الرغم من ذلك، فإن فينلي يحاول أيضاً أن يميز الاقتصاد القديم على أساس أكثر واقعية حين يكتب فيقول:

---

(48) فينلي 1973: 27.

*(المترجم): ديلفت: مدينة في الأراضي المنخفضة اشتهرت بالخزف. والمنطقة السوداء: منطقة صناعية في إنجلترا، وسميت بذلك لشدة التلوث الصناعي فيها.

اقتصادات الشرق الأدنى كانت محكومة بمجمعات قصر رحيب، أو معبد، وهو الذي كان يمتلك الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية، واحتكر عملياً أي شيء كان يمكن أن يدعى «إنتاجاً صناعياً» إضافة إلى التبادل التجاري الخارجي (الذي يشمل التبادل بين المدن، لا مجرد التبادل مع الأجزاء الأجنبية)، وهو الذي نظم الحياة الاقتصادية، والعسكرية، والسياسية، والدينية للمجتمع من خلال عملية مفردة معقدة، بيروقراطية، تحافظ على السجلات، وهي التي تعتبر كلمة «جِرَاية»، إذا أخذت بالمعنى الواسع، وصفاً بكلمة واحدة هو وصف جيد بقدر ما أستطيع أن أفكر في ذلك. وما من شيء من هذا له علاقة بالعالم الإغريقي الروماني إلى أن دمجت فتوحات الإسكندر الأكبر ثم الرومان لاحقاً أراضٍ شاسعة من الشرق الأدنى.

ويضيف فيقول: ونتيجة لذلك «فليس هناك موضوع مفرد واحد أستطيع أن أناقشه من دون العودة إلى أقسام متقطعة غير متصلة»[49]. ولذلك يجب أن يستبعد الشرق الأدنى. والعالم الإغريقي الروماني كان عالم «المِلْكية الخاصة» في حين يقترب الشرق الأدنى من فكرة الاستبداد الآسيوي، أي، إذا كنا «نركز على الأنواع المهيمنة، من أنماط السلوك المميزة». لقد كان البحر الأبيض المتوسط منطقة زراعة ترويها الأمطار (ويُنظر إلى ذلك بصفته ميزة حاسمة لصالح أوروبة من قبل كتاب آخرين من أصحاب المركزية الأوروبية مثل مان)[50]، ومتخصصة بزراعة أشجار الزيتون، في حين أن وديان الأنهار في مصر وفي بلاد ما بين النهرين احتاجت إلى تنظيم اجتماعي مركب لتجعل أنظمة الري تعمل. ولكن وكما يدرك فينلي فإن الإغريق تحت الإسكندر الأكبر (مات في 323 قبل العصر العام) ولاحقاً الرومان سيطروا بدقة على هذه المناطق المروية وطوروا إلى الشمال من البحر الأبيض المتوسط خبرة عملية كبيرة في ضبط الماء، على الرغم من أن ذلك لم يكن للفلاحة بشكل رئيس. وعلى أي حال فقد كان الماء عنصراً واحداً فقط في هذا الشق إلى قسمين. وفكرة الاستبداد الآسيوي والملكية الجماعية تتبع أفكار القرن التاسع عشر عن الشرق، وهي الأفكار التي سيظهر نقدها في الفصل الرابع كما سيظهر كذلك تحت عنوان علم السياسة

(49) فينلي 1973: 28.

(50) مان 1986: 185.

أدناه. وهكذا أيضـاً مع فكرة الهيمنة، التي يُظن أنها كانت مرتبطة بضـبط الماء. وفي الوقت الذي يكون من الصـحيح أن وديان الأنهار مع تربتها الخصبة أعطت محاصل اسـتثنائية ووصـلت إلى أن تكون ذات أهمية مركزية، فإن بلاد ما بين النهرين شملت العديد من المناطق التي يرويها المطر، وذلك بالضـبط مثلما كان إنتاج الزيتون مهماً أهمية خاصـة في إفريقية الشـمالية، حول قرطاجة على سـبيل المثـال. إن مجتمعات المعبـد التي يشـير إليها فينلـي لم تكن موجودة في كل مكان في الشـرق الأدنى القديم Ancient وهي في الحقيقة ظهرت أيضـاً في المجتمع الكلاسـيكي. وهو نفسـه يلاحظ «مجمع المعبد العظيم في ديلوس»[51] مع سجلاته المالية التفصيلية. وما من واحد من الاقتصـادات في المنطقة انسجم مع نمط نقي، وكان هناك العديد من التشابهات بين الممارسات الاقتصادية لمختلف المجتمعات ـ وهي كافية للتشكيك في أي رواية تركز في تفرد الإغريق وحدهم.

وعلـى الرغـم من ذلك، ففي عيني فينلـي، وكان قد اتبع عملَـه عديدون في الأيام الحاليـة، كان يجب أن نرى ظهور المرحلة الكلاسـيكة Antiquity على أسـاس عملية تاريخية حدثت في اليونان ولم تحدث في أي مكان آخر. وانهيار حضارة عصر البرونز (وهو حدث ليس بالفريد بشكل كامل) لحق به عصر ظلام القصائد الهومرية (التي رآها بعضـهم مسـينية)، وظهور اليونـان البدائية القديمة Archaic مع مؤسسـاتها السياسية الجديدة وأخيراً مجيء العالم الكلاسيكي.

وليس الأمر، مع ذلك، أمر طبيعة الاقتصاد فقط، وإنما الأمر الذي جرى التساؤل عنه هو وجود مثل هذه المؤسسـة أصـلاً. وفي استعراض حديث للمناقشة العامة، يتبع كارتليدج فينلي (وهازبروك أيضـاً) في رؤية المدن بصـفتها «فريدة في التاريخ» (وما الذي ليس كذلك؟) ويجادل في أن «(الاقتصاد) لم يكن في الحقيقة، مجالاً متباينـاً، وشـبه مسـتقل اسـتقلالاً ذاتياً من مجالات النشـاط الاجتماعي في اليونان البدائية القديمة واليونان الكلاسـيكية، وبناء على ذلك لم يكن قد تم تصـوره بهذه الصـفة»، وأنه «ينتمي إلى صـنف من التشـكيلات الاقتصادية قبل الرأسمالية والتي يأخذ فيها

(51) فينلي 1973: 186.

توزيع السلع وتبادلها أشكالاً مختلفة نوعاً ما، عن تلك الجارية في العالم الحديث، وهي لذلك، قبل ـ اقتصادية، وبشكل يمت أكثر للموضوع بسبب غياب نظام الأسواق المترابطة فيما بينها والمثبتة للأسعار»[52]. وهذا اختلاف واسع، وأكثر تجريداً ولا يميز المرحلة الكلاسيكة عن مجتمعات عصر البرونز. ومرة أخرى يكون الإلهام هنا من كارل بولاناي[53]. ففي كتابه عن: التجارة والأسواق في الإمبراطوريات الأولى، رأى بولاناي ثلاثة أنماط عامة للاندماج، وهي التبادلية، وإعادة التوزيع، وتبادل السوق. هذه الأنماط المختلفة كانت مرتبطة تقريباً ارتباطاً فريداً مع أطر مؤسسية معينة. وكما سبق أن رأينا، فقد كانت أفكار مطالع القرن التاسع عشر عن الاقتصاد الإغريقي في الأزمنة البدائية القديمة أفكاراً محكومة بفكرة السيطرة من قبل العائلات[54]، وكان بعض المؤلفين قد رأوا أن معاملات السوق لم تظهر إلا فيما بعد فقط. ومع مجيء الصوت القوي من بولاناي، وهو الذي وصل إلى أن يهيمن على الدراسات الكلاسيكية (ولكن لا على دراسات الشرق الأدنى)، وُضعت التحولات في الاقتصاد على إطار نظري أكثر عمومية، وعلى كون المجتمع الأول قد اتصف بالتبادلية وإعادة التوزيع لا بالتجارة. وأقر بولاناي ببعض المزيج ولكن اتجاه مناقشته تحرك لصالح أنماط من «الاقتصاد» مختلفة اختلافاً قاطعاً، نمط يستبعد الآخر. فتحويلات السوق يمكن أن تبرز في المجتمعات الرأسمالية فقط.

ولكن ما لم يعرّف المرء السوق بطريقة ضيقة جداً، فإن الأسواق بالتأكيد قد وجدت على مدى أوسع بكثير، ومع اقتصاداتها التي كانت اقتصادات ما قبل عصر البرونز إلى حد كبير، لقد كان لدى إفريقية لزمن طويل أسواق مهمة لكل قرية، وهي شؤون أسبوعية ذات أهمية كانت تعمل على مبادئ السوق بشكل عام، وهو الأمر الذي عناه بولاناي. وذلك ليس رأياً شخصياً فقط ولكنه رأي يراه معظم المؤرخين ومعظم علماء الإنسان في الميدان. ويستند هذا النقاش في جزء منه إلى اختلاف يجري وضعه بين الأسواق المهمة الحقيقية (مكان السوق)، وبين المبدأ المجرد عن تبادل السوق. ومناقشتي هي أن المرء لا يحصل على واحد من دون الآخر. إن بولاناي يصر على

(52) كارتليدج 1983: 5 ـ 6.

(53) بولاناي 1957.

(54) ول 1954.

ما يدعوه هو ترسخ الاقتصاد الإغريقي والاقتصادات الأخرى قبل الرأسمالية في كيان وسياق خاص بكل منها، أي، على طبيعتها غير المتمايزة فيما يتصل بالنظام الاجتماعي. ولكن، ومثلما لاحظ كثيرون من المعلقين، فإنه لا يفعل هذا إلا عن طريق تجاهل عناصر السوق في هذه الاقتصادات. وسبق أن قام أوبينهايم، الذي كان لديه الكثير من التعاطف مع مدخل بولانايي، قام من قبل بنقد هذا الحذف لما بين النهرين. والعديدون من النقاد فعلوا الشيء نفسه بالنسبة إلى اليونان نفسها، على الرغم من أن آخرين، مثل هوبكنز، وبعد أن كانوا قد أدركوا بعض نواحي الضعف، دافعوا عن فكرة الاختلافات القاطعة.

وبعد فحص حالة بلاد ما بين النهرين ومقارنتها مع منطقة ما بين الأمريكيتين، ميزوأمريكا، أو المكسيك وأمريكا الوسطى، يقترح غليدهيل ولارسون أننا نحتاج، بالنسبة إلى العلاقة مع كل من بولانايي وماركس، أن نأخذ وجهة نظر في الاقتصاد أكثر حركية دينامية، وأقل ميلاً إلى الثبات: «فقد يكون النفع من الناحية النظرية في التركيز على العمليات التي تقود إلى دوائر من إعادة المركزية بعد أحداث «التحويل إلى إقطاع» التي تخضع لها كل الإمبراطوريات القديمة نفعاً أكثر من التركيز على مسائل ثابتة بشكل أساسي وهي التي تهتم فقط بمأسسة العملية الاقتصادية تحت أطوار من استمرارية سياسية أكبر. إن منظوراً طويل الأمد يوحي بوضوح أن الإمبراطوريات القديمة أكثر حراكية وتعقيداً في مَحارِكها التطورية مما يفترض في الغالب»[55]. فالتجار كانوا مهمين للحكومة ولأنفسهم معاً في المجتمع الحضري الأول، مثل ما بين النهرين وأمريكا الوسطى. فقد كان الملوك الأكاديون يتدخلون نيابة عن التجار الذين يغامرون في الذهاب إلى الخارج، في حين كان رفض المتاجرة بين الأزتك مدعاة للقيام بهجوم[56].

والمشكلة هي أن هذه الأصناف الاقتصادية تميل إلى فرض تمانع وحجب في علاقة أحدها بالآخر. والأخذ برأي بولانايي بأن الاقتصاد القديم كان محكوماً بإعادة التوزيع

(55) غليدهيل ولارسون 1982: 214.
(56) آدمز 1966: 164.

(وبهذا المعنى كان اقتصاداً غير حديث) يقود إلى اتجاه مقدَّم غالب لتقليل أهمية أي شيء يشبه معاملات السوق. وذلك هو ما يحدث في دراسة فينلي للاقتصاد القديم الذي كان جهده في هذا الاتجاه، مثل جهد بولانايي، مدفوعاً بكراهيته للسوق. وكان ذلك جزءاً لا يتجزأ من إيديولوجيتهما الاجتماعية. والرأي البديل لبولانايي، إذاً، وهو الرأي الذي امتلك في السابق سيطرة كبيرة، لم يبق له الكثير من التصديق. وفي الوقت الذي يتنقد فيه كارتليدج انتقاداً قوياً جانب بولانايي، يدرك أن التجارة كانت مهمة، وإن لم تكن مهمة بالفخار، ففي المعادن على الأقل (كما كان يجب أن تكون في عصر البرونز، وهي أقل من ذلك في الحديد الذي كان أكثر شمولاً)، ولكنه يزعم أننا نحتاج إلى الإقرار بتمييز هازبروك بين الاهتمام بالاستيراد والاهتمام التجاري. هل هذه التمييزات في الحقيقة حصرية؟ وبالنسبة إلى عمومية المجتمعات الأسبق فنحن لا نملك دليلاً على أن مجتمعات العصر الحجري استبعدت تبادل البيع والشراء في السوق واستبعدت التجارة، بل على العكس من ذلك تماماً. وفي الحقيقة في المجتمعات الحديثة من ذلك النوع فإن تبادل السلع والخدمات، وليس بالضرورة مقابل «المال»، كان له أهمية كبيرة[57].

وفي حين أن من الممكن أن نتخيل أسواقاً مهمة (أماكن السوق) لا تعمل بالطريقة نفسها مثل الأسواق المعاصرة، فإن من العسير أن نراها معزولة عزلاً كاملاً عن ضغوط عوامل من العرض والطلب. وفي الحقيقة، حين كنت أعمل في هذا النوع من مواقف «العصر الحجري»، خَبِرت تغيراً بالجملة في قيمة نقود الصَّدَف (الصدف الأصفر) في مطالع الثمانينيات من 1980، حين صار من الأصعب فالأصعب الحصول على هذا الشكل من العملة، لقد لعب العرض والطلب دوراً بالتأكيد. وعلى الرغم من محاولات كلتا الإدارتين (في غانا وفي فولتا العليا) لإحلال الشكل الخاص من عملتها، فقد استمر الصدف الأصفر في أن يكون مهماً للتبادلات العابرة للحدود ولبعض الأنشطة الشعائرية كذلك. ولكن كلما صارت أندر فاندر ارتفعت قيمتها، بصفتها عملية «حديثة»، أعلى فأعلى. وفي رأيي، فإن محاولة فصل أماكن الأسواق ومبادئ السوق (العرض والطلب) فصلاً كاملاً عن الأنماط التبادلية الأخرى هي محاولة محكومة بالفشل.

(57) انظر على سبيل المثال كوكري ـ فيدروفيتش **1978** في «النمط الإفريقي من الإنتاج».

إن طبيعة الاقتصاد الأول ودور التجارة أيضاً تهيمن على مجموعة مهمة حديثة من المقالات عن تبادل البيع والشراء التجاري في المرحلة الكلاسيكة Antiquity التي تدور حول عمل فينلي[58]. وأحد المؤلفين في هذه المجموعة، وهو سنودغراس، يبين استخدام الحمولة الثقيلة من أجل استيراد فلز الحديد والمرمر[59] في اليونان البدائية القديمة Archaic، ولكنه يتبنى تعريفاً ضيقاً للتجارة، لعملية «البيع والشراء التجاري» بوصفها «عملية شراء وحركة سلع من دون معرفة للمشتري الآخر أوتحديد هويته»[60]. ولذلك فإن معظم شحنات هذه المرحلة لم يكن من الممكن تصنيفها بصفة تجارة، تبادل بيع وشراء تجاري، لأن المرء يعرف الزبون النهائي. وهو يقترح أن حالة مشابهة قد تكون وجدت بالنسبة إلى الفينيقيين في الجملة، وهم الذين كانوا مشهورين بصفتهم متاجرين عظماء من البحر الأبيض المتوسط[61]. ولكن، ولو كانت هذه هي الحالة مع ذلك، فإن تعريفه بعيد عن أن يكون الوحيد أو أن يكون هو فكرة الحس العام الحصيف عن التجارة مع ذلك، ويبدو أنه كان قد استُلهِم من رغبة في جعل اليونان مختلفة وأكثر «بدائية» بطريقة أشبه بطريقة بولانايي.

والبديل لهذا الافتراض ليس فكرة أن مثل هذه التبادلات التجارية كانت متماثلة مع التبادلات في العالم الحديث. فكما يصر هوبكنز بشكل محق، متبعاً في ذلك سنودغراس، فإن من الممكن تبادل السلع بطرق مختلفة[62]. ولكن هناك ناحية تجارية موجودة عادة، مثلما يرى المرء من ترتيبات التجارة الإغريقية ومن الإدراك أنه في المرحلة النهائية من عملية خلق تمثال بدائي قديم فإن «الزبون يدفع مؤونة الفنان والمساعد طوال مرحلة العمل» ويدفع كذلك تكاليف المرمر ونقله[63]. وكان الدفع يتم بطرق مختلفة. ومرة أخرى فنحن لا نصر على أن هذه التبادلات عينها متماهية مع التبادلات الحديثة (على الرغم من أنها في هذه الحالة قريبة لتبادلات

(58) غارنسي، وهوبكنز، ويتيكر 1983.

(59) سنودغراس 1983: 16 ف ف.

(60) سنودغراس 1983: 26.

(61) وهو يدعي (بشكل مشكوك فيه) أنهم كانوا يستطيعون بسهولة التحول إلى الزراعة.

(62) هوبكنز 1983: 10.

(63) سنودغراس 1983: 20.

مايـكل أنجلـو في محاجر مدينة كارارا في أثناء عصـر النهضـة)، ولكنهـا على الأقل قابلة للمقارنة، ويجب أن تعامل بوصـفها منتمية إلى نفس الشبكة الاقتصادية العامة. وعلى الرغم من أن البعض قد يرى التجارة الإغريقية تجارة تبدي تمييزاً أساسياً بين الاهتمام بالاستيراد وبين الاهتمام «التجاري»، فإن آخرين قد يتصورون الأصناف غير حصـرية بحق. وعلى الرغم من أن هوبكنز يعتبر نموذج فينلي عن الاقتصـاد القديم «إلى حـد كبير أفضـل المتوافر»، فإنه يذهب بعدئذ إلى أن يقترح «توسـيعاً» تفصـيلياً في شـكل سـبعة بنود «لتكييف النمو والانهيار الاقتصاديين المتواضعين». ويبدو أن هذه المقترحات تعدل تعديلاً جذرياً راديكالياً أي وجهة نظر من نوع وجهة نظر بولانايي عن الاقتصـاد القديم Ancient، مثل تلك التي يحتضها فينلي، على الرغم من أنه يصرح بكـون نموذج فينلي «مرن مرونة كافية ليدمج هذه الحركة الدينامية المتواضـعة»[64]. وقد يبدو للآخرين أن هذا الاعتراف كان نوعاً ما بسـبب الوجود المادي حين المناقشـة لهذا العالِم «المتميز المؤثر» وأن هوبكنز في الحقيقة أشار بوضوح إلى المشكلات المتصلة مع الموقف «البدائي»، من دون أن يتبنى في الوقت نفسه موقفاً «حديثاً».

فوجهة نظر فينلي، إذاً، لم تكن مقبولة قبولاً شـاملاً من العلماء الكلاسـيكيين. فقد رأى تاندي نشـاطاً تجارياً جديداً ونمواً في السـكان في القرن الثامن قبل العصـر العام، ورآه حاسـماً لتطور اليونان، وخصوصاً في تأسيس المستعمرات فيما وراء البحار، مع كون التجار هم في معظمهم طبقة النبلاء («أفضـل الرجال»). وقاد ذلك النشـاط بدوره إلى تطور المدن الدول، وإلى «انهيار تشكيلات إعادة التوزيع»[65] وإلى نمو ما يدعوه هو «نظام السـوق المحـدود، الذي أثبت أنـه الآلة التي ولـدت النتائج النهائية للتحول الاقتصـادي والاجتماعـي: بداية الملكية الخاصـة، ونقل ملكيات الأرض، والدَّيْـن، والمدن الدول»[66]. وبالنسـبة إليه فإن هذا يمثل بداية العالم الرأسـمالي، وهو اسـتنتاج يضعه بشكل حازم في المعسكر «الحديث» لا «البدائي»، ثم إن الاقتصاد التجاري وصل فيما بعد إلى أن يكون راسـخاً رسـوخاً ثابتاً. وفي هذه المناقشـة، على كل حـال، يدفع تاندي ببسـاطة «بدائية»

(64) هوبكنز 1983: 21.
(65) تاندي 1997: 4.
(66) تاندي 1997: 230.

العائـلات إلى الخلـف أكثر، إلى أزمنـة ما قبل التاريـخ البدائي القـديم pre-Archaic التي يبقى فيها غياب الأسـواق موضـع تساؤل، مع المعنى الضـمني وهو أن هذا النوع من الاقتصاد القادر في النهاية على أن يؤدي إلى الرأسمالية، يبقى امتيازاً أوروبياً.

وعلى الرغم من النزاع القائم في صفوف المؤرخين القدامى بين القائلين «بالحديث»، والقائلين «بالبدائية»، وعلى الرغم من استخدام أصناف بولانايي من عمليات التبادل، وعلـى الرغم مـن مزاعم القائلين بالوجـود الحقيقي، فإن فكرتهم عن الاقتصـادات «البدائية» (وعن المجتمع عموماً) كانت فكرة قد صـيغت صـوغاً سـيئاً. فهذه الأفكار تقيم تمييزاً قاطعاً إما بين الاقتصـاد القديم Ancient والاقتصادات السابقة له (كما في عمل تاندي) أو تقيم بديلاً عن ذلك تمييزاً بين العالم القديم والاقتصادات التالية، وعلـى وجه الخصـوص الاقتصـادات «الرأسـمالية»، كما في عمل فينلـي، وتوجد هنا مشـكلتان: الأولى، هي أن المجتمعات الأسـبق تختلف اختلافاً كبـيراً فيما بينها، مثلما هي الحال بين المجتمعات الحضرية في عصر البرونز ومجتمعات الصيد وجمع الطعام من رجال البُشـمان كيونـغ (K'ung). إن رؤية هذه المجتمعات كلها بصـفتها «بدائية» بطريقة غير متمايزة هو مدخل ساذج. وأحد الأمثلة على جمع كل ثقافات قبل التعليم معاً تحت صـنف واحد موجود في محاولة تاندي أن يقارن هذه المجتمعات «البسـيطة» مع يونان عصـر الظلام. وهو يرى تعابير «مقياس مصـغر» و«قبل صـناعي» بوصـفها تعبيرات عن «بدائي»، اسـتخدمت من أجل تجنب إقـلاق أولئك العلماء الذين يجدون المقارنات بين اليونان البدائية القديمة Archaic وبين شعب كيونغ سان من الكالاهاري مقارنات مؤذية. وبغض النظر عن المصطلح، تبقى الحقيقة، وهي أنه يرسم تشابهات قريبة بين مجتمـع اليونان في القرن الثامن والمجتمعـات «البدائية» غير الغربية، حتى تنظيـم المدينة الدولة، وهو بالنسـبة إليه، أن الإغريق الأوائـل كانوا «بدائيين» في هذا المعنى وليس ذلك الذي ندعوه نحن «غربياً»[67].

والمقارنة ليست مؤذية بقدر ما هي غير كافية، وقد يوجد في الحقيقة مجتمعات غير غربيـة يمكـن أن تقارن مع اليونان البدائية القديمـة Archaic ولكن هذه الأخيرة هي

(67) تاندي 1997: 8.

بالتأكيد أقرب بكثير إلى المجتمع «الحديث» من شعب رجال البشمان من الكالاهاري ـ الذين لم يخبروا أبداً ثورة عصر البرونز الحضرية. إن جمع مثل هذه المجتمعات المتباينة معاً من غير تمييز مثل شعب رجال البُشمان، و«البدائيين»، واليونان البدائية القديمة Archaic، قد يكون جمعاً منسجماً مع المشاريع الإيديولوجية ذات المعرفة مثل مشاريع فينلي وآخرين، ولكنه جمع يتلقى القليل من المساندة من نوع البيانات المتوافرة لعلماء الإنسان.

ثانياً، في حين أن التشديد على أنواع مختلفة من التبادل يختلف في سياقات معينة، فإن من الخطأ الأساسي ألاّ ندرك إمكانية أن التبادلية (مثلما هو في العائلات المعاصرة) تستطيع أن توجد جنباً إلى جنب مع تعاملات السوق. إن دراسة هذه الأخيرة في إفريقية، على سبيل المثال[68]، لا تعني ضمناً أن الاقتصاد السياسي «رأسمالي» في أي معنى من معاني القرن التاسع عشر، إنما تعني فقط أن الأسواق الحقيقية شائعة جداً لكل من التجارة في مسافات قصيرة وللمسافات الطويلة. لقد تطور السوق من زمن بعيد قبل اليونان في الحقيقة حتى مجيء الرأسمالية الصناعية. لقد رأى ويبر نمو المزارع الكبيرة التي كان يعمل فيها العبيد في روما القديمة (لاتيفنديا) وإنتاجها الزائد بوصفها تعطي الميلاد «للرأسمالية الزراعية»[69]، وهو في هذا يتابع مومسين، ولكنه موضع نقد من ماركس الذي يرفض فكرة الرأسمالية نفسها في العلاقة مع المجتمع القديم[70]. إن ماركس يستخدم اللفظة من أجل أسلوب محدد من الإنتاج، وفكرة نظام المصنع كانت أصيلة لهذه اللفظة. ومن الواضح أن ذلك النظام برز فقط بوصفه ملمحاً مهماً في الأزمنة الأخيرة، ومع ذلك، فإن ملامح «رأسمالية» أساسية كانت قد ظهرت قبل ذلك بوقت أبكر بكثير.

ويجب أن يضاف هنا أن فينلي (في مقال مبدع لم يسبق إليه عن الزواج في اليونان في عصر هوميروس) وتاندي يستخدمان كلاهما مقارنات علم الإنسان، ولكنهما

(68) بوهانان ودالتون 1962.

(69) لوف 1991: 18 ف ف.

(70) ماركس، رأس المال، 1976، ج 1، 271.

يميلان إلى عمل ذلك، وعلى وجه الخصوص تاندي، مثلما رأينا، بطريقة تفتقر إلى الاهتمام بالتاريخ وبعلم الاجتماع، وتقارن المرحلة الكلاسيكة بمجتمع «بدائي» غير متمايز. ذلك المدخل يلقى التشجيع من الجدل بين القائلين بالحديث وبين القائلين بالبدائي، وكذلك من عمل ماركس الذي بذل اهتماماً قليلاً بالتشكيلات قبل الرأسمالية، ماعدا ما جاء في فورمن Formen ـ(1964)، ومن عمل ويبر، الذي رأى المجتمعات التقليدية بوصفها حالة متبقية، الحالة المتخلفة من تحليل الأنظمة المعقدة تعقيداً أكثر (1968)، ومن عمل بولانايي الذي عالجها بصفتها معكوس مجتمعات السوق. وكما نرى من عنوان مقال بولانايي عن «عقليتنا المتقادمة عن السوق»[71]، فإن هذه المواقف هي في الغالب مواقف أيديولوجية إلى درجة عالية، تقدم موقفاً معيناً بخصوص المجتمع الحديث وكلية وجود أنشطته السوقية. ولكن مثل هذه الأنشطة ليست في نفسها مما ينبغي أن يرتبط مع العالم الحديث فقط. ونحن لا نعتزم أن نتبنى موقف المؤرخين «المحدِّثين» من العالم الكلاسيكي. فالاقتصاد الغربي المعاصر اقتصاد مختلف جداً بالتأكيد. ولكن ذلك لا يعني أنه لا توجد عناصر مشتركة، مثل التجارة والأسواق، ولو امتلكت هذه الأسواق أبعاداً مختلفاً جداً مع ذلك. وإن عدم إدراك وجود أنشطة السوق في العالم القديم يعني أن يعصب المرء عينيه[72].

وكما رأينا يمكن أن يكون هناك القليل من الشك في أن موقف العديد من العلماء في هذا الموضوع يشتق من رأي إيديولوجي عن الأسواق ومعارضة لتوليها لمساحات متزايدة من الحياة الإنسانية، مثلما فعلت باستمرار، مع بعض الآثار الضارة بلا ريب. ولكن محاولة وصف المجتمعات، سواء في المرحلة الكلاسيكة، Antiquity [73] أو في الشرق الأدنى القديم Ancient [74]، بأنها مجتمعات بلا أسواق هي محاولة تبلغ في الطوباوية وعدم الواقعية مثل أولئك الذين تصوروا «شيوعية بدائية» وغياباً

(71) بولانايي 1947.

(72) يشدد عليها باستمرار المؤرخ الماركسي لما قبل التاريخ، غوردون تشايلد (مثل: 1964: 190، وفيه يرى «مجموعة من التجار الدوليين» مسؤولة عن نشر الأبجدية).

(73) فينلي 1973.

(74) بولانايي 1957.

«للملكية الخاصة» في العصر الحجري أو في مجتمعات الصيد وجمع الطعام. هذه المجتمعات كانت جماعية أكثر من المجتمعات اللاحقة في نواح معينة، ولكنها أيضاً كانت أكثر فردية في نواحٍ أخرى[75].

ومسألة الأسواق متعلقة تعلقاً واضحاً بموقف التجار والموانئ (الإمبوريا emporia: أماكن التجار والأسواق، إلخ) التي ناقشها مطولاً العديد من المؤلفين. ويخلص موسيه، على سبيل المثال، إلى أن التجار كانوا رجالاً من «أصول متواضعة» مع اتصالات قليلة مع حياة المدينة. و«عالم الميناء، أي: مكان التجارة والسوق» كان عالماً هامشياً لأثينا. «فالتجارة انتمت إلى المجال الخاص»[76]. ومع ذلك فالتجار تفاعلوا مع بقية المجتمع، وعلى سبيل المثال، تفاعلوا إذا احتاجوا إلى اقتراض المال من مواطنين آخرين كي يقوموا بإدارة نشاطهم التجاري، ومن أجل هذا الغرض كانت تتوافر مؤسسة القرض البحري، التي بقيت منها «الآلية الأساسية» «بقيت عبر الأزمنة الهيللينية، والرومانية، والقرون الوسطى، والحديثة حتى القرن التاسع عشر إلى حد كبير»،[77] وهو ما يشهد على استمرارية التجارة، والممارسات التجارية «والإمبوريا» طوال أكثر من ألفي عام. وفي الحقيقة، وجدت المؤسسات مع ذلك في وقت أبكر وفي حضارات أخرى، وفي كل مكان كان هناك تجارة موسعة وبلدات، وهي بذلك تلقي المزيد من الشك على مدخل بولانايي، وفينلي، وآخرين. وليس الأمر أن الاختلافات في أنظمة التجارة كانت غائبة، وإنما كانت هناك أيضاً تشابهات مهمة جداً من أجل فهم التاريخ الثقافي. وهكذا فإن زعم بولانايي أن «التجار لم يوجدوا أبداً في بلاد ما بين النهرين هو زعم لا يصمد، بكل بساطة، للتدقيق القريب» وفقاً لما يراه غليدهيل ولارسين[78]. ومثله بشكل مساو الزعم أن اليونان القديمة Ancient لم تمتلك اقتصاداً[79] فهو زعم ربما ينبغي أن

(75) غودي 1996 آ.
(76) موسيه 1985: 56.
(77) ميلليت 1983: 37.
(78) غليدهيل ولارسين 1952: 203.
(79) فينلي 1973.

يعامل بالطريقة نفسها في نظر عمل تاندي[80] عن قوة السوق في اليونان الأولى، وعمل ميلليت[81] عن الإقراض والاقتراض في أثنيا القديمة وعمل كوهن[82] عن الأعمال البنكية الأثينية.

وقد أثار بولانايي مع ذلك على نحو واضح تماماً السؤال المهم الذي أشرنا إليه عن الاختلافات بين اليونان وبلاد ما بين النهرين، وبين المرحلة الكلاسيكة ومجتمعات عصر البرونز في الشرق الأدنى[83]. عند واحد من المستويات تكون المشكلة صريحة، فاليونان تنتمي لا إلى عصر البرونز بل إلى عصر الحديد، مع وجود إمدادات وافرة من ذلك المعدن الرخيص، وهو ما يجعل الأدوات والأسلحة متوافرة على نحو أوسع بكثير. ولكن بولانايي يشير إلى أصنافه من التبادل، أي: تبادلية، إلخ. وعلى الرغم من ملاحظة ما دعاه الأساس التوزيعي الواسع لتلك المجتمعات السابقة، فهو قد رأى أيضاً أنماطاً تعاملية أخرى بسبب الأهمية الاقتصادية الكبيرة لها. لقد برزت الأنشطة الاقتصادية ولكنها في بلاد ما بين النهرين فُسِّرت بأنها تجارة كانت تتم إدارتها بطريقة رسمية، وتنفذ بواسطة متكافئات (أسعار ثابتة)، وبنقود لأغراض خاصة، وموانئ التجارة، ولكن من دون أسواق، وهو رأي شارك فيه فينلي، الذي يتحدث، كما رأينا، عن الاحتكار الذي مارسته مجمعات القصور العظيمة، أو المعبد. وكما يشير غليدهيل ولارسين، وهذا الأخير عالم مهم في اقتصاد ما بين النهرين، فإن هذا القول غير كاف إلى حد ما[84]، ففي كل الأماكن ومن جملتها التي لم توجد فيها محلات للسوق، وجدت الأسواق بالتأكيد. وعلى الرغم من أن بولانايي زعم أنه لم تكن توجد أي كلمة تدل على تلك المؤسسة، فإن ثلاث كلمات على الأقل وجدت. وزيادة على ذلك لم يكن التبادل التجاري مقصوراً على «التجارة المُدارَة رسمياً».

لقد كان التجار يتصرفون في الغالب على مسؤوليتهم الخاصة واعتاد أيسر التجار حالاً أن يستخدموا مكاسبهم في شراء البيوت. ويكتب المؤلفان عن المحفوظات الخاصة بمدينة

(80) تاندي 1997.
(81) ميلليت 1991.
(82) ئي. ئي. كوهن 1992.
(83) بولانايي 1957: 59.
(84) غليدهيل ولارسين 1982: 203.

كانيش في الأناضول والمكونة من «رسائل، وعقود، وحسابات، وبيانات (بوليصات) شحن، ونصوص قانونية، وشهادات صدرت عن سلطات مختلفة، وملاحظات ومذكرات»[85]. إنها توفر الدليل على عقود الشراكة (Commenda. أي يعطي على الثقة) من النوعين العائلي وغير العائلي، وعلى مخاطر المتاجرة (التي كان يقصد من العقود أن تنشرها)، وعن الربح والخسارة. والمناقشة بهذه الطريقة لا تعني، كما يصران ويقتبسان من ماركس، «أن نغشّي فوق كل الاختلافات التاريخية وأن نرى العلاقات البرجوازية في كل أشكال المجتمع»[86]، وإنما أن نعرف الاستمرارية والانقطاع كذلك.

إحدى هذه الاستمراريات، كما سبق أن اقترحت أنا، تكمن في مجال التجارة، وهي التي تأكدت أهميتها وتنوعها بالنسبة إلى مجتمعات عصر البرونز من مؤرخ ما قبل التاريخ غوردون تشايلد. فحين تطورت الحضارة الحضرية في بلاد ما بين النهرين، أعطى سهل الفيضان الخصيب عائداً وفيراً للمزارعين ولكنه لم يوفر الكثير من المواد الأساسية، ومن جملتها الخشب، والحجر، والمعادن. وكان يجب استيراد كل هذه المواد، وذلك بشكل رئيس على طول الأنهار الكبيرة. وبالنسبة إلى النقل فقد حدثت فيه ثورة، و«وفر استخراج المعادن، والدولاب، وحمار التحميل، والسفن المبحرة الأساس لاقتصاد جديد»[87]. ولذلك صارت التجارة مهمة بشكل متزايد، وأدت إلى تأسيس المستعمرات التجارية، مثلما كانت الحال في كانيش في الألف الثاني، وصارت «وكالة أقدر في نشر الثقافة منها في هذا اليوم. وكان يمكن للحرفيين الأحرار أن يسافروا مع القوافل يبحثون عن سوق لمهاراتهم، في حين كان العبيد يشكلون جزءاً من البضائع. هؤلاء مع كل القافلة أو صحبة السفينة، يجب أن يلقوا المأوى في المدينة الوطن. والأجانب في أرض غريبة كانوا يطلبون الراحة من دِينهم الخاص... فإذا كانت الشعائر قد انتقلت بهذا الشكل [والمثال الذي يعطى هنا هو عن شعيرة هندية كان يجري الاحتفال بها في أكاد]، فإن الفنون والمهن المفيدة كان يمكن أن تنتشر بالسهولة نفسها تماماً. إن التجارة روجت تجميع الخبرة الإنسانية»[88].

(85) غليدهيل ولارسين 1982: 209.

(86) ماركس 1973: 105. غليدهيل ولارسين 1982: 24.

(87) تشايلد 1964: 97.

(88) تشايلد 1964: 105 ـ 6.

إن المشكلة مع موقف بولانايي، وموقف العديدين من أتباعه، هي أنه يتبنى مدخلاً مطلقاً كلياً للأنشطة الاقتصادية لا المدخل التاريخي، وبذلك يرى الأنشطة إما بوصفها إعادة توزيع أو بوصفها سوقاً، في حين لا توجد في الممارسة العملية مثل هذه المقابلة الحصرية. هناك ممارسات عملية مختلفة موجودة في الوقت نفسه في سياقات اجتماعية مختلفة، وعلى سبيل المثال، التبادلية في العائلة، والسوق في الخارج، وإعادة التوزيع من قبل الدول. وهناك طبعاً تشديدات مختلفة على هذه الأنماط من التبادل التي ترتبط من بعض الوجوه بالاختلافات في أساليب الإنتاج، ويستطيع المرء على مستوى وسائل الإنتاج على الأقل أن يشير إلى اختلافات جوهرية على مرور الزمان، مثلما هو على سبيل المثال، بين الزراعة بالمجرفة وبالمحراث. ولكن ذلك التغيير لا يُدخِل الأسواق ولا يستبعدها. نحن نحتاج إلى معالجة يلحظ فيها، على نحو أكبر بكثير، الفرق الدقيق للاستمرارية والانقطاع، «للحداثة» و«البدائية». ما نحتاج إليه في الحقيقة هو أن ننظر في مشكلة عمليات التبادل على أساس شبكة، ظاهرة أو باطنة، وذلك كي نستطيع أن نقوّم سلسلة الإمكانات (في أعمدة) مقابل مجتمعات معينة أو أساليب من الإنتاج (في أسهم). ذلك المدخل سيكون أدق من المدخل التاريخي المعتاد للتعامل مع الأصناف، وهي في الغالب حصرية. وبهذه الطريقة نستطيع أن نجرب فرضية تفرد الإغريق بطريقة أكثر إرضاء.

علم السياسة

التعريف الموازي لتعريف الاقتصاد، وهو ضيق على نحو مشابه له، هو التعريف الذي يستخدم غالباً لعلم السياسة، والنتيجة المترتبة على ذلك هي أن ملامح عامة معينة تغتصب اغتصاباً كاملاً لصالح اليونان القديمة Ancient. وفي هذا السياق ينظر إلى علم السياسة بوصفه «السياسة أو السياسات التي تتبعها الدول، لا العمليات التي تكمن خلف تبني السياسات»[89]، وهو رأي محدود يستبعد بوضوح المجتمعات التي لا دولة فيها ويستبعد إضافة إلى ذلك سلسلة ضخمة من النشاط الذي يمكن للعديدين أن يميزوه بوصفه نشاطاً سياسياً. إن «الديمقراطية البدائية»، وهي في الغالب ملمح للمجتمعات ذات المقياس المصغر، لا تُعطى أي حيز للدراسة.

(89) كارتليدج 1983: 14.

ونتيجة لما تقدم فإن دراسة علم السياسة تؤدي إلى مجموعة من المشكلات موازية لمشكلات دراسة الاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يرفض فينلي إمكانية استخدام ماركس للطبقة في المرحلة الكلاسيكية Antiquity (نظراً إلى أنه لم يكن هناك سوق) ويرى أن كلاً من الطبقات والأسواق ظهرت لاحقاً فقط بعد وقت كبير (مع «الرأسمالية»). وما يجده من الناحية الأخرى هو الجماعات ذات المكانة من النوع الذي قال به ويبر (متميزة «بأسلوب حياة»، وليست هي الطبقات الاقتصادية التي رآها ماركس). ومع ذلك فهو ليس منسجماً انسجاماً كاملاً، وذلك لأنه عند إحدى النقاط يكتب عن ظهور «طبقة وسطى من الناجحين الموسرين نسبياً، ولكن غير الأرستقراطيين، من المزارعين مع عدد قليل من التجار، والقائمين بالشحن على السفن، والحرفيين»[90] في حوالي العام 650 قبل العصر العام، حين جعلوا بروزهم موضوعات للشعر الغنائي. وكونت هذه المجموعة «أهم تجديد عسكري في كل التاريخ الإغريقي» بسبب أنها تنظمت في فيلق (فالانكس) من المشاة المسلحة تسليحاً ثقيلاً، والتي وفرت سلاحها ودروعها الخاصة بها. لقد «أعطى الفيلق لأول مرة المجتمعات التي تتمتع بوسائل راسخة وظيفة عسكرية مهمة». ويعزو فينلي أيضاً أصل الملامح الدائمة الأخرى للحياة السياسية الحديثة، (لأول مرة)، يعزوها إلى اليونان القديمة Ancient، وخصوصاً الديمقراطية والحرية. وفي الحقيقة، فإن بعض المؤلفين يعزو علم السياسة نفسه إلى ذلك المصدر، وقد عنون عالم كلاسيكي حديث كتابه بعنوان جريء هو: اكتشاف الإغريق لعلم السياسة[91].

وفي مقال حديث يجادل زيزيك أن ما يدعوه هو وآخرون «علم السياسة بمعناه المحدد» ظهر لأول مرة في اليونان القديمة حين «عرض أعضاء الشعب (أولئك الذين يتمتعون بمكان محدد تحديداً حازماً في التدرج الهرمي من الصرح الاجتماعي) أنفسهم بصفتهم ممثلين وبدلاء، عن كل المجتمع، ومن أجل الشمولية الحقيقية.»[92] وعلم السياسة هنا يظهر ليشير إلى الديمقراطية وحدها ولكنها تستخدم أيضاً لتطبق على أي نشاط على المستوى الحكومي إضافة إلى إدارة السلطة

(90) فينلي 1970: 101.
(91) مينير 1990.
(92) زيزيك 2001.

عند مستويات أقل شمولاً («سياسات مضخة الماء في الأبرشية»)، بمعنى الاهتمامات المحلية الصغيرة، وإدارة الأنظمة التي لا تمتلك أي سلطة مؤسسة وفقاً للقانون («بلا حاكم»).

في هذا المجال مثلما هو في مجالات أخرى، كانت إسهامات الإغريق في التطورات الاجتماعية الاقتصادية اللاحقة إسهامات مهمة إلى درجة عالية بالنسبة إلى أوروبة ومن ثم بالنسبة إلى العالم. ولكن قصر الأنشطة السياسية (أو قصر اكتشافها) على اليونان في مثل هذه التعابير العامة أو استثناء العمل الاقتصادي يعني استخدام تلك المفاهيم بطرق محددة تحديداً شديداً. وأحد التحديدات الممكنة لمجال ما هو سياسي هو الزعم أنه مجال غير موجود في حد ذاته ما لم يكن مفصولاً فصلاً مؤسسياً وغير متجسد في المجتمع، مثلما يفعل ذلك بولانايي بالنسبة إلى الاقتصاد. وعلى كل حال، فحقيقة أن هناك عملية من التطور الاجتماعي التي تكون نتيجتها نمو التعقيد الذي يقود إلى «عدم التجسد» الجزئي للأنشطة وإلى تجسيدها في مؤسسات واقعية هي حقيقة لا تعني أن المرء لا يستطيع أن يستعمل، على نحو مفيد، صنف علم الاقتصاد، أو علم السياسة، أو الدين، أو القرابة قبل أن تحدث هذه الأصناف. وفي الحقيقة فإن العلماء في علم الإنسان قد تقدموا دائماً على أساس أن المرء يستطيع أن يستعمل هذه الأصناف، وأن تلك هي الحالة مع فكرة النظام الاجتماعي نفسها في عمل تالكوت بارسونز وآخرين عديدين من علماء الاجتماع. إن مدخل بعض المؤرخين القدماء لهذه المسألة يخلق فجوة مفهومية غير ضرورية بين العلماء الذي يعالجون مراحل تاريخية مختلفة وأنواعاً مختلفة من المجتمع.

هناك ثلاث نواح من علم السياسة في التراث الكلاسيكي ينظر إليها بوصفها نواحي مختلفة عن المجتمعات المعاصرة الأخرى، وبوصفها كانت قد نقلت إلى أوروبة الغربية، وهي: الديمقراطية، والحرية، وحكم القانون. ويفترض في الديمقراطية أن تكون صفة تخص الإغريق وهي معارضة «للاستبداد» أو «طغيان الحكم» في مجتمعات جيرانهم الآسيويين. وقد أثار ذلك الافتراضَ سياسيونا المعاصرون بوصفه يمثل صفة موجودة منذ عهد بعيد تخص الغرب في مقابل «أنظمة الحكم البربرية» في الأجزاء الأخرى من العالم. و سأفحص الناحية الحديثة من تلك المسألة فحصاً كاملاً في

فصل آتٍ (الفصل التاسع) ـ أما هنا فسأركز على العالم القديم. وفي مناقشة فينلي للديمقراطية، يقر بإمكانية أن «يكون هناك أمثلة سابقة للديمقراطية، وهي التي تُدعى ديمقراطيات قبلية، على سبيل المثال، أو الديمقراطيات في بلاد ما بين النهرين القديمة التي يعتقد بعض علماء الآشوريات أنهم يستطيعون تتبعها إلى هناك[93]. ولكنه يقول فيما لاحظ، إن الحقائق مهما تكن، فإن تأثيرها على التاريخ، وعلى المجتمعات التالية، كان تأثيراً صغيراً. «فالإغريق، والإغريق وحدهم، هم الذين اكتشفوا الديمقراطية بذلك المعنى، وذلك تماماً مثلما اكتشف كريستوفر كولومبس أمريكا، وليس أحد الملاحين الفايكنغ، هو الذي اكتشفها». «لقد كانت الكتابة الإغريقية التي استثارتها الخبرة الأثينية هي الكتابة التي قرأها القرنان الثامن عشر والتاسع عشر...» تلك كانت الحالة بوضوح، ولكنها تمثل استيلاء أوروبياً وأدبياً كلياً على التاريخ، وعلى تاريخ «اكتشاف» الديمقراطية. فإذا افترضنا، مع ابن خلدون على سبيل المثال، أن الديمقراطيات القبلية وجدت في مكان آخر، فهي في الوقت الذي قد لا تكون قد قدمت فيه نموذجاً لأوروبيي القرن التاسع عشر، فإنها بالتأكيد فعلت ذلك بالنسبة إلى الشعوب الأخرى. الإغريق، طبعاً، اخترعوا كلمة «ديمقراطية»، ويحتمل أنهم كانوا أول من أعطى الكلمة شكلاً مكتوباً للآخرين ليقرؤوه، ولكنهم لم يخترعوا ممارسة الديمقراطية. وقد كان التمثيل في شكل أو بآخر ملمحاً للسياسات وللصراعات للعديد من الشعوب.

أحد الشعوب «القبلية» من الذين عملت معهم وهو اللوداغا، شكل مجموعة ليست ذات مركزية، وبلا قائد أو حاكم ومن النوع الذي وصفه فورتيس وإيفانز ـ بريتشرد بوضوح شديد في كتاب: الأنظمة السياسية الإفريقية[94]، وهم مجتمعات كان يوجد فيها تفويض للسلطة (أو فرض) لها في الحد الأدنى ولم يكن فيها مؤسسة رئاسة للقبيلة من النوع الذي ميز جيرانهم في غانا الشمالية، وهم الغونجا. مثل هذه المجموعة تمتعت بغياب الهيمنة السياسية، وبحريتها، على الرغم من أنها لم تمتلك كلمة محددة تصف بها الحرية. وعدوا أنفسهم بأنهم أحرار تماماً بنفس المعنى الذي كان فيه روبن هود وعصبته أحراراً.

(93) فينلي 1983: 14.

(94) فورتيس وإيفانز ـ بريتشرد 1940.

إن وجود مثل هذه الكيانات السياسية كان معروفاً بشكل خاص في مناطق مثل إفريقية التي مارست زراعة المجرفة البسيطة مع فلاحة متحولة. ولكن جماعات «جمهورية» من هذا النوع قد ذكرت في سياق أنظمة (عصر البرونز) الزراعية وهي أكثر من غيرها تعقيداً أيضاً، وكان ذلك غالباً في مناطق الهضاب التي تكون سيطرة أي حكومة مركزية عليها أقل سهولة. وعلى سبيل المثال، يذكرها أوبنهايم[95] بالنسبة إلى بلاد ما بين النهرين وتذكرها ثابار[96] بالنسبة إلى الهند. وفي الصين وجد نوع مشابه من الكيان السياسي، من الثوار البدائيين أو قطاع الطريق، وكانوا أقرب ما يكون إلى نوع روبن هود[97]، وجدوا على «هوامش الماء». وفي شمال إفريقية أشرت إلى عمل المؤرخ العظيم ابن خلدون، عن قبائل الصحراء. ونحن نجد في أوروبة مجموعات من هذا النوع في بعض مناطق الهضاب التي هربت من كوابح الدول، كما هي الحال مع القبائل الأسكوتلاندية والألبانية. ولكن ما هو أكبر من ذلك على الهوامش أيضاً هو تنظيم سفن القرصان الذي كان في الغالب مستنداً إلى مبادئ «ديمقراطية»، وكأن هذه المجتمعات بعد أن هربت من سلطة الدول، اختارت أن تشغّل نظاماً تعاونياً على نحو أكبر، من نوع مشابه لذلك الذي كان متصوراً في بعض مستعمرات أمريكا الشمالية.

وهكذا، ومع وضع الكلمات جانباً، فليس هناك معنى يمكن أن يقال فيه إن الإغريق قد «اكتشفوا الحرية الفردية» أو الديمقراطية. وزيادة على ما تقدم، فإن المقابلة مع الشرق الأدنى القديم تصفع بقوة شديدة الفكرة المتنازع فيها عن الاستبدادات الآسيوية أو استبدادات الآخرين التي ميزت منذ عهد بعيد التفكير الأوروبي حول الثقافات الشرقية.

---

(95) أوبنهايم **1964**.

(96) ثابار **1966** في كتاب حديث (**2000**)، تقدم ثابار استعراضاً للهند القديمة وتناقش باختصار المجتمع «القبلي» في إطار تطوري مثلما فعلت من قبل في مقال بعنوان: «من النسب إلى الدولة»، الذي كان فيه تطور من واحد إلى آخر. وفي حين أن هذا إطار صحيح على نحو كامل، فإنه يضع جانباً المشكلة المتمثلة في أنه ليست الأنساب وحدها فقط مستمرة فعلاً داخل الدول، ولكن المجتمعات «القبلية» مستمرة في الوجود جنباً إلى جنب مع الدول. والمؤلفة، لذلك، تغفل مسألة «تفصيل» الأنظمة السياسية المختلفة، وهو موقف يعرض نماذج بديلة للسكان (كما هو الموقف في غانا الشمالية). وأنا لا أعني أن أقول ضمناً إن المرء يستطيع أن ينقل الإجراءات التمثيلية من المجتمعات «القبلية» إلى أنظمة أشد تعقيداً ولكن أرغب في أن أشير إلى أن مثل هذه البدائل لا تتعايش فعلاً فقط ولكنها قد تستثير ما أعده رغبة إنسانية واسعة الانتشار من أجل التمثيل.

(97) هوبسباوم **1959**، **1972**.

فالحكومات المركزية القوية نفسها أيضاً نادراً ما تُركت لتحكم من دون أن تأخذ «الشعب» بالحسبان. وهذا ما أنتج أحياناً انقطاعات عنيفة. إن حركات الاحتجاج، والمقاومة، و«الحرية» في الأجزاء المختلفة من العالم، نشأت نشأة مستقلة عن أي تحريض من الإغريق القدماء. فلا نستطيع أن نفترض أن الثورات الشعبية التي ميزت الأحوال السائدة في العراق بعد الحرب في العام 2004، في صفوف أهل السنة على الأقل، كان لها أي علاقة مع ذلك الإرث. والأمر نفسه كان صحيحاً عن الحركات السابقة في الهند أو الصين. فلا الدافع لها ولا أصلها يقعان في اليونان أو في أوروبة، على الرغم من أن تجلياتها الحديثة قد تقع هناك أحياناً. إنها مرتبطة بالمشكلة الدائمة في تفويض السلطة أو فرض السلطة في كيانات سياسية مركزية ومرتبطة بعد ذلك «بضعف السلطة» الذي يميزها في الغالب.

إن أثر العالم الكلاسيكي على التاريخ الأوروبي اللاحق أو التاريخ العولمي ليس أثراً مباشراً. إن الغرب قد ينظر إلى الديمقراطية الأثينية بوصفها نموذجاً، ولكن ذلك النموذج لم يكن هو النمط الوحيد لنظام الحكم الذي وجد في اليونان. «طغيان» الحكم الاستبدادي كان موجوداً أيضاً. ولم تكن القيم نفسها قد أوليت لا لطغيان الحكم الاستبدادي ولا للديمقراطية مثلما هو في الزمن الحاضر. وفي الحقيقة فإن فينلي يرى طغيان الحكم الاستبدادي طغياناً يجري إدخاله غالباً بناء على الطلب الشعبي، كاسراً بذلك الاحتكار الأرستقراطي للشعب. و«التناقض الظاهر هو أن طغاة الحكام الاستبدادي، وهم يقفون فوق القانون وفوق الدستور، قوَّوا في النهاية المدينة الدولة ومؤسساتها وساعدوا على رفع الشعب، الشعب بأجمعه، إلى مستوى من الوعي السياسي الذاتي الذي قاد بعدئذ، في بعض الدول، إلى حكومة تحكم من خلال الشعب، إلى الديمقراطية»[98]. لذلك يقال إن طغيان الحكم الاستبدادي قد مهد الطريق للديمقراطية (بالقدر نفسه الذي فعله الرق للحرية)، وهو بالتأكيد رأي متفائل عن العالم. وعلى أية حال كان هناك تذبذب بين الاثنين، ليس تطوراً مباشراً، نظراً إلى أن كثيرين في المرحلة الكلاسيكية ظنوا أن الديمقراطية كانت شيئاً سيئاً. وفي

(98) فينلي 1970: 107.

أوروبة كذلك لم تكتسب الديمقراطية قيمة إيجابية بشكل لا غموض فيه حتى القرن التاسع عشر[99]، وحتى تطورت حكومات مركزية احتاجت بيروقراطياتها وقواتها العسكرية المتزايدة تزايداً سريعاً إلى إسهامات مالية مستمرة، عن طريق تحصيل الضرائب، من الجماهير. وإلى ذلك الوقت أيضاً كان بعض المفكرين السياسيين ما زالوا يدعون إلى حكم أقوى، من الناس «الأفاضل» ومن «القلة» ومن «النخبة».

كيف كانت اليونان في الحقيقة مختلفة عن جيرانها؟ كان الاختلاف موجوداً بالتأكيد ولكن المسألة دائماً هي مسألة تقويم مدى الاختلاف. معظم الكلاسيكيين يدّعون مزاعم مبالغاً فيها عن إسهامها الفريد المنقطع النظير. ويكتب ديفيز عن ميراثنا من الديمقراطية، ومن «الثورة الأثينية» وكيف أن الإغريق «فكروا بحق أنهم، مقارنة مع أي من الآخرين، كانوا متمدنين بشكل ملحوظ»[100]. ولكن المجتمعات الأخرى مهملة. وكاستورياديس أيضاً يرى اليونان بوصفها «مبدعة للديمقراطية». بل هو يكتب أيضاً أن «الاهتمام بالآخرين يبدأ مع الإغريق. وهذا الاهتمام ليس إلا جانباً آخر من الفحص النقدي لمؤسساتهم الخاصة واستجوابها»[101]. ولا يستطيع المرء أن يشك في أن الإغريق فكروا كثيراً في مؤسساتهم، وكان هذا مظهراً من استخدامهم الكثيف للتعليم الذي يقدم انفعالية ترتد على النفس بشكل متزايد[102]. ولكن النظر إليهم، بوصفهم منشئين الاهتمام بالآخر، يعني فقدان أثر مسار طبيعة المجتمع الإنساني نفسه. إن الاهتمام بالآخر كان ثابتاً في سلوك الإنسان، على الرغم من أن من الممكن أن يأخذ هذا الاهتمام أشكالاً مختلفة كثيرة وقد أخذ ذلك فعلاً. إن النظرة إلى هذا الملمح بوصفه مظهراً من «حداثة» أثينا هو مرة أخرى سوء فهم لطبيعة المجتمع الإنساني ولمفهوم الحديث كذلك.

إن فكرة اختراعهم للديمقراطية هي فكرة مشكوك فيها على نحو مساو. وفكرة أن المجتمعات البسيطة جداً كانت قد أظهرت من قبلُ ملامح ديمقراطية كانت فكرة

(99) فينلي 1985: 19.
(100) ديفيز 1978: 23، 64.
(101) كاستورياديس 1991: 268.
(102) غودي وواط 1963.

قد جرى التعبير عنها الفكر في الغربي مراراً. كان هناك طبعاً وجهة نظر هوبز عن المجتمعات الأولى بوصفها مشتبكة في حرب من الجميع ضد الجميع، ولم يكن من الممكن أن تكبح إلا بإدخال قائد سلطوي في شكل رئيس، وهو شكل أول من تنظيم الدولة. ولكن كان هناك أيضاً وجهة نظر فلاسفة من أمثال كروبوتكين وعلماء اجتماع من أمثال دوركهايم، رأوا المجتمعات الأولى متصفة «بالعون المتبادل» أو بالتضامن الآلي للأنظمة القِطَاعية. كلا هذين المؤلفين أثر في تفكير العالم في علم الإنسان راديكليف براون (المعروف لدى زملائه في كلية ترينيتي، في كامبريدج، باسم «براون الفوضى») الذي طور فكرة السياسة القِطَاعية من مجتمعات النَّسَب التي لا دولة فيها والتي هيمنت على مناقشة الأنظمة السياسية الإفريقية التي سبق لي أن أشرت إليها. الأنظمة القِطَاعية مارست مزيجاً من الديمقراطية المباشرة والتمثيلية إضافة إلى تبادلية من نوع إيجابي وسلبي، جنباً إلى جنب مع «عدالة توزيعية»[103].

إحدى الطرق الكبيرة التي كان يتقرر بها اختيار الشعب الأثيني كانت واسطة الانتخابات (هنا، بالرمز المكتوب). ومع ذلك، فإن هذا الإجراء لم يكن مقصوراً على اليونان. ففي مناقشة ديفيز لبدايات الديمقراطية، تُذكر قرطاجة في استطلاعه في اتصالها بالحروب فقط، ولم تذكر أبداً من أجل نظام حكمها السياسي. وتعالج فينيقيا بطريقة أكثر اختصاراً مما سبق أيضاً. ولكن المستعمرة الفينيقية في قرطاجة صوتت سنوياً من أجل حكامها، أو السوف (Sufe)، وهم الذين كانوا كما يبدو السلطة العليا في زمن هانيبال. ورأى بعضهم اللفظة مرادفة لكلمة باسيلوس (basileus)، حاكم أو لكلمة ريكس (rex)، ملك، ويعد آخرون المؤسسة مشتقة من روما، ولكن الخبراء بالسامية يشيرون إلى اثنين من القضاة (سوفيت) يمارسان السلطة معاً في صور في القرن الخامس[104]. «واقترح بعضهم ربط المؤسسة النظامية للحكم السنوي المشترك للزملاء في قرطاجة مع «الثورة الديمقراطية» التي يفترض أنها حدثت في المدينة البونية في نتيجة الحرب البونية الأولى»، وهي فرضية استلهمت من بوليبيوس، المؤرخ الإغريقي (تقريباً 205 ـ 123 قبل العصر

(103) انظر من أجل مجتمع أبسط كذلك بارنارد **2004**.

(104) لانسيل **1997**: **118**.

العام)، والذي كان قد أخذ إلى روما في الأسر ورافق سيبيو عند تدمير قرطاجة في 146 قبل العصر العام. وكتب يقول: «في قرطاجة صار صوت الشعب مسيطراً في المداولات، في حين كان مجلس الشيوخ في روما في أعلى الارتفاع الكامل من سلطاته. بالنسبة إلى القرطاجيين، كان رأي أكبر عدد منهم هو الذي ساد، وبالنسبة إلى أهل روما ساد رأي النخبة من مواطنيها».[105] وبعبارة أخرى أصرح، فإن نوعاً من التمثيل الديمقراطي كان يمارس أحياناً في مجلس الشعب لا في قرطاجة فقط ولكن في آسيا، في المدينة الأم من صور الفينيقية.

وفي الحقيقة أن من الصحيح أن نقارن الترتيبات السياسية في اليونان مع ترتيبات الساميين الغربيين من فينيقيا، وذلك من بعض الوجوه نتيجة للظروف الجغرافية المشابهة. كلتاهما كانت «بلاداً متقطعة، مجزأة جغرافياً من دون محور مركزي منظم»،[106] ففي فينيقيا انحدرت جبال لبنان مع غاباتها إلى البحر، وفي اليونان، كان الساحل جبلياً مع وديان ضيقة. وفي كلتا الحالتين، نظر السكان إلى البحر لا إلى الأرض. هذه الظروف كانت منسجمة مع «العالم الحر للمدن الدول... الصغيرة الكثيرة العدد» التي كانت في الغالب تُقابَل مع «الاستبداديات الشرقية العسكرية البيروقراطية في مصر وفي بلاد ما بين النهرين». ولكن المقابلة ليست صحيحة تماماً، كما يلاحظ آستور، لأن بلاد ما بين النهرين انطلقت بداية من مدنٍ ودولٍ صغيرة «وقد وجدت بقايا قوية من الاستقلال الذاتي البلدي، الخاص بالبلدية، للمدن الكبيرة تحت الإمبراطورية الآشورية الجديدة نفسها المستبدة فعلياً. ولكن آشور نفسها أيضاً انطلقت بداية بوصفها مدينة ـ دولة جمهورية تقريباً».[107] في بعض الحالات كان الحكام يعينون لمدة سنوية بالانتخاب بين أيسر المقيمين حالاً.[108] ويشير تشايلد إلى هذه المدن الدول الأولى في بلاد ما بين النهرين بوصفها «ديمقراطيات بدائية». ونتيجة لذلك، ليس هناك تمييز حاد بين الاستبداد الشرقي وديمقراطية المدينة الدولة، سواء من مدن اليونان أو من

(105) بوليبيوس 5، 51، لانسيل 1997: 118. من سوء الحظ أن معظم تاريخ بوليبيوس فُقِد.
(106) آستور 1967: 358.
(107) آستور 1967: 359، ان. 1.
(108) أوبينهايم 1964.

فينيقيا. وبخصوص بلاد ما بين النهرين، حيث كثرت «المدن ـ الدول»، يكتب آدمز: «ومع ذلك فبعد أربعين عاماً تلت كان خليفته في ملك أوروك مازال مجبراً على أن يتقاسم سلطاته في اتخاذ القرارات المختصة بشن الحرب مع مجلس».[109] إن هذا التجانس بين الاثنين هو الذي يراه آستور أساساً للمستعمرات السامية المبكرة في اليونان وفيما بعد للغزو الإغريقي للساحل الفينيقي.

وأنا أقترح أن الرغبة في شكل ما من التمثيل، وفي أن يجعل المرء صوته مسموعاً، هي رغبة أصيلة في الموقف الإنساني، على الرغم من أن هناك في الأغلب أصواتاً سلطوية في صفوف النخبة ارتفعت ضد ممارسة هذه الرغبة، وهذه الأصوات قد تسود على مدى مراحل طويلة. وفي الحقيقة فإن فينلي[110] يقترح أنه في الأزمنة الحديثة نفسها أيضاً صار العديد من الديمقراطيات التمثيلية مؤسسات نخبوية نتيجة لجعل السياسة مهنة احترافية، وهو الأمر الذي تقوم الانتخابات السنوية وفق النموذج القرطاجي بعمل شيء ما لمقاومته»[111] وسيكون هناك مزيد من الحضور، والمزيد من الدعوة والمزيد من مشاركة المواطن.

والناحية الثانية من النواحي الثلاث من علم السياسة التي يفترض أنها موروثة من اليونان هي «الحرية»، وهي ملمح مرتبط مرة أخرى مع أيديولوجيتهم الصريحة المروِّجة لذاتها، على الرغم من أنهم مارسوا بالتأكيد الاسترقاق على نحو كثيف، مثلما فعل الرومان. وذلك الشكل من الشغل استمر في أوروبة فيما بعد، على الرغم

---

(109) آدمز 1966: 140.

(110) فينلي 1970.

(111) إن فهم قرطاجة، بخلاف المجتمعات في أوروبة في ذلك الزمان، محدود بسبب نقص الدليل الموثق. ولكن ذلك قد يكون نتيجة التدمير أو التخلص من المكتبات (لانسيل 1997: 358 ـ 9). وأرسطو، أيضاً، «يمتدح المبادئ الديمقراطية لقرطاجة» (فانتار 1995: 52)، مع مجلس شيوخ منتخب كانت له مسؤوليات عديدة، ومن جملتها إعلان الحرب، وهو مجلس شعبي انتخب الحكام (سوفيز أو شوفات) لمنصب مدته سنة. ويتحدث فانتار عن قرطاجة بوصفها «ديمقراطية على نحو عميق، وتعطي الأفضلية للبنى المشتركة مع الزملاء» (ص 570). لقد كانت السلطة الشخصية ممقوتة، وطغيان الحكم مداناً، وكان هناك احترام لحكم القانون، وكانت الحقوق الفردية معترف بها، وهي نواح تعد كلمة الحرية مناسبة لها.

مـن الالتزام المزعوم مراراً بالحرية، وفي الواقع فإن أرقاء المرحلة الكارولينجية كانوا جزءاً مهماً من صـادرات القارة. واستمرت أشكال مختلفة من شغل الرقيق فعلياً إلى أن جاءت الثورة الصـناعية، التي وصـفها بعضهم أيضـاً بأنهم استرقاق الأجر نظراً إلى أن الأفراد لم يكن لهم وصـول مباشـر إلى وسـائل الإنتاج، وكانوا لذلك مقيدين بالعمـل لرب عمل معين. ولذلك فإن الحرية ملمح أكثر تعقيداً مما قد يُظَن. وهناك، كما أشـار إيزيا برلين، تمييز يجب أن يرسم بين مفاهيم الحرية السلبية والإيجابية، بين الحرية من التدخل والإكراه، وهو ما يُرى بوصـفه شيئاً جيداً، وحرية الوصول إلى تحقيق الذات التي تنزلق بسهولة إلى تبرير إكراه الآخرين[112].

وعلـى الرغـم من هـذه الزلات الواضـحة، فـإن فكرة الحرية بوصـفها خاصـية مميـزة أوروبيـة، موروثة مـن الإغريق، تعود المـرة تلو الأخرى. وفي مناقشـة لإخفاق المجتمعات المسـلمة اللاحقة في أن تقوم «بالتحديث»، يذهب لويس عبر أسئلة متناوبة عديدة إلى سـؤال «ما الذي ضل عن الصـواب»، سائراً من وجود الأصولية إلى غياب الديمقراطيـة. وهو نفسـه قر رأيه في صـالح «نقص الحرية ـ حريـة العقل من القيد والإشـراب العقائـدي، والحرية في السـؤال والبحـث والكلام، وحرية الاقتصـاد من الفسـاد وسـوء الإدارة الشـائع، وحرية المرأة من قهـر الذكر، وحريـة المواطنين من طغيـان الحكم[113]. وعلـى الرغم من أن الحرية تعتبر في الغالـب احتكاراً غربياً في الواقع، فإنها إذا اسـتخدمت في هذه السياقات الواسعة لا تحمل إلا القليل من المعنى. فحريـة العقـل على مـا يبدو تعني ضـمناً العلمنة، التـي هي بالتأكيـد عامل واحد في تطوير حلول جديدة، ومعرفة جديدة. فإن أنت رفضـت أو أقررت أسـئلة دينية، فإنك لا محالة تفتح أخرى. ولكن ذلك الحل بالنسـبة إلى آخرين يقدم مشـكلاته الخاصة به والناس ببساطة قد يفضلون أن يحددوا مدى الدين من دون أن يسيروا في الطريق إلى العلمنة كامل الوقت. ومع ذلك، ففي دراسة سؤال لويس، فإن الشرق الأدنى أيضاً بقي في الخلف في «ثورة المعرفة» التي أثرت على تلك العمليات العقلية التي يتحدث هو عنها لأسـباب ملموسـة أكثر. ومثلما اقترحت أنا، كان ذلك في جزء منه بسبب غياب

(112) برلين 1958، فينلي 1985: 6.

(113) لويس 2002: 177.

المطبعة بوصفها مفتاحاً لتوزيع المعلومات، إضافة إلى الثورة الصناعية ونمو شبكات التبادل التجاري (الأطلسي والهادئ) التي سبقتها ولحقتها. ومع افتتاح موانئ البحر الأطلسية العظيمة، فإن شبكات التبادل التي قامت بين أوروبة الغربية وبين بقية العالم حادت عن الشرق الأدنى. هذه عوامل مادية، محددة تحديداً أكثر من الحريات المعممة تعميماً شديداً جداً التي يتحدث عنها.

وزيادة على ما تقدم، فإن الحرية مفهوم نسبي، لا مطلق. فالحرية بالنسبة إلى الشيعة في إيران ليست حرية للسنة أو للأكراد، أو للأقليات الأخرى، إنها تتقرر فقط بأغلبية من هيئة ناخبين تحكمية تقريباً، ومع ذلك «فالديمقراطية» في أي شكل كانت هي ناحية واحدة من الحرية للعديدين. وتستطيع الإجراءات الانتخابية أن تعمل حيث يصوت الناس من أجل السياسات، وحيث تكون الجماعة المرجعية أصلية أزلية في طبيعتها، عرقية إثنية أو دينية، فهي لا تكاد تدعى إجراءات تمثيلية. فالحرية لجماعة هي تبعية لأخرى. لا يمكن أن يكون هناك أي حرية للسكان الأصليين لأستراليا أو الولايات المتحدة. وبالنسبة إليهم سوف ينظر إلى الحرية بوصفها هزيمة الأكثرية، المكونة من غزاة، وهو أمر لا يكاد يقبله الدعاة إلى الحرية الشاملة ذوو الصوت العالي.

ويصر، فينلي، على أن الحرية هي الوجه المقابل للرق. ويجادل في أن الرق كان مرتبطاً بالحرية، وهو نوع من التناقض بشكل واضح:

الإغريق اكتشفوا، وهذا أمر معروف، كلاً من فكرة الحرية الفردية والإطار المؤسسي الذي يمكن أن تتحقق فيه. وعالم ما قبل الإغريق ـ عالم السومريين، والبابليين، والمصريين، والآشوريين، وأنا لا أستطيع أن أمسك نفسي عن إضافة المسينيين ـ كان، بالمعنى العميق للكلمة، عالماً من دون رجال أحرار، بالمعنى الذي وصل إليه الغرب إلى فهم ذلك المفهوم... وإحدى نواحي تاريخ الإغريق، باختصار، هي التقدم، يداً بيد، للحرية والرق[114].

وحاول بعض المؤرخين أيضاً أن يربطوا إنجازات العالم الكلاسيكي وفردية ذلك العالم باستخدامه للرق، وبأسلوب الإنتاج المتصل بالرقيق بتعابير ماركس. لقد كانت

(114) فينلي 1960: 164.

السيطرة الكاملة على قوة العمل بالتأكيد سيطرة لا تقدر بثمن من أجل بناء أعمال البناء الضخمة التي ميزت ذلك العالم. ولكن أشكالاً أخرى من تنظيم العمل أنجزت أهدافاً مشابهة. وعلى كل حال فإن مدى عمل الرقيق، وقد حرض عليه الغزو العسكري دائماً، هو مدى غير واضح. والعديد من الأنشطة في العالم الكلاسيكي نُفذت بواسطة أشكال أخرى من العمل، وبعضها شكل أنماطاً من عمل العبودية لم تكن مختلفة اختلافاً كبيراً عن الرق نفسه، وعلى أي حال فنحن لا نملك أي فكرة واضحة عن المستويات المقارنة من استخدام عمل الرق في حضارات عصر البرونز المختلفة. ويدور في بعض الأحيان جدل أيضاً في أنه في الوقت الذي كان فيه الرق موجوداً في الحضارات كلها، كان «مهيمناً» في العالم الكلاسيكي فقط. والهيمنة مفهوم صعب الاستخدام، كما يشير لوف إلى ذلك[115]. وكان الرق واسع الانتشار بالتأكيد، وكان ذلك نتيجة للسياسة العسكرية القمعية للدولة إلى حد كبير ونتيجة لنجاحها التجاري أيضاً. ولكن على أي حال، كانت أشكال أخرى من العمل مهمة أيضاً، وخصوصاً في القطاعات الحضرية والحرفية. وقد ناقش آدمز مشكلة الرق في الشرق الأدنى القديم[116].

وهو يستنتج فيما يخص فينلي: «حين يُرى في هذا الضوء فإن النزاع بين المؤرخين الاقتصاديين السوفييت الذين يصفون مجتمع الدولة الأولى بأنه مجتمع «رق» «وبين الاختصاصيين الغربيين الذين يصرون على العدد الصغير نسبياً من الرقيق في بعض النواحي يصبح النزاع مسألة تسمية أكثر منها مسألة مادة». إن وصف «مجتمعات رق» يعتمد على كون الاسترقاق مؤسسة «مهيمنة» على الأزمنة الكلاسيكية في حين أن الاسترقاق في بلاد ما بين النهرين كان هامشياً[117]. إن مدى الاسترقاق مهم كما هو واضح ولكن الاسترقاق في البحر الأبيض المتوسط الكلاسيكي لم يكن فريداً بوصفه مؤسسة، يمكن المبالغة بسيادتها. ومفهوم «الحرية» لم يعتمد بالتأكيد على الأعداد.

وفي حين يجادل فينلي عن مركزية الاسترقاق للحياة الاجتماعية في اليونان (لقد كان «عنصراً أساسياً في الحضارة الإغريقة»)[118]، فهو يقر أيضاً بالسلسلة

(115) لوف 1991.
(116) آدمز 1966: 103 ـ 4.
(117) آدامز 1966: 96 ـ 7.
(118) فينلي 1960: 69.

الواسعة من الأنواع الأخرى من العمل التي تسهم في القوة العاملة. في الريف استأجر صغار الملاك أو المستأجرين للمزارع عمالة مؤقتة مدفوعة الأجر، وخصوصاً في وقت الحصاد، فقد كان هناك «تعايش بين اليد العاملة الحرة والمسترقة»[119]. وكان يوجد في البلدات مجموعة من اليد العاملة المؤقتة أكثر وضوحاً، ومع ذلك، «كلما كانت الدول المدن الإغريقية أكثر تقدماً» زاد احتمال أن يكون قد توجب عليهم أن يمتلكوا «رقيقاً حقيقياً». ولكن، في الوقت الذي كان فيه الرق مركزياً لليونان، فإن الرق لم يكن بالتأكيد المصدر الوحيد، ولا الرئيس أيضاً، لليد العاملة، لا في الزراعة ولا في غيرها[120]. وليس من الواضح أن قدراً من الحرية لم يميز المجتمعات في أماكن أخرى. إن اليد العاملة غير المسترقة كانت موجودة بالتأكيد في بلاد ما بين النهرين.

وعلى الرغم من ذلك، فالنزاع البديل يكمن في صلب رأي فينلي بالمرحلة الكلاسيكية، التي يراها فينلي مختلفة عن مجتمعات عصر البرونز العظيمة من الشرق الأدنى القديم، وذلك في جزء منه بسبب غياب الزراعة المروية، وليس هذا وحسب، ولكن بسبب آخر أيضاً، وهو أنهم «اكتشفوا الحرية الفردية» وممارسة الرق كذلك. ويرى تشايلد أيضاً أن الفلسفة الإغريقية من عصر الحديد كانت مشغولة بمسألة الفرد والمجتمع (مثلما كانت الفلسفة الهندية)، وبعبارات أكثر واقعية فهو ينظر إليها بوصفها التدبر الشخصي من أفراد تحرروا من الاعتماد الكامل على الجماعة نتيجة مجيء الأدوات الحديدية والعملة المصكوكة[121]. ومع ذلك فهو يجادل بحذر أكبر في أن هذه الاهتمامات ظهرت مع ذلك في العصر الحجري القديم، ونتيجة لذلك فإن أفكار الحرية والفرد لم تكن فريدة خاصة بالإغريق. ويبدو ذلك صحيحاً بشكل كامل.

إن فينلي بحق «مهتم باللغة المستخدمة لوصف هذه الحالات»، ولقد كان هذا السياق هو السياق الذي يستطيع أن يتكلم فيه هو وآخرون («إنه معروف جيداً»)

---

(119) فينلي 1960: 155.

(120) يري برنال «مجتمع الرق» بوصفه مجتمعاً دخل في وقت غزوات شعوب البحر على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وهي التي أدت إلى استبدال المدن الملكية، ولكنها مدن تجارية، من عصر البرونز وأحلت محلها مدناً هيمن عليها المعبد (1991: 8).

(121) تشايلد 1964: 224.

عن «اكتشاف» الحرية. وهو يبرر نقطته بالزعم أنه لا لغة الشرق الأدنى، ولا لغة الشرق الأقصى إضافة إلى ذلك، (ومن جملتها اللغة العبرية) تقدم ترجمة لكلمة حرية، وهي بالإغريقية إليوثيرا (eleutheria) وباللاتينية ليبيرتاس (libertas). ونظراً إلى أن مؤسسة تقارب الرق قد وجدت في المجتمعات الأخرى، فهو يشير، سواء كان يمكن اعتبارها مؤسسة «أساسية» أو «مهيمنة» أو لا يمكن اعتبارها، يشير إلى أن من غير المتصور كما يبدو ألا يكون هناك تمييز للاختلاف بين الرق وبين غيابه، ولو لم يكن هناك اسم واحد ليصفه. وفي حين كان الرق موجوداً في الجماعات التي عملت أنا معها في غانا الشمالية، فإنه لم يكن هناك كلمة محددة مستخدمة لوصف كون المرء حراً، ومع ذلك فإن الناس لم يكن لديهم أي صعوبة مهما كانت في التمييز بين «رقيق» (أو «رهينة») وبين الناس الآخرين. وفي الحقيقة، فأنت إذا لم تكن رقيقاً غانغباء (ghangbaa)، فقد كان يفترض أنك ستكون حراً ولم تكن هناك حاجة إلى وسم معين.

والإسهام الثالث الذي يفترض أن المرحلة الكلاسيكية قد حققته لعلم السياسة كان في توفير حكم القانون، وهو ملمح رُبط بشكل سائد مع التقليد الروماني. ومن المؤكد أن الرومان طوروا نظاماً تفصيلياً من القانون المكتوب، مثلما فعلت المجتمعات الأخرى المتعلمة. ولكن من الخطأ تماماً الافتراض أن الثقافات الشفهية نفسها أيضاً لم تكن محكومة بالقانون في المعنى الأوسع، مثلما جادل مالينوفكسي[122] وعدد لا يحصى من علماء علم الإنسان، وفوقهم جميعاً ربما كان غلوكمان في دراسته التفصيلية للقانون بين سكان بلاد باروتس، شعب السهل (لوزي) في زامبيا[123]. وفي الحقيقة فإن فكرة «حكم القانون» كانت قد فسرت من أعضاء الثقافات المتعلمة بأسلوب ضيق تماماً كذلك. وكانت الكتب التعليمية قد كُتبت عن قانون شعب النوير، وعن قانون شعب تسوانا وعن أنظمة أخرى متعددة، ومثل هذا القانون الشفهي، كان قد أدمج في الغالب في النظم القانونية المكتوبة للأمم الجديدة التي شكل هؤلاء جزءاً منها. وصحيح أن الأحداث الحديثة في إفريقية جنوب الصحراء قد تعطي الانطباع بأن أمن

(122) مالينوفسكي **1947**.

(123) غلوكمان **1955**، **1965**.

القانون كان مفقوداً في تلك القارة، لكن مثل ذلك قد تكون الأحداث الحديثة أيضاً في العراق، أو في بلاد البلقان، أو في أوروبية الشرقية أو الغربية، نفسها في بعض الأحيان. إن استخدام القوة العسكرية حيثما وقع فهو نقيض لحكم القانون، على الرغم من أن هذا الأخير قد يظهر بوصفه واحداً من النتائج لمثل هذه الأعمال.

إذا نحن انتقلنا إلى مستوى أكثر تحديداً، فإن الفكرة الواسعة الانتشار بأن حقوق الملكية الفردية الخاصة هي اختراع من قانون روماني ـ أو من الغرب ـ هي فكرة تُغفل إغفالاً كاملاً التحليل الدقيق الذي قام به علماء علم الإنسان للنظام القانوني في الثقافات الشفهية. وما الذي كان المجتمع الزراعي يستطيع أن يُشغّله من دون أن يكون قد امتلك حقوقاً استثنائية (ولكنها ليست بالضرورة حصرية أودائمة) بقطعة الأرض التي تجرى فلاحتها؟ إن ثقافة اللوداغا في غانا الشمالية، وهي الثقافة الشفوية التي لم يكن يوجد فيها نقص عام في الأراضي الزراعية، علَّمت حدود قِطَع الأرض تحديداً واضحاً جداً بحجارة، وهي معلمة في الغالب بصلبان سوداء مدهونة عليها محذرة من الإزعاج (وهو روحاني بالدرجة الرئيسية) الذي يمكن أن يأتي نتيجة انتهاك الحدود. ونزاعات الحدود، وإن لم تكن متكررة، كانت تحدث بالتأكيد هنا، كما في كل المجتمعات المجاورة. وكانت تحل في الغالب بإجراءات قانونية معترف بها، أو بواسطة المناقشات، أو الوسطاء، أو التهديدات بالعنف.

أما الثقافات المكتوبة الأكثر تعقيداً من غيرها فكانت تملك طبعاً طرائقها الخاصة، ومن جملتها التسجيل ووثائق الملكية، وكانت موجودة في كل المجتمعات بعد عصر البرونز. وكانت «العقود» المكتوبة قد استخدمت في الصين بوصفها «وثائق تصريح»، بما في ذلك نقل الأرض ــ وكانت موجودة منذ مرحلة تانغ. وأحد الأمثلة من تايوان القرن التاسع عشر يبدأ: «منفذ هذا العقد من أجل بيع لا رجعة عنه لأرض الحقل الجافة...»[124] والبائع يستمر في الحديث ليقول إنه قد شاور الأقارب الحميمين ليقرروا ما إذا كانوا يريدون أن يشتروا، ونظراً إلى أن الجواب كان بالنفي، فهو يسير قدماً بالبيع «لأن أمي تحتاج إلى المال». وقد وضعت المعاملة

(124) كوهين 2004: 41.

كتابة «لأننا نخشى أن يكون الاتفاق الشفهي غير موثوق»، وهكذا يدرك أنه كان من الممكن أيضاً من حيث المبدأ نقل الحقوق في الأرض نقلاً شفهياً، من دون اللجوء إلى الإجراءات المكتوبة، ولكنه أقل يقيناً.

إن الفكرة القائلة إن مثل هذه الحقوق كانت غائبة حتى مجيء القانون الروماني في أوروبة كانت فكرة حملها مؤرخون كثيرون. وعلى سبيل المثال، افترض ويبر أولاً، متابعاً في ذلك لمعلمه مومسين، أن الحالة الأصلية للإنسان كانت حالة «مجتمعية أساساً»[125] ومثل ذلك افترض ماركس أيضاً. وعلى كل حال، إن افتراض مؤرخي القرن التاسع عشر لهذا الافتراض شيء، وافتراض ممارسي القرن العشرين للافتراض نفسه شيء آخر. إن العلماء الأقدمين واجهوا ضآلة في التوثيق وآراء خيالية حول الماضي. إن الكتاب المتأخرين يمتلكون الوصول إلى ثروة من الدراسات من المجتمعات الحديثة مع اقتصادات سياسية مشابهة تشابهاً غامضاً تبين عملياً صحة فكرة مين عن التدرج الهرمي في الحقوق في الأرض، بعضها موضوعة في الفرد، وأخرى في مجموعات معينة. إن شبكة مين تتخلص من الانقسامات السابقة إلى قسمين من الفرد والمجتمع، وهي الأصناف التي تخفق في وصف نظام المجتمعات في التملك في الماضي أو في الحاضر وصفاً كافياً. إن مجتمعات ما قبل التعليم تمتلك أيضاً تدرجات هرمية للحقوق، ومن جملتها ما نستطيع أن نسميها بشكل فج فردية أو جماعية[126]. إن من الصحيح أن هناك مخاطر منهاجية واضحة في مقارنة الترتيبات القانونية للمرحلة الكلاسيكية، مع نتيجة الدراسة الدقيقة لنظام قضائي قبل- تعلمي قريب من المعاصر مثل تلك الدراسة التي قام بها غلوكمان في زامبيا، حيث تكون قاعدة تقديم الأدلة قوية. ولكن مثل هذا الإجراء يجب أن يكون مفضلاً بوضوح على الافتراض المعمَّم حول الطور الجماعي، الذي ينتمي إلى عالم الأسطورة لا التاريخ. إن إهمال «المصادر» البديلة هو في جزء منه مسألة تتصل بالجهل، وبعزلة الاختصاصات ذات العلاقة، والتي تتسبب في تاريخ يعتريه القصور.

---

(125) لوف 1991: 15.

(126) في هذه المشكلة العامة عن الجماعي والفردي، والطريقة التي أزعج بها هذا الانقسام الثنائي الفج التحليل التاريخي وتحليل علم الاجتماع، انظر غودي. 1996 آ: 17.

الدين و «أثينا السوداء»

جزء من حل المشكلة العامة للثقافة الإغريقية يقترحه علماء ما بدؤوا من تفرد المجتمع الكلاسيكي وإنما حاولوا أن يؤسسوا ارتباطات واستمراريات مع الثقافة الأيجية ومع الشرق الأوسط، مع مصر منه على وجه الخصوص وجنوب شرق حوض البحر الأبيض المتوسط في عمل برنال، ومع بلاد ما بين النهرين وشمال شرق حوض البحر الأبيض المتوسط في حالة أعمال آخرين. إن تضخيم دور اليونان، والتقليل من نشاطهم التجاري واقتصاد السوق لديهم، يعني إهمال السياق الواسع لإنجازات الإغريق، واتصالاتهم مع فينيقيا ومصر معاً مع أهميتهم بصفتهم تجاراً في البحر حول شواطئهم، وفي شرقي البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأسود. هذه هي المنازعات الرئيسة للنقد والتقويم الذي قام به برنال في كتابه أثينا السوداء.

والتفسير المقبول للتاريخ الثقافي لليونان القديمة أشار إليه برنال[127] باسم النموذج الآري، نموذج يعتمد على فكرة غزو من متكلمين للهندوأوروبية (أو الهندوحثية في صنفه المحدد تحديداً أكثر حصراً)، والذي كان الرأي فيه أنه كانت له نتائج واسعة المدى في تفريع التاريخ الأوروبي بعيداً عن تاريخ جيرانهم، مع رفض تأثير المؤثرات السامية (والمؤثرات الأفروآسيوية، وهي العائلة الأوسع التي تنتمي إليها تلك اللغات) من الشواطئ الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وذلك النموذج يقود إلى الرغبة في تقليل الارتباطات لا مع الفينيقيين فقط، بل مع مصر أيضاً، التي يرى أنها صنعت إسهاماً كبيراً في الحضارة الإغريقية، كما هو مبين في العنوان الذي أعطاه لعمله الكبير[128]. إن النموذج الآري في عيني برنال، جعل «تاريخ اليونان وعلاقاتها مع مصر ومع شرق حوض البحر الأبيض المتوسط ينسجم مع رؤية العالم لدى القرن التاسع عشر، وعلى وجه الخصوص، مع عرقيته المنهجية.[129]» وهو يرفض هذا المدخل لصالح ما يدعوه «النموذج القديم المعدل» الذي يقبل، بكلمات أخرى، إن

(127) برنال 1987، 1991.

(128) برنال 1987: 72.

(129) برنال 1987: 442.

اليونان كانت قد تأثرت باتصالات جاءت من الجانب الآخر من شرقي البحر الأبيض المتوسط، وأثرت في لغتها، وكتابتها، وثقافتها تأثيراً أكثر عموماً، كما سبق لهيرودتس في الأصل أن اقترح (ومن هنا «النموذج القديم»).

إحدى المشكلات في رواية برنال هي مجادلته في أن التحول في التشديد من النموذج القديم إلى النموذج الآري يأتي فقط في القرن التاسع عشر مع تطور العرقية واللاسامية. من المؤكد أن هذه العواطف ازدادت قوة في ذلك الوقت، مع الهيمنة على العالم من أوروبة بعد الثورة الصناعية. ولكن برنال يرى ظهور هذه المواقف بوصفها تطوراً جديداً مرتبطاً مع ظهور فقه اللغة الهندوأوروبي في الأربعينيات من 1840، والذي أنتج «تردداً غير عادي» في رؤية أي ارتباطات بين الإغريق وبين اللغات غير الهندوأوروبية.

ومع ذلك، ففي رأيي أن الاتجاه إلى رفض الارتباط الشرقي يعود إلى الوراء إلى مشكلات أعم من «الجذور» وإلى مركزية عرقية إثنية، ازدادت سوءاً مع توسع الإسلام من القرن السابع،[130] والهزائم الموجودة في الحروب الصليبية وخسارة المسيحية للقسطنطينية. في ذلك الوقت أخذت المواجهة بين أوروبة وآسيا شكل المواجهة بين أوروبة المسيحية وآسيا الإسلامية التي ورثت الأنماط الرتيبة السابقة عن «الديمقراطي» و«الاستبدادي» على التوالي. وكان يُنظر إلى الإسلام بوصفه تهديداً لأوروبة، لا عسكرياً فقط، وهو ما صار في وقت مبكر في البحر الأبيض المتوسط، بل تهديداً أدبياً وأخلاقياً أيضاً، ومحمدﷺ أودعه دانتي في الحلقة الثامنة من الجحيم. وعلى أوسع مستوى، فإن المركزية العرقية الإثنية تقسمنا كلنا عن الآخرين وهي بهذا تحدد هويتنا. ولكن ذلك دليل سيىء للتاريخ، وخصوصاً لتاريخ العالم.

وسبب آخر يبدو لي برنال من أجله مخطئاً في تاريخه المتأخر لتطور مواقف المركزية العرقية الإثنية هو أنه يرى أن «ينبوع» عصر النهضة ومذهب الإنسانيين كان هو «الأدب الكلاسيكي». وفي ذلك الوقت كان الفكر الإغريقي والروماني مميزاً فوق كل الآخرين وزود المذهب الإنساني «بالكثير من بنيته الأساسية ومنهجيته». وكانت

(130) غودي 2003 ب.

الصلات الممكنة مع الشرق الأدنى، ومع الثقافات السامية والأفروآسيوية، ومن جملتها قرطاجة، قد وضعت في جانب واحد، مثلما كان قد وضع تأثير الإسلام، الذي كان في وقت عصر النهضة موجوداً من قبلُ في أوروبة، بطريقة أو بأخرى، وطوال عدة قرون. وأثبتت المرحلة الكلاسيكية أنها مقابل منعش لمسيحية القرون الوسطى، وكانت المرحلة الكلاسيكية هي اليونان وروما اللتين كان المرء يستطيع أن يقرأ كتاباتهما.

ويعتقد برنال، من جهة ثانية، أن هناك توازيات كافية في الدين، وفي الفلسفة، على سبيل المثال، تؤكد أن الدين الإغريقي هو أساساً مصري وكان نتيجة للاستعمار. وبعض الدلائل تشتق من مقارنات لغوية، ولكن خبرتي المحدودة في فقه اللغات الإفريقية توحي أن هذه المقارنات هي في الغالب أوهى وأخطر جداً من أن تشكل أساساً لاستنتاجات ثقافية عميقة. وعلى أي حال، فإن الأديان، إذا أخذنا مثالاً واحداً، خضعت للاختراع المستمر والانحطاط، وللتقادم والخلق، وهو ما يجعلها أقل نفعاً في البحث عن الاستعارات في حالة طقوس عبادة العجل، على سبيل المثال، التي يضع عليها برنال أهمية كبيرة. فأي جماعة تعمل في تربية الأنعام يحتمل على وجه الإمكان أن تمتلك نمطاً من مثل هذه العبادة، ومرة أخرى، فإن جميع هذه العبادات تخفق في تحقيق المرغوب من حين إلى آخر وقد تُستبدل بها حينئذ عبادات جديدة. ولذلك أود أن أعطي حيزاً لما سبق أن دعاه علماء علم الإنسان الاختراع المستقل في هذا المجال، حيزاً أوسع مما أظن أن فرضيته تسمح به على ما يبدو. وذلك لا يحدث في كل مكان، فتأثير الهيروغليفية المصرية على الكتابة المينوية هو تأثير مقبول عموماً، مثلما هو تأثير العمود المصري على العمارة الإغريقية. وأما مع العبادات الدينية فيكون الاختراع مستقلاً في الأغلب.

وتعمل التأثيرات، طبعاً، في كلا الاتجاهين. فمصر كانت قد تأثرت باتصالها المستمر مع شرقي حوض البحر الأبيض المتوسط، ومع تجنيدها للعسكر وللبحارة من تلك المنطقة. وفي أثناء مرحلة الهيكسوس، كان الحكام أجانب وهم الذين أسسوا حكمهم في مدينة أفاريس (تل الضبعة) في الدلتا وتابعوا سياسة تجارية قوية مع آسيا، مع الوصول المباشر إلى مناجم التركواز في سرابت الخادم والتجارة عن طريق

قوافل الحمير. لقد افتقرت مصـر إلى أسـطول يبحر في البحر في ذلك الوقت وربما تكون قد رحبت بحماية مينوية[131]. وكان يُستَورد الكثير من الفخار، ووجدت شظايا من رسوم جدارية مينوية في أفاريس لها علاقات مع رسوم جدارية من ثيرا (Thera) في أكروتيني[132] (Akrotini) وفي أثناء تلك المرحلة كانت «الاتصـالات بين نوسوس (Knossos) وبين الدلتا أكثر عمقاً... مما كانت عليه في السابق»[133].

موضـوع الإسهام المصري الممكن في الدين الأوراسي كان قد أثاره فرويد في كتابه موسـى والتوحيد (1939). وهناك زعَم على نحو سـيئ أن موسى كان مصرياً اشتق توحيـده من فرعون مرتـد، هو أخناتون. وأنا لا أسـتطيع أن أحكم على احتمال وجود مثـل هذا التأثير. ولكني أضـيف، على كل حال، أن إمكانية التحـول إلى التوحيد، ثم العـودة ثانيـة، مثلما يزعم بعض البروتسـتانت أنـه حدث في المسـيحية، هو احتمال موجـود دائماً في الكثير من المجتمعات الإنسـانية وذلك نتيجة لأسـطورة خلق تشـدد على فرادة العملية. وأحد الأسباب هو أن الخلق يُنظر إليه بصفته فعلاً فريداً (غالباً من إله خالق)، في حين تميل الآلهة الصغيرة إلى التكاثر بصفتها وسطاء.

وكان نزاع فرويد في أن «حكم إمبراطورية فرعون كان هو السـبب الخارجي لظهور فكرة التوحيد»،[134] وقد أدت المركزية السياسـية إلى مركزية الدين. ولكن العديد من البعثات الدينية التبشـيرية وعلماء علم الإنسـان قد أبلغوا عن وجـود الإله الأعلى على الأقل في الثقافات البسيطة، إن لم يكونوا قد أبلغوا عن وجود التوحيد، إله يكون هو الإله الخالـق والذي خلق آلهة أقل. وفي إفريقية يصـبح هو الإله المتعطـل (dues otiosus) الـذي نادراً مـا يُعبد، ومع ذلك فحقيقة أنـه خلق الكون ترفع إمكانيـة أنه قد يعود إلى وجود أكثر نشاطاً. وفي هذا السياق، فإن ظهور التوحيد لا يكون صعباً على الفهم.

وعلى الرغم من بعض التحفظات فأنا لا يخامرني أدنى شـك قطعياً حول صـحة نزاع برنال الرئيس وهو:

---

(131) بيتاك **2000**: **40**.

(132) ديفيز وشوفيلد **1995**، شيررات **2000**.

(133) بي. وارن، «كريت المينوية ومصر الفرعونية»، في ديفيز وشوفيلد **1995**: **8**.

(134) فرويد **1964** [**1939**]: **108**.

(1) في هذا الإهمال فإن العوامل «العرقية» قد لعبت دوراً كبيراً. ولكنني أنظر إلى هـذه العوامل من حيث كونها ذات أصـل أبعد عهداً بكثير مما يقترح هو، ومن حيث كونها متصلة بأفكار عن تفوق ثقافي وعرقي كذلك.

(2) الاتصالات بين اليونان القديمة والشرق الأدنى كانت قد أهملت إهمالاً كبيراً، وتهميش فينيقيا وقرطاجة أمثلة واضـحة من هذه العملية. وكان دين قرطاجة متأثراً بكل من اليونان ومصر.

وبرنـال لم يكن وحيداً في محاولة تأسـيس درجة من الخصـائص المشـتركة بين مجتمعات البحر الأبيض المتوسـط أعلى مما هو معترف به عادة. إن الإصـرار على الارتباط بين الشـعوب المتحدثة بالسـامية من السـاحل الآسـيوي وبين الإغريق كان هو لب العمل الذي قام به عدد من العلماء اليهود السـاميين، وعلى وجه الخصـوص سـيريوس غـوردون[135]. لقد قام بدراسـة طليعيـة للنحو في لغـة أوغاريت، محللاً تلك اللغة السـامية التي اكتشـفت حديثاً من ألواح وجدت في البلدة السورية الشمالية التـي قدمت الدليل على كتابة أقدم أبجدية. لقد حاول غوردون أن يربط الاسـتقرار الفينيقي من أوغاريت مع كريت، وفي العام 1955 نشر كتاباً بعنوان هوميروس والكتاب المقدس خلص فيه إلى أن «الحضـارتين الإغريقية والعبريـة كانتا بنيتين متوازيتين بنيتا على نفس الأسس في شرق البحر الأبيض المتوسط»[136]. لقد كانت الفكرة ردة (هرطقة) بالنسبة إلى العديدين في ذلك الوقت. ولكن، منذ الحرب العالمية الثانية، تعدل الرفض الأول للتأثير الفينيقي على اليونان. وفكرة المستوطنات الفينقية صارت أكثر قبولاً لا على الجزر فقط بل في ثيبس أيضـاً على الأرض الرئيسـية[137]، وهكذا صار ينظر الآن إلى التاثير على اليونان في عصر الحديد على أنه من الممكن أن يكون قد بدأ مبكراً مع القرن العاشر.

كان الفينيقيـون يمخـرون البحر برحلاتهم عـبر البحر الأبيض المتوسـط. وكانوا مجتمعاً سـاحلياً كان عليه أن ينظر إلى الخارج من أجل الفرص التجارية، وخصوصاً

(135) انظر أيضاً عمل زميله آستور **1967**، وورد **1971** أيضاً.

(136) برنال **1987**: **416**.

(137) برنال **1991**: **6**.

في المعـادن، وطور الكتابة الأبجدية بوصـفها طريقة سـهلة لتسـجيل المعاملات. ويرى المرء بشـكل جيد جداً كيف صـار الفينيقيون تجاراً، بالأخشـاب وبالمعادن معاً. فجبال لبنان عملياً تنحدر إلى البحر من صـيدا باتجاه الشـمال. وصـور نفسـها أيضاً تمتلك شـريطاً سـاحلياً محدوداً. وهكذا كانت أشجار أرز لبنان تسـتبدل مع مصر في مقابل بناء الزوارق (لم تكن مصـر تملك الأخشاب)، وذلك في مقابل الحبوب. وسافروا عبر البحر الأبيض المتوسط إلى قرطاجة، وقادش، وحتى إلى كورنويل، ليبحثوا عن المعادن، وفي المكانين الأخيرين على وجه الخصوص ليبحثوا عن القصدير لاستخدامه في صنع البرونز. وكانت إحدى نتائج أسـفارهم إنشـاء المستعمرة المهمة جداً في قرطاجة، وقد تأسست في تونس الحديثة. بل يقال عنهم إنهم كانوا قد قادوا حملة مصرية دارت حول إفريقيـة في العام 600 قبل العصـر العام تقريباً. وعلى أي حـال، كانوا بحارة عظماء وتجاراً أثرياء، لا من بحر إيجة فقط بل من كل البحر الأبيض المتوسط. وفي حين أنكر بعض علماء القرن التاسـع عشـر، مثل بيلوخ إنكاراً شـديداً وجـود الفينيقيين في بحر إيجـة قبـل القرن الثامن قبل العصـر العام، فإن الدلائل الآثارية تشـير إلى «علاقات تجارة مزدهرة بين عالم بحر إيجه وبين السـاحل الشـرقي للبحر الأبيض المتوسط في أثناء الألف الثانية» وفي المرحليتن المينوية والمسينية[138].

وفي الحقيقة، فإن المؤلف جيديجيان يزعم أن قصـة قدموس «تعكس تغلغلاً سامياً غريباً مبكراً في الأرض الرئيسـة من اليونـان»[139]. ووفقاً لما جاء به هيرودوتس، فإن قدموس، ابن ملك صور، الذي أُرسِل ليبحث عن أخته، أوروبة، انتهى إلى تأسيس المدينة الإغريقية ثيبس. لقد كان قدموس الفينيقي هو الذي أحضـر معه الأبجدية إلى بويتيا في اليونان وهناك قصص عن مستوطنات فينقية في رودس وفي غيرها، والتقليد المأثور الذي يقول إن قدموس هو المؤسـس لسـلالة أوديبوس تقليد اسـتمر في العالم القديم. وهكذا فقد كان لهم بالتأكيد الكثير من الاتصـالات مع الشـرق الأدنى القديم والكثير من التأثيرات فيه، ولم يكن ذلك على الشـرق الأدنى القديم وحسـب بل على ما ندعوه نحن باسم العالم الكلاسيكي، الذي كانوا هم جزءاً أساسياً منه.

---

(138) جيديجيان 1996: 66.

(139) من أجل تقويم حذر للارتباطات بين مصر وبحر إيجه في ما بين 2200 إلى 1900 قبل العصر العام، انظر وورد 1971، وعلى وجه الخصوص 119 ف ف.

في عمل معظم الكلاسيكيين لم يؤد التركيز على اليونان وروما إلى الانتقاص فقط من إسهام الفينيقيين في ظهور الأبجدية (750 سنة قبل اليونان بالمعنى الساكن من دون حروف علة) إضافة إلى الإنجازات التعليمية في اللغات السامية، بل أدى أيضاً إلى استبعاد قرطاجة إلى هوامش التاريخ، وهي في الأصل مجتمع تجاري فينيقي وصارت فيما بعد إمبراطورية ذات شأن كبير في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط. وليس استبعادها إلى هوامش التاريخ فقط وبكل بساطة بل إلى مكانة «البربرية» كذلك، وكان ذلك في جزء منه بسبب إصرار الرومان على اتهام القرطاجيين بممارسة التضحية بالأطفال، وهو أمر يُعَدّ الدليل عليه مفتوحاً لعدد من الشكوك. وعلى كل حال فليس واضحاً لماذا يكون ذلك العمل أكثر بربرية بأي شكل من حوادث معينة في العهد القديم، مثل التضحية بإسحاق، أو من تعريض الأطفال غير الشرعيين للنبذ في العراء في روما، أو من ممارسات إسبارطية معينة، كانت مع ذلك، تُفسر إلى حد كبير بأنها تولد الانضباط. والواضح هو أن حضارة بارعة إلى درجة كبيرة، منافسة لروما وسلفاً لها كذلك، قد استثنيت من نوع المرحلة الكلاسيكية وبالطريقة نفسها التي استثنيت فيها مجتمعات الشرق الأدنى، على الرغم من أنها كانت حضارة معاصرة ونظيرة لليونان أولاً ولروما بعدئذ ابتداء من القرن الخامس حين توحدت المدن الدول الفينيقية.

إن إحدى المشكلات في معرفتنا عن إسهام قرطاجة وفينيقيا في ثقافة البحر الأبيض المتوسط هي أننا لا نملك إلا القليل جداً من سجلاتهم المكتوبة الخاصة بهم. من الواضح أن الفينقيين كانوا قد احتفظوا بسجلات من أنواع مختلفة لأنهم كانوا يمتلكون أبجدية. وزيادة على ما تقدم فإن يوسيفوس كتب فيما بعد أنه «من بين الأمم التي تتصل مع الإغريق، فقد كان الفينيقيون هم الذين استخدموا الكتابة أكبر استخدام لكلٍ من تسجيل شؤون الحياة ومن أجل الاحتفال بذكرى الأحداث العامة». ويعلق زيادة على ذلك بأنه «طوال سنوات مضت احتفظ أهل صور بسجلات عامة، منظمة ومحفوظة بعناية شديدة من قبل الدولة، عن الحوادث المهمة التي لا تنسى في تاريخهم الداخلي وفي علاقاتهم مع الأمم الأجنبية»[140]. ولم يبق شيء من هذه الوثائق، ولكنها قد تكون

(140) برنال 1991: 6.

كتبت على ورق البردي القابل للتلف المستورد من مصر لا على ألواح قابلة للبقاء. وقد وجدت نقوش فينيقية، قصيرة بالدرجة الرئيسة، في كل المدن الساحلية. ولكن ما عداها فإن القليل أو لا شيء قد بقي، ما لم نمد أفقنا إلى اليهودية.

ذلك هو السبب الذي من أجله لم يترك الفينيقيون، على الرغم من أنهم كانوا جزءاً كبيراً من العالم القديم، التراث الأدبي أو الفني الذي أورثه الإغريق والرومان. وبقدر ما يذهب التراث الأدبي، فإن مكتبات قرطاجة كانت قد دمرت أو اختفت نتيجة لتدمير المدينة على أيدي الرومان في العام 146 قبل العصر العام. وهناك دلائل على معرفتهم الزراعية لا في الفلاحة المتقدمة التي مارسوها فقط بل في الترجمة إلى اللاتينية أيضاً لنص كتاب عن الموضوع.

ولذلك، فإن استبعاد دور الساميين في البحر الأبيض المتوسط الشرقي يناقض الدلائل الواسعة الانتشار عن الفينيقيين البحارة في تلك المنطقة. لقد سكن الفينيقيون عدداً معروفاً على نحو جيد من «المدن ـ الدول» (كما توصف) على طوال الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وبشكل رئيس في لبنان المعروف اليوم، والتي كانت تمتد من عكا في فلسطين/ إسرائيل إلى أوغاريت في سورية.

خاتمة: المرحلة الكلاسيكية والانقسام الثنائي أوروبة ـ آسيا:

لقد عُرِّف الإغريق بوصفهم مختلفين، وعرِّفوا لا من أنفسهم فقط بل من الأوربيين فيما بعد. فما الذي يراه الكلاسيكيون مثل فينلي قوة دافعة خلف التمييز المفترض عن بقية الشرق الأدنى، الذي كانت تتبادل معه اليونان السلع والأفكار بنشاط؟ إن الاختلافات السياسية المفترضة لا تكاد تبدو كافية في ذاتها. ومهما تكن الصفات الخاصة لعالم المرحلة الكلاسيكية، فإن ما هو مفقود في روايات العلماء هو كيف ولماذا افترقت أوروبة والبحر الأبيض المتوسط عن العمومية التي كانت شاملة في مجتمعات مابعد عصر البرونز بطريقة يجب أن تعدَّ نمطاً مجتمعياً مميزاً (ويمكن أن يكون تقدمياً) ونموذج إنتاج مميزاً؟ إن إنجازاتهم، من حيث أنظمة المعرفة، والنحت، والتمثيلية، والشعر، كانت إنجازات ضخمة، وأما بخصوص وجود نمط مجتمعي خاص،

فقد عبرنا عن شكوكنا. وكانت هيمنة استعباد الرقيق قد اختيرت من معلقين كثيرين بوصفها الاختلاف الحاسم للمجتمعات الكلاسيكية. وقد بينت أنا، أن سيادتها كانت لها ميزات حسنة وأخرى سيئة معاً بالقدر الذي كان فيه نمو الثقافة، ونمو الاقتصاد معنيين. وعلى كل حال ربما لم تكوّن مثل هذا التمييز الضخم بين أنماط المعيشة الغربية والشرقية كما يمكن أن يوحي الانقسام الثنائي بين النماذج القديمة والآسيوية. إن استخدام العمالة المسترقة ربما كان واسعاً ولكن يبدو أنه لم يكن هناك إلا القليل من الاختلاف في الوسائل الفنية للإنتاج. ففي المرحلة الكلاسيكية كان لاستخدام الحديد على نطاق واسع الانتشار، وهو معدن أرخص بكثير من النحاس والقصدير، ومتوافر بشكل شامل، كان له نتائج مهمة، ولكن تلك الحالة كانت هي نفسها مع كل المجتمعات في المنطقة[141]. وأيما تطورات أخرى حدثت، وعلى الخصوص في هندسة الماء وفي تطور المحاصيل، فقد كانت على نحو عام مستمرة على ما سبقها. وعند هذه المستويات كان التفاوت أقل بروزاً مما يسمح به معظم المؤرخين الكلاسيكيين.

إن مجرد الفكرة القائلة بأن ما حدث في الشرق مثَّل «استثنائية آسيوية» وأن التتابع الغربي للأحداث كان «عادياً»، يجسد افتراضاً أوروبياً لا أساس له، مستنداً إلى وجهة نظر القرن التاسع عشر، وهي التي تشدد على أنها أشارت إلى الطريق الوحيد المؤدي إلى «الرأسمالية». وتلك الفكرة تنشأ من دمج الرأسمالية، بالمعنى الواسع للكلمة الذي يستخدمه غالباً المؤرخ برودل، مع تطور الإنتاج الصناعي، وهو حدث اقتصادي أكثر تحديداً بكثير، ويُرى في الغالب بوصفه يشمل «الاستثمار المنتج» (على الرغم من أن هذا عامل عام في كل المجتمعات، ومنها المجتمعات الزراعية كذلك). وفي الوقت الذي صارت فيه أوروبة الغربية نفسها «استثنائية» في القرن التاسع عشر، فإنه ليس من الواضح أنها كانت في وقت أسبق غير متوافقة مع الحضارات الكبيرة الأخرى، إلا من حيث ميزاتها في عصر «الرحلات العظيمة» التي ربما ارتبطت بالتطورات الفنية في «المدافع والأشرعة»، وبعد ذلك تبنيها الطباعة التي كانت قد مورست طويلاً في الصين، لكتابة أبجدية مستخدمة الحرف المتحرك.

(141) تشايلد 1964، الفصل 9.

فذلك التطور سمح بالدوران الأسرع (وبالتراكم) للمعلومات، وهي ميزة كانت الحضارتان الصينية والعربية قد تمتعتا بها من قبل بسبب استخدامها للورق، وفي الحالة الأولى بسبب استخدامها للطباعة.

إن أثر تفريق القديم عن التطور الآسيوي للحضارة بعد عصر البرونز تخلق مشكلة تفسيرية تتصل بذلك الافتراق المفترض. وفي الوقت نفسه فإنها تدفع السؤال الخاص بأصل الرأسمالية إلى الخلف إلى الجذور المفترضة للثقافة الأوروبية. وذلك لأن أوروبة، وقد كانت من قبلُ في المرحلة الكلاسيكية، وفقاً للعديد من الكلاسيكيين، تتبع المسار الصحيح في ذلك الاتجاه، في حين كانت آسيا قد ضلت الطريق المستقيم. حتى عهد قريب كان ذلك هو رأي أكثرية «الإنسانيين» الذين رأوا الثقافة الأوروبية نابعة من إنجازات المجتمع الروماني والإغريقي بطريقة فريدة تماماً. وكانت هذه الإنجازات تعزى أحياناً إلى «العبقرية الإغريقية» » مثلما فعل بيركهاردت بطريقة من الصعب أن تناقش من وجهة نظر تاريخية صريحة أو من وجهة نظر صريحة من علم الاجتماع. وقد كان ينظر إلى تلك الإنجازات أحياناً بوصفها مرتبطة باختراع الأبجدية بطريقة تغفل الجذور الآسيوية (السامية) للنسخ الصوتي المنهجي إضافة إلى الإنجازات المهمة جداً لمناهج الكتابة الأخرى[142]. وأحياناً يُعطى العلمُ الإغريقي (أو المنطق) مكانة فريدة بالنسبة إلى عمل نيدهام الموسوعي عن العلم والحضارة في الصين[143]، [144]. كل واحد من هذه العوامل ينطبق إلى حد معين على وسائل الاتصال، وكل منها عَمِل بعض الإسهام للتطورات اللاحقة في زمن النهضة ولكن من العسير قبول تمييز مطلق في مستويات الإنجاز

---

(142) غودي 1977.

(143) نيدهام، العلم والحضارة في الصين، 1954. هذا الاستنتاج ليس دائماً استنتاج نيدهام كما يميل هو إلى أن يرى «العلم الحديث» بوصفه ناشئاً في الغرب فقط لأسباب تعود إلى الإغريق.وأنا أعقب في فصل لاحق على هذا الاقتراح.

(144) هذا الموضوع كان قد اقترب منه اقتراباً حساساً جي. ئي. آرلويد (1979) من وجهة نظر مختلفة نوعاً ما.

بين الشــرق والغرب، أوروبة وآســيا، قبل تلــك المرحلة. وفي الحقيقــة، أن الأكثرية تقبل أنه إلى ذلك الحين لم تكن الإنجازات الثقافية والاقتصــادية مختلفة اختلافاً عظيماً وأن «الرأســمالية» التجارية، والثقافات الحضرية، والنشاط التعليمي كانت كلها موجودة في أماكن أخرى على الأقل إلى الدرجة نفسها.

* * *

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث

الإقطاع: انتقال إلى الرأسمالية أو انهيار أوروبة وهيمنة آسيا

تُستخدم كلمة الإقطاع بطرق متنوعة. وهي تشير في الغالب في الكلام العادي إلى أي تدرج هرمي غير منتخب، ولم يكن إحرازه عن جهد، مثل مجلس اللوردات في الأصل. وبلغة أكثر فنية، يمكن لنا أن نتبع تمييزات ستراير، وهو يقول: «إحدى المجموعات من العلماء تستخدم الكلمة لتصف الترتيبات الفنية التي يصير بموجبها المُقَطعون* (Vassal) تابعين للوردات الذين أقطعوهم، وتصير بموجبها ملكية الأرض (مع المنافع الاقتصادية الملحقة بها) منظمة بوصفها حيازات لإقطاعات ميراثية مطلقة تابعة. والمجموعة الأخرى من العلماء تستخدم كلمة الإقطاع بوصفها كلمة عامة تلخص الأشكال السائدة من التنظيم الاجتماعي والسياسي في أثناء قرون معينة من العصور الوسطى»[1]. وفي مقدمته التي كتبها لدراسة مارك بلوخ التي كانت بعنوان المجتمع الإقطاعي، يضع بوستان تمييزاً مشابهاً بين المتحدثين باللغة الإنجليزية الذين يقدرون الإقطاعات الميراثية المطلقة العسكرية وبين العلماء السوفييت الذين يتحدثون عن الهيمنة الطبقية واستغلال الفلاحين من قبل ملاك الأرض. وبوستان، مثله مثل بلوخ، يفضل المدخل الأخير[2]. ونحن هنا نستخدم اللفظة لنشير إلى مرحلةٍ تلت المرحلة الكلاسيكية في أوروبة.

التحول إلى الإقطاع من المرحلة الكلاسيكية

كانت العيون الغربية ترى الإقطاع في الغالب بوصفه انتقالاً إلى الرأسمالية وبوصفه طوراً «تقدمياً»، في تطور الغرب، طوراً لم يكن بمقدور المجتمعات الأخرى أن تحرزه

* (المترجم): تابع مقطَع ملزم بحكم حيازته الإقطاعية بتقديم خدمات معينة للمولى المقطِع، انظر المعجم القانوني.

(1) ستراير 1956: 15.

(2) ام. بوستان، مقدمة في بلوخ 1961.

بالطريقة نفسها. وغياب الإقطاع، مثل غياب المرحلة الكلاسيكية، استبعد الآخرين من الطريق إلى الحداثة. ومع ذلك، فهذه المرحلة عرضت القليل الذي كان أصيلاً أصالة قطعية بالنسبة إلى التوسع الذي جاء فيما بعد للرأسمالية التجارية وظهور الرأسمالية الصناعية إلا بقدر ما يكون في طور انتكاسي يتبعه أحياناً عمل تجديدي أكثر قوة، مثلما كان الجدل بالنسبة إلى عصور الظلام في اليونان ـ ميزة التخلف. لقد جاء الإحياء من بعض الوجوه من خلال الاتصال مع الشرق ولم يكن نمواً متولداً تولداً داخلياً محضاً. فلم يكن الميروفينجيون ولا الكارولينجيون هم الوارثين للإمبراطورية الرومانية بل القسطنطينية بالأحرى. و«الغرب، إذا نُظِر إليه بوصفه جزءاً من تاريخ العالم، كان قد تحول إلى ركن منسي من العالم الذي كان مركزه الآن في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، أي، في الإمبراطورية البيزنطية، وفيما بعد في البلاد العربية»[3]. وفي الواقع يحتمل أن يكون المركز واقعاً إلى أبعد من ذلك شرقاً.

وعلى الرغم من هذا الرأي الحصري عن الإقطاع، فإن شكلاً ما من الملكية العقارية العظيمة، مع الالتزامات المتصلة بها، كان موجوداً تقريباً في كل مكان في ثقافات ما بعد عصر البرونز. وزيادة على ذلك فإن الثقافات الحضرية استمرت في التطور في الشرق مع بعض الانقطاعات، ولكن لا شيء منها يشبه الانقطاعات في الغرب، وهي في هذه الناحية كانت متميزة «بالاستثنائية الغربية». وانهيارها لم ينتشر إلى البحر الأبيض المتوسط الشرقي، الذي كانت فيه المدن وثقافتها الحضرية من نواح عدة، كما في القسطنطينية، أو في الإسكندرية، قد أتمت تطورات سابقة، وخصوصاً من الناحية الاقتصادية، لأنها ثابرت بوصفها مراكز حرفية، ومواطن للمؤسسات التعليمية ومراكز للتجارة، وخصوصاً مع الشرق.

انحطاط في الغرب واستمرارية في الشرق

في حين قد يكون توقيت التحول من المرحلة الكلاسيكية إلى الإقطاع موضعاً للتساؤل، فإن الأحداث نفسها لم تكن كذلك. فعلى الأقل حدث في الغرب انهيار قوي الأثر. وهكذا لم يكن الملمح الحاسم للغرب هو التطور التقدمي للثقافة من

(3) سليتشر فان باث **1963**: **31**.

المرحلة الرومانية، كما قد اختار الكثيرون أن يفترضوا، بل هو الانحطاط الكارثي للثقافات الحضرية الذي رافق انهيار تلك الإمبراطورية. وكان الاقتصاد السياسي لأوروبة الغربية دائماً أكثر هشاشة مما هو في الشرق، وأقل استناداً عميقاً إلى الثورة الحضرية لعصر البرونز. وبناء على ذلك كان ذلك الاقتصاد أكثر قابلية للانهيار حين ضعفت الإمبراطورية. ومن الواضح أن ناحية الانهيار، ثم التجديد من بعد ذلك، كانت مهمة جداً في الإقطاع الأوروبي، ويرى ساوثهول هذه الناحية بوصفها مركزية في كل الإقطاع ويعدها بناء على ذلك واسعة الانتشار[4].

كان ذلك الانهيار في أوروبة الغربية، من بعض الوجوه، نتيجة للحقيقة الخارجية وهي الغزوات البربرية إضافة إلى صعود المسيحية والقوة المسيحية، ولكن مؤلفين عديدين رأوه أيضاً انهياراً بسبب عوامل داخلية مثل نواحي الضعف (تناقضات) في أسلوب الإنتاج المعتمد على الرق، ويحتمل أن يكون بسبب انحطاط اقتصادي طويل الأمد منذ العام 200 من العصر العام أو فيما عدا ذلك بسبب تناقص السكان. وكانت عملية الإنتاج أيضاً قد عدُت مسؤولة بالقدر الذي كان يوجد فيه توسع كبير لملكيات الأراضي الزراعية الضخمة، لاتيفندیا (Latifundia)، التي صارت على نحو متزايد مكتفية ذاتياً، وهذا تطوركان قد جرى التحدث عنه بوصفه تحويلاً مبكراً إلى الإقطاع. ورأى بعضهم أن المشكلة هي مشكلة تصدير الصناعة لا المنتجات[5]، ونتيجة لها لم يكن هناك أي توسع. وبعد أن التزم الاقتصاد الروماني بتصدير كميات الذهب مبادلاً ذلك بالسلع صار اقتصاداً مفلساً.

لقد كُتب الكثير حول انحطاط الحياة الاجتماعية مع نهاية الإمبراطورية الرومانية[6]. وقد عانى الشمال أشد المعاناة، وخصوصاً بريطانيا، «وتبدو المدن فيها

---

(4) ساوثول **1998**.

(5) تشايلد **1964**: **284**.

(6) مفهوم «الانحطاط» يستخدم بالإشارة إلى معايير محددة (مثل: معدل التعليم) ويجب أن تؤخذ في سياق مناقشتنا السابقة (الفصل الأول) عن «الحركة إلى الأمام» بوصفها متميزة عن «التقدم». فهذا الأخير يشتمل على حكم قيمة عن التفوق في كل الميادين. ومفهوم «الحركة إلى الأمام» يستبعد فكرة النسبية الكاملة في كل المجالات ويعترف أن الحركة قد حدثت في عدد من الميادين، وعلى سبيل المثال، في أساليب الإنتاج وأساليب الاتصالات.

ومعها المسيحية، وقد اختفت عملياً»[7]. ونفس الشيء حدث في البلقان، على الرغم من أن مناطق أخرى عملت على نحو أفضل بكثير، وخصوصاً جنوب إسبانيا، إضافة إلى أن ثلاثة أرباع من مئة بلدة في شمال إيطاليا بقيت موجودة إلى العام 1000 من العصر العام. ومع ذلك فقد نُظِر إلى انهيار الغرب بوصفه نموذجاً نمطياً بالنسبة إلى تاريخ العالم، وسقوط المرحلة الكلاسيكية ومراكزها الحضرية يقود إلى سيادة الإقطاع، الذي رأت مراحله فيما بعد ظهور الرأسمالية. إن معرفة التاريخ المختلف للغرب وتاريخ الشرق وجنوب البحر الأبيض المتوسط يضع المسار العام للأحداث في ضوء مختلف جداً.

وما هو مهم كي نسأل عنه هو إلى أي مدى أثّر انهيار روما على الإمبراطورية في الشرق وفي الغرب كذلك. لقد نظر المؤرخون الأوروبيون إلى هذه الأحداث من وجهة نظر أوروبة الغربية بدرجة كبيرة جداً، مستثنين أوروبة الشرقية أيضاً والشرق بشكل أكثر عموماً. وزيادة على ذلك، كانت هناك اختلافات مهمة في أثناء الأزمنة الرومانية بين شرق الإمبراطورية وغربها. كان شرقها أكثر ارتباطاً قريباً بالتجارة الآسيوية، أكثر ارتباطاً بالمدن الرومانية الضخمة، مثل تدمر وأفاميا، التي كان يجري بناؤها في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط وفي غرب آسيا عموماً. والاختلاف ملخص تلخيصاً واضحاً في كتاب أندرسون: نصوص من المرحلة الكلاسيكية. كان الغرب مسكوناً بشكل أقل تنوعاً، وأقل تحضيراً ولم يكن اقتصاده السياسي نفسه مستنداً إلى الحضارات المعقدة في الشرق الأدنى التي وجدت في مصر وفي شرق حوض البحر المتوسط. وكان الغرب يتميز بزراعة يرويها المطر لا بالزراعة المروية، مع وجود مدن أقل وتجارة أقل. كان الغرب في انحطاط: المناطق الريفية استولت على السيطرة وأخذتها من المدن التي صار النشاط فيها متقلصاً على نحو كبير[8]. لقد توسعت ملكيات الأراضي الزراعية الغنية (Latifundia)، ودمجت الفلاحين والحرفيين في اقتصاداتها المغلقة. وغيّر الرومان القاعدة الاقتصادية عن طريق إدخال زراعة أكثر تعقيداً، منظمة في الغالب حول الدارة (الفيللا)، وفي بعض الأجزاء حول أراضي

(7) الفصل الآتي كان قد ألقي في أول الأمر باسم محاضرة تيلليون في إيكس في آذار/مارس **2004**.
(8) بيتيت **1997**: **336**.

الملكية الزراعية المعروفة باسم اللاتيفندیا، التي كانت مستندة إلى عمالة الرق الكثيفة. ولذلك كان هناك بعض التفصيل في الريف الغربي. وحدثت مكننة إضافية مع انتشار دواليب الماء في المرحلة الكلاسيكية المتأخرة[9]. ولكن الشرق كان أقل تأثراً بالغزوات، وكانت الحياة الحضرية أنشط وقاوم الفلاحون نظام الاستقرار المستوطن المتضمن في ملكية الأراضي الزراعية أي اللاتيفندیا. وفي مدن مثل قرطاجة، وأثينا، والقسطنطينية، وأنطاكية، والإسكندرية، استمر تعليم أعلى.

في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، وبحسب ما جاء به تشايلد، فإن حياة المدينة، مع كل مضامينها، استمرت:

معظم الحرف كانت ما زالت مشتركة بكل المهارة الفنية والمعدات التي تطورت في الأزمنة الكلاسيكية والهيللينية. وكانت المزارع ما تزال تعمل على نحو علمي لتنتج من أجل السوق. والمقايضة لم تُزِح اقتصاد النقود إزاحة كاملة، ولا شلَّ الاكتفاء الذاتي التجارة شللاً كاملاً، ولم تُنس الكتابة. وفي الحقيقة كانت النصوص العلمية والأدبية تنسخ وتحفظ في الإسكندرية وفي بيزنطة بجد دؤوب. وكان الطب الإغريقي يمارس في المستشفيات العامة مع مباركات من الكنيسة[10].

عانى الغرب معاناة أكبر ولكن المدن الكاتدرائيات ظهرت، واستمر السفر، مثلما استمر صنع الزجاج، وتوسع استخدام دواليب الماء.

وقامت المناقشة على أن الرفاهية الرومانية اعتمدت على الاعتماد المتبادل بين منطقة وأخرى. وينازع وورد ـ بيركينز في تشديد فينلي على الاقتصادات المحلية ولكنه يقر بأن جميع أجزاء الإمبراطورية لم تكن مترابطة بالشدة نفسها. وحين انهارت روما بوصفها كياناً سياسياً، انهار كذلك الاقتصاد الكلي الذي اعتمد عليها، ولكن مع نتائج مختلفة في الغرب وفي الشرق. وخصوصاً أن «القرن الخامس هو مرحلة رفاهية نامية في الشرق ومرحلة موسومة بالانحطاط الاقتصادي في الغرب[11]. إن

(9) ماك كورميك 2001: 10.

(10) تشايلد 1964: 290.

(11) وورد ـ بيركينز 2000: 382.

عـالم البحـر الأبيض المتوسـط في العام 600 من العصـر العام حمل تشـابهات قوية مـع مرحلـة ما قبـل الرومانية في العام 300 قبل العصـر العام تقريباً، أي، اقتصـاد تجاري متطور في الشـرق ممتد إلى قرطاجة، وصـقلية، وجنوب إيطاليا، و«البربرية» في الغرب. وجاء الاختلاف في جزء منه بسـبب أن الشـرق، وإلى حد ما الجنوب، كانا مندمجين اندماجاً وثيقاً في اقتصـاد آسـيا التبادلي. ومع مجيء القرن السابع، كانت إيطاليا، وفي الحقيقة بيزنطة كذلك، «تبدو مختلفة جداً عن الشـرق الأدنى المعاصر، (وهو في هذا الوقت عربي)، الذي يوجد فيه دلائل أكثر بكثير على التعقيد والرفاهية الاقتصاديين المستمرين»[12].

إلى أي مـدى كانـت البلـدات والأسـواق مختلفة في الشـرق؟ لقد جـرى تأكيد أن المدن الإسـلامية والأسـواق الإسلامية قد صنفت في صـنف متميز عن تلك الموجودة في الغرب أو في الجملة تلك الموجودة في مسـافة أبعد في الشـرق[13]. وقد يكون هناك فعلاً بعض الخصـائص العامة التي ميزتها، ولكن هذه الاختلافات المتنوعة اكتُسِحت بمشكلات متشابهة، وملامح متشابهة، وبتنظيم متشابه للناس المحتشدين معاً. ولدى المحايديـن ميل ثابت إلى المبالغة بهذه الاختلافات (التي هي في الغالب «ثقافية»، من السـطح) ويهملون التشـابهات (التي هي في الغالب «بنيوية»، مترسـخة بعمق أكبر). خذ الحالة الحضرية، ففي الشرق الأقصى سبق أن وصِفَت هذه الحالة بأنها اقتصاد البائع المتجول[14]، وأما في الشرق الأدنى، فهو اقتصاد السوق (البازار)، وكان دائماً معارضـاً للاقتصاد الغربي[15] وفي الحقيقة كان لهذه الطرق الخفيضة المستوى لبيع البضـائع الصـغيرة القابلة للحمل موازياتها البنيوية في الأسوق، والمحلات التجارية، والباعة المسافرين من الغرب. وهي، في أي حال، ناحية واحدة فقط من الاقتصادات الكليـة لهـذه المجتمعـات المختلفـة، التـي تكون فيها أشـكال تجـارة البيع والشـراء، والمصارف، والاستثمار متشابه على نحو أكثر بكثير. ومثل ذلك أيضاً في البلدة، سواء

(12) وورد ـ بيركينز **2000**: **360**.

(13) غويتين **1999**.

(14) فان لور **1955**.

(15) غريتز **1979**، ويس وويسترمان **1998**.

أكانت محاطة بجدار أم لا، وسواء أكانت هناك شوارع مشغولة بحرفة واحدة أم لا، وسواء أكان الأغنياء والفقراء يعيشون جنباً إلى جنب، كالخد والفك، أم لا، فهذه كلها ملامح مهمة ولكنها ليست هي الملامح التي تقرر نمو الاقتصاد، فالبلدة تقوم بتنفيذ أعمالها في ظروف متنوعة.

لقد فقد الغرب التماس مع هذه التطورات، فمن القرن الرابع أدى الاختفاء التدريجي لمعرفة الإغريق إلى عزلهم عن القسطنطينية حتى عصر النهضة. لقد كان انهيار الإمبراطورية الرومانية مترافقاً مع نمو المسيحية التي كان لها أثر عميق على الحياة الفنية والفكرية. ومثلما هي الحال في الأديان التوحيدية الأخرى، كانت الكنيسة في البداية ضد العديد من الفنون، وخصوصاً المسرح، والنحت، والرسم الدنيوي. إن السيطرة السائدة للإيمان العقائدي كان يمكن أن تعني تحديداً في مدى التساؤل الفكري، وقد رأينا أن الإمبرطور جوستنيان في الغرب لم يشجع تعليم الفلسفة، التي كانت مفتوحة للهجوم عليها من المسيحية لأن الفلسفة طرحت أسئلة مثل هل العالم كان مخلوقاً أم غير مخلوق؟ أو أسئلة حول العلاقة بين الإنساني والإلهي، وهي مشكلات كان ذلك الدين قد صرح فيها برأيه على نحو آمر. وفي حالات عديدة كان هناك، إضافة إلى ذلك، بعض التضاؤل في المعرفة. ومن جملة مجالات قليلة استمرت، هل كان هذا التضاؤل أوضح منه في مجال الطب؟ نظراً إلى أن تقطيع الجسم البشري («الذي خلق على صورة الله») كان ممنوعاً.

في أثناء القرون الأولى من العصر المسيحي، جاء الأطباء العلماء إلى روما، ومن جملتهم غالين. لقد كان وريثاً للتقليد العظيم لمدرسة الطب الهيللينية في الإسكندرية، التي مارس فيها هيروفيلوس التبضيع التشريحي. ولكن تبضيع الجسم الإنساني كان آنئذ غير مشروع، وكان غالين مجبراً على أن يعتمد على فحص الحيوانات. وبعد سقوط روما، لم يبق العلم بعد ذلك موضعاً للتقدير العالي جداً، وثُبّطت التجربة، وصارت الأصالة صفة خطرة. ويكتب مؤرخ العلم، تشارلز سنغر، عن الطبيعة المناوئة للعلم في المسيحية في علاقتها بالطب، الذي عانى مرحلة من «التفكك التصاعدي»[16]

(16) سنغر 1950: 215.

«في أثناء مطالع العصور الوسطى انتقل الطب إلى أيادٍ متنوعة تنوعاً واسعاً من الكنيسة المسيحية وعلماء العرب... وكان المرض يعدّ عقوبة على خطيئة، ومثل هذا التطهير تطلب الصلاة والتوبة فقط»[17]. في إحدى النواحي يزعم أن المسيحية قد تكون ساعدت: فباستخدام الراهبات تطور تمريض أكثر رحمة، وهو ما قدم منافع كبيرة للمرضى. وعلى كل حال، لم تكن المستشفيات بالتأكيد اختراعاً مسيحياً، وحدث التمريض في المستشفيات العظيمة في بغداد وفي غيرها. والإسهام الوحيد الذي عمله الغرب نحو حفظ المعرفة الطبية، إذا لم يكن زيادتها، هو ترجمة النصوص الطبية الإغريقية إلى اللاتينية، وقد بقيت محفوظة في بعض الأديرة[18]. ولكن صورة أكثر حيوية نوعاً ما عرضتها المسيحية الشرقية. فالمسيحية الفارسية من الكنيسة النسطورية ساعدت على نقل المعرفة الطبية الكلاسيكية بترجمتها النصوص إلى العربية. ومن فارس أيضاً جاء الطبيب الرازي (الرازي، النصف الثاني من القرن التاسع) وابن سيناء أيضاً (980 ـ 1037) وهو الذي كان يجري استخدام كتابه الرئيس، القانون في الطب، في المدرسة الطبية في مونتبيليه حتى وقت متأخر في العام 1650.

ولكن العرب أضافوا القليل في التشريح أو علم وظائف الأعضاء من عندهم، لقد كان لديهم تحديدات مشابهة للموجودة عند المسيحيين بشأن تشريح الجسم البشري. وفي الغرب، بدأ تشريح الجسم البشري ثانية مع تأسيس المدارس الطبية في القرن الثاني عشر فقط. ففي ذلك الوقت قامت نهضة، وفي الحقيقة قام توسع في المعرفة من هذا النوع، فشهدت النهضة بناء غرف التشريح الرائعة في المدن الإيطالية الشمالية، في ميلان، وفلورنسة، وبولونيا، وفي المدينتين الأوليين من هذه المدن قام ليوناردو دافنشي بثلاثين عملية بحث تقريباً. وهكذا فإن تاريخ الطب البحثي يقدم خلاصة لانحطاط وسقوط الكثير من المعرفة في الغرب في العصور الوسطى.

وأما في الشرق والجنوب فكانت هناك حالة مختلفة، على الأقل تجارياً. فالحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط على وجه العموم كان من أجل رفاهيته أقل اعتماداً على التجارة مع الشمال الروماني السابق ومع الغرب. ففي سورية في أثناء القرون

(17) غوثري وهارتلي **1977**: **890**.

(18) انظر رينولدز وويلسون **1974**: **122** ف ف.

الأولى من العصر العام كان مركز الصحراء التجاري في تدمر يستورد سلسلة واسعة من السلع من الشرق البعيد، من الصين ومن الهند أيضاً، وهي مسجلة في تعرفة مؤرخة في العام 187. وتحدد التعرفة العديد من أصناف التجارة، ومن جملتها الأرقاء، وصبغة اللون البنفسجي، والزيوت العطرية، وزيت الزيتون، والسلع المملحة، والأنعام، والعاهرات أيضاً. وكان يطلق على السوريين اسم وسطاء المرحلة الكلاسيكية. وكانت سفنهم تذهب إلى كل مكان وكان المصرفيون السوريون الفينيقيون حاضرين في كل الأسواق. وأقامت المجتمعات التجارية التدمرية في دورا ـ يوروبوس على نهر الفرات في الشرق وفي روما في الغرب. وقد كشفت الحفريات غَزْل حرير وأحجار اليشْم الكريمة من الصين، إضافة إلى الشاش القطني الشفاف (الموصلين، الموصلي)، والبهارات، وخشب الأبنوس، والمر، والعاج، واللؤلؤ، والأحجار الكريمة. وجاء الزجاج من سورية، وطلاء التلميع الأخضر للفخار من بلاد ما بين النهرين، وجاءت بعض الأدوات من البحر الأبيض المتوسط عبر أنطاكية وأنواع عديدة أخرى من تجارة الرفاهية[19].

وفي قرطاجة والمغرب في شمال إفريقية، لم تبق قوة حكم الواندال في حالة ينظر إليها بوصفها قوة انحطاط اقتصادي لدرجة كبيرة، لأن تجارة ما وراء البحار استمرت كالسابق، هناك وتحت الفتح البيزنطي تماماً حتى الغزو العربي. والصادرات الإفريقية من أدوات الفخار المغطاة بطبقة من صلصال ناعمة حمراء، على سبيل المثال، استمرت إلى القرن السابع. ومع الغزو البيزنطي في العام 533، لم تتغير الحالة تغيراً كبيراً. ويبدو أن المزيد من الاستثمار كان قد وضع في مدن مثل قرطاجة، وكانت التجارة قد تحولت من أوروبة إلى القسطنطينية والشرق حين وصل العرب في منتصف القرن السابع. وكانت المقاطعة ما زالت غنية بالزيت والقمح، وكان يجري استيراد السلع الثمينة من الشرق، على الرغم من أن هذه الأخيرة تراجعت[20].

وعانت حياة المدينة، وعلى الخصوص الأنشطة التجارية، تحت المسيحية في الشمال معاناة أكبر من معاناتها تحت الإسلام في الجنوب. وفي الشرق، جادلتُ

(19) براونتغ 1979: 16 ـ 18.

(20) كاميرون 2000.

أنا، في أن المراكز التجارية كانت مرتبطة على وجه الخصوص بالتجارة في المسافات البعيدة، في حين كان هذا التبادل النائي قد انهار إلى حد بعيد مع روما. وبدلاً من ذلك نرى ظهور «مدن الصلاة»، وظهور بلدات صار العنصر المهيمن فيها هو العنصر الكنسي، وذلك من بعض الوجوه بسبب انهيار التجارة التي كانت قد ازدهرت مع الدولة الرومانية، ومن وجوه أخرى بسبب صعود الكنيسة. وذلك الصعود كان يعني تحول التمويل من البلديات إلى الكنيسة. وكما سبقت الملاحظة، فقد أصبحت «صفة العصر أن ميزان السخاء يتحول من المشاريع المدنية القديمة من الحمامات والمسارح إلى المباني الدينية»[21]. وفي الإسلام أيضاً كانت هناك مشكلة تمويل المؤسسات الدينية، ولكن الحاجات كانت أقل إلحاحاً. كان هناك المساجد الرائعة وبعد ذلك المدارس، التي كانت في الغالب مدعومة بالأسواق الملحقة بها، ولكنها مؤسسة من دون أساقفة، وعموماً، من دون رجال دين متفرغين كامل الوقت، ولا تمتلك أي ثقافة رهبانية، وهذا كان يعني طلبات أقل على الاقتصاد.

ونحن نعلم من عمل غويتين، المؤرخ الذي قضى حياته وهو يعمل بالمخطوطات اليهودية في العصور الوسيطة التي وجدت في القاهرة في مقبرة في أواخر القرن التاسع عشر، ومن مصادر أخرى كذلك، أن هذه المدينة بقيت مركز تجارة مع الشرق البعيد على نفس القدر الذي فعلت فيه في المرحلة الرومانية[22]. وكان التجار اليهود والمسلمون يزورون باستمرار ساحل مالابار من غربي الهند، مثلما كان الهنود الشرقيون بالضبط يأتون إلى مصر[23]. والأمر نفسه كان يصدق على القسطنطينية. ويشير نيدهام إلى عالم صيني قادم إلى بغداد، وإلى أن الأوروبيين استمروا، بشكل متفرق، بالسفر على الطريق البري إلى الصين. وذلك لم يعن أن انحطاط التجارة مع الغرب استمر مقابل لا شئ. ففي حين كان الشرق الأدنى قد تأثر لا محالة بانخفاض النشاط الاقتصادي الأوروبي، فإن المركز الرئيس لتجارته، مع ذلك، كان يقع في مكان آخر. إن أوروبة الغربية كانت تقع على نهاية الخط. فإذا كان طلبها على مواد الرفاهية

(21) ماك كورميك 2001، وانظر أيضاً سبير 1985.
(22) ميللر 1969.
(23) غوش 1992.

الشرقية، والبهارات، والأنسجة، والعطور، والخزف، قد هبط، فقد كانت هناك أسواق أخرى. والتجارة مع شمال إفريقية استمرت، مثلما نرى من حالة التاجر المتاجر بين الهند وتونس الذي اجتذب أولاً انتباه المؤرخ غويتين إلى هذه التجارة. إن الشرق الأدنى كان يمتلك أسواقه النشيطة الخاصة التي كانت تحتاج إلى التزويد. وهكذا استمرت التجارة في اتجاه شرقي في كل الأحوال حتى حين كان الطريق المتجه غرباً قد صار طريقاً هامشي الأهمية. لقد بقيت الهند غاية يقصدها تجار الشرق الأدنى مثلما يشهد بذلك التاريخ الكامل لاستيطان الجماعات اليهودية، والمسيحية، والإسلامية في ساحل الماليبار، تاركاً علامة كبيرة على وثائق المقبرة. هناك إشارات عديدة إلى التجارة بالفلفل مع جنوب غرب الهند في كتاب دليل التجار المعروف جيداً باسم رحلة بحرية للاستكشاف حول البحر الأحمر (The Periplus Maris Erythraei) الذي ألفه في العام 50 من العصر العام تقريباً بحار إغريقي، وفي مصادر رومانية أخرى كذلك. لقد بقيت التجارة مع الهند ذات أهمية عظيمة من أزمنة الرومان فصاعداً.

والمركز التجاري في مدينة موزيريس، الواقعة قرب مدينة كوتشين الحالية، هو مكان الهبوط المفترض للمبشر القديس توماس وللمسيحيين (النساطرة) السوريين[24]، كان مركزاً مهماً بالنسبة إلى شاحني السفن الإسكندرانيين، مثلما نرى من ورق بردي يسجل عقداً مكتوباً في العام 150 من العصر العام تقريباً من أجل شحن سلع من ميناء على البحر الأحمر إلى مستودعات حفظ البضاعة برسم الجمرك في الإسكندرية. وفي حين كان قد تم الافتراض أنه كان هناك انخفاض في هذه التجارة بين القرنين الثاني والرابع، فإن ذلك لا يبدو أنه الحال بشكل كامل. فقد كانت السفن التجارية الهندية ما زالت تنقل الفلفل إلى مصر من أجل السوق الرومانية في القرن السادس. وفي الحقيقة استمر وجود مركز تجاري كبير في الهند الغربية للجماعات المسيحية واليهودية والإسلامية حتى أوقات مقبرة الأوراق التي وجدت في القاهرة وبعدها.

في هذه الأثناء قدمت تركيا وسورية أسواقاً بديلة من أجل السلع من الصين، وإيران، والقوقاز. وكان تبادلهم موجهاً بالدرجة الرئيسة في اتجاه غير أوروبي. وكانت

(24) غوروكال وويتيكر 2001.

هذه التجارة الشرقية هي التي اكتسبت بها مدينة البندقية موطئ قدم، وتبعتها بلدات غرب إيطاليا، بارما، وجنوة، وأمالفي، واستأنفت التجارة حين استجمع الاقتصاد الأوروبي الزخم في الألفية الجديدة مع مجيء الحروب الصليبية ودخول أوروبة الغربية إلى البحر الأبيض المتوسط.

وذلك لأن مدينة البندقية لم تكن هي القوة الوحيدة في البحر الأبيض المتوسط التي عاودت فتح التجارة بين أوروبة، وآسيا، وإفريقية. فإحدى المدن الإيطالية التي كانت قد تأسست لدى إحياء التجارة في شرق البحر الأبيض المتوسط لم تكن من هناك أو من تسكانيا، وهي أوطان العائلات التجارية في فلورنسة (ميديتشي) وفي براتو (داتيني)، ولكنها كانت من كامبانيا، وبشكل محدد من أمالفي (ورافيللو)، بالقرب من ساليرنو إلى الجنوب ونابولي إلى الشرق، تحت حكم آنجيفين. وصارت البلدات نشيطة جداً في النشاط التجاري منذ مدة سابقة. ومن قبلُ، في العام 863، كان أمراء لومبارديا قد أعطوا الأمالفيين «حرية غير عادية في السفر»[25]. وكان هؤلاء سريعين في اغتنام فرصة الحرية وتاجروا بالحبوب، وبالزيت، وبالخشب مع بيزنطة، وسورية، ومصر في مقابل الحرائر والبهارات، وبعضها كانوا يبيعونه بعدئذ في شمال إفريقية تحت حكم الأغالبة وفي صقلية مقابل الذهب، وهو سلعة نادرة في الغرب في ذلك الوقت. وقد تاجر التجار الأمالفيون مع القسطنطينية، والقاهرة، وأنطاكية بل مع قرطبة كذلك في وقت مبكر من القرن العاشر، ومع مجتمع كبير نوعاً ما في القدس في القرن الحادي عشر. وفي الحقيقة فإن العملات البيزنطية والفاطمية كانت مستعملة على نطاق واسع في التعاملات المحلية في تلك المرحلة، وهو ما يعطي بعض الفكرة عن أثر التجارة الطويلة المسافة في المنطقة. إن البلدات الإيطالية جددت جزءاً من شبكة التجارة الموجهة نحو الشرق مع بيزنطة والشرق، وكان يحفزها حكم لومباديا. هذا الإحياء لم يكن مديناً إلا بالنزر القليل للمرحلة الكلاسيكية للتاريخ القديم للإغريق والرومان أو للإقطاع ولكنه مثَّل استئنافاً أعم للثقافة التجارية.

(25) كاسكي 2004: 9.

إن نشـاط أمالفي جلـب الرفاهية للبلدة. ومع ذلك، فهذا لم يكن إنجازاً مسـيحياً محضاً أو إنجازاً غربياً، نظراً إلى أن سكان الجنوب المتنوعين شملوا الجماعات اليهودية والإسلامية، إضافة إلى المسيحية كذلك، وكلهم أسهموا في النشاط التجاري: وكان هذا مجتمعـاً متعدد الثقافات، وهي حقيقة معكوسـة في الفنون التي تم ترويجها بالنشـاط التجاري حول أمالفي، وعلى سبيل المثال، كانت الأبواب البرونزية للكاتدرائيات تصنع في القسـطنطينية في العام 1061 تقريباً. وهذا النشـاط التجاري وصـفه كاسكي بأنه «رأسـمالية وليدة»،[26] وهي التي اصطدمت في الحقيقة لا مع القيم المسيحية فقط بل مع القيم الأخرى التي أعلنتها الأديان الإبراهيمية بشـأن الربا. كان النشاط التجاري في نزاع مع الدين، هنا مثلما كان في أي مكان آخر، ولكنه ربح في النهاية بوضوح، وكان إسهام التجار في أنظمة الحكم تلك جزءاً من هذه العملية نفسها.

الكثير من هذا الفن في أمالفي أقره التجار، وخصوصـاً بيت روفولوس من مدينة رافيللـو الـذي احتفى به بوكاشـيو في واحدة مـن أولى رواياته القصـيرة عن الوجود التجاري. ولكن القصـة توضح أيضـاً مخاطر الحياة التجارية إضافة إلى إنجازاتها. وذلك لأن العائلة كانت متهمة بالفساد ونفذ حكم الإعدام في الأب في العام 1283 على أيدي الأنجيفين، تشـارلز صاحب ساليرنو، والملك تشالز الثاني صاحب صقلية، التي حكموا فيها من العام 1265 بناء على أمر البابا[27].

وبقيت إسـبانيا الجنوبية، مثل أجزاء من إيطاليا، مندمجة في شـبكة التجارة في البحر الأبيض المتوسـط، بسـبب ارتباطاتها الإسـلامية. ومن الواضـح أن المسلمين، الذيـن قد يكونون سـاعدوا إلى حد ما في انهيار التجارة الأوروبيـة في البحر الأبيض المتوسـط[28]، أداموا الاتصـال بعـد العام 711 من العصـر العام مـع فتوحاتهم في إسبانيا. فالمرور بين الأندلس وأرض إفريقية الرئيسة استمر وتطور[29]، والأمر نفسه

(26) كاسكي 2004: 8.

(27) هودغز ووايتها وس 1983.

(28) كما سبق أن نوقش ذلك من هنري بيرين البلجيكي 1939، ومن هودغز ووايتهاوس 1983.

(29) انظر كونستابل 1994.

كان يصدق على صقلية «وإفريقية» (تونس). إن النظر إلى البحر الأبيض المتوسط من وجهة نظر أوروبة الغربية المعاصرة يمكن أن يشوه الصورة تشويهاً جدياً بقدر ما تكون الثقافة والتاريخ معنيين. إننا نحتاج إلى إعادة التوجيه، مثلما طالب فرانك[30]، نظراً إلى أن الشرق لم يعان إلى الدرجة نفسها مثل الغرب. إن استمرار الثقافة الاقتصادية، والعلمية، والحضرية في الشرق وفي الجنوب في المرحلة بعد الرومان كان استمراراً حاسماً بعد ذلك بكثير في تمكين أوروبة الغربية من اللحاق بعد انهيار روما، ومرحلة «الإقطاع» الأولى، مرتبطة بفقدان التجارة والحياة الحضرية وبالضغط الناتج عن ذلك على الزراعة وعلى الأرياف.

ودور الجيش أيضاً اختلف في الشرق والغرب، فقد كان مؤسسة مهمة من أجل حفظ القانون والنظام داخلياً ومن أجل الدفاع والغزو في الخارج، إضافة إلى توفير السوق من أجل السلع (مثل أدوات من صلصال بتصميمات مطبوعة) والخدمات. وفي مقابل الغرب، «استطاع الشرق أن يبقى مع مؤسساته العسكرية سليمة لم تمس نسبياً»[31]، والجيش «بقي مؤسسة تحت السلطة الإمبراطورية، لا قوة مستقلة قادرة على الإملاء على سادتها الاسميين»[32] والغرب من جهة أخرى كان محكوماً من كل من القوة العسكرية والروابط القبلية معاً. وبشكل لا بد منه تولى اللوردات المحليون الواجبات العسكرية فيما يتعلق بأراضيهم وبالسكان، وهي الظروف التي وفرت خط الأساس لإزالة المركزية الإقطاعية والواجبات العسكرية. ومرة أخرى فإن هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي يظهر وكأنه رد فعل غربي على الانحطاط لا بوصفه مرحلة تقدمية في مسيرة الحضارة.

إن مناقشة ويكهام للتحول من العالم القديم إلى الإقطاع، على سبيل المثال، لا تعطي أي إشارة إلى الديمقراطية بل الأمر على العكس تماماً. فالقديم يتصف بالحكومة المركزية القوية لروما مع جيوشها الضخمة التي دعمها فرض الضرائب

(30) فرانك 1998.
(31) ويتباي 2000: 300.
(32) ويتباي 2000: 305.

الثقيلة المتزايدة، وكانت أضخم من الأجرة التي كان الناس يدفعونها. والاعتراضات على فرض الضرائب شجعت الفلاحين على وضع أنفسهم تحت ملاك الأرض، الذين تولوا المسؤولية عن الضريبة بوصفها جزءاً من الأجرة. وملاك الأرض أنفسهم كانوا مستعدين ليحولوا الولاء إلى أنظمة الحكم الجرمانية لأسباب تتصل بالضريبة، والقوات العسكرية كان يجري تنظيمها على أساس محلي لا وطني، ونتيجة لذلك، وفي الأمد الأطول، اختفى فرض الضرائب المكروه وسادت الأُجَر والخدمات، ولكن ليس مباشرة، فملاك الأراضي كانوا أول من اتخذ هذه الحركة بعد العام 568[33].

التحول إلى الإقطاع

لم يكن هناك انتقال معمَّم من المرحلة الكلاسيكية إلى الإقطاع إلا في الغرب وفي عقول علمائه. وعلى أي حال، فإن الإقطاع في الغرب أيضاً لم يظهر مباشرة بعد سقوط المرحلة الكلاسيكية. وفي سرد أندرسون للانتقال من المرحلة الكلاسيكية إلى الإقطاع، يدرك الأحداث «الكارثية» لا «التراكمية» في نهاية العالم القديم. ولكن هذا التراجع في أوروبة يُنظَر إليه بوصفه تمهيداً للطريق «من أجل التقدم الحركي (الدينامي) التالي من أسلوب الإنتاج الجديد المولود من تدميرهم [للمرحلة الكلاسيكية]».[34] وهذا الأسلوب الجديد نشأ من «ارتباط سلسلة المرحلة الكلاسيكية مع الإقطاع». وجادل أندرسون في أن المرحلة الكلاسيكية هي العنصر الذي كان غائباً في أقرب معادل للإقطاع وجد خارج أوروبة، أي في اليابان، على الرغم من أن اليابان هي التي كانت مشابهة في عدة نواح أخرى[35]. وفي الوقت نفسه، يكتب كتابة سلبية عن الزراعة الرومانية ويمد تعليقاته إلى كل الاقتصاد، معلقاً على الفجوة القائمة بين الإنجازات الفكرية والسياسية للعالم الإغريقي الروماني و«الأرض الاقتصادية الضيقة تحته»[36]. وفي الحقيقة فإن «تراثه من البنية الفوقية» بقي، في شكل تسوية حل وسط، من خلال

(33) ويكهام 1984: 20.
(34) آندرسون 1974 ب: 418.
(35) آندرسون 1974 ب: 420.
(36) آندرسون 1974 آ: 136.

الكنيسة التي كانت قد ساعدت على تدمير الكيان السياسي. إن «حضارة البنية الفوقية للمرحلة الكلاسيكية بقيت متفوقة على حضارة الإقطاع طوال ألف من الأعوام ـ بشكل كامل تماماً حتى العصر الذي قدر له أن يدعو نفسه عن وعي باسم عصر النهضة، ويحدد التراجع الفاصل بين العصرين»[37] وهو يرى ثبات الكنيسة بوصفها تجسّر هذه الفجوة، لأنها صارت هي راعية التعليم. ومع ذلك فقد كان تعليماً من نوع مقيد تقييداً ملحوظاً، تعليماً استبعد عن عمد الكثير من المعرفة الكلاسيكية.

وهكذا فبالنسبة إلى أندرسون لم تكن «البنية الفوقية» بل كانت «البنية التحتية»، الاقتصاد، هي التي نُظِر إليها بوصفها تقدمية في المرحلة القروسطية. وهو يكتب عن التقابل في العالم الكلاسيكي بين اقتصاده الراكد (بالمقارنة مع الأساس الحركي للإقطاع) وبين «الحيوية الثقافية وحيوية البنية الفوقية» لذلك العالم. وفي بعض الأوقات مال تشايلد أيضاً إلى التقليل من الإسهام الروماني مجادلاً في أنه «لم يكن قد أطلق أي قوى إنتاجية جديدة»[38]. وترى وجهة النظر هذه أن الاستخدام الواسع الانتشار للأرقاء في الزراعة الرومانية منع التقدمات في التقانة، نظراً إلى أن اليد العاملة البشرية كانت أرخص من الآلات. وبالنسبة إلى تشايلد، أعاق الرق «توسع الصناعة»[39]. وعلى الرغم من بروز الإقطاع من انهيار حدث في أوروبة الغربية فقد قيل إن «الإقطاع» تقدمي، وذلك من بعض الوجوه بسبب الفكرة التي عَبَّر عنها بأقوى تعبير المؤرخون الماركسيون التقليديون، وهي أن «أسلوب الإنتاج بالأرقاء أدى إلى ركود فني، فلم يكن هناك أي دافع من أجل عمل تحسينات توفر اليد العاملة داخل هذا الأسلوب»[40]. ولكن هؤلاء المؤلفين اختاروا مع ذلك أن يتجاهلوا حقيقة أن هذه المرحلة شهدت العديد من «التحسينات»، ونتيجة لها فإن أقوالاً معينة حول مجتمعات الرق تتطلب التعديل[41]. وكذلك، فإن أسلوب الإنتاج بالأرقاء لا يقود تلقائياً إلى

(37) آندرسون 1974 آ: 137.
(38) تشايلد 1964: 280.
(39) تشايلد 1964: 209، 268.
(40) آندرسون 1974 آ: 132 ـ 3.
(41) وايت 1970.

الركود الاقتصادي، على الرغم من ذلك، أو ربما بسبب استخدام الأرقاء، فإن زراعة الدارات (الفلل) الرومانية أنتجت فائضاً لا لتوفر مستوى عالياً من المعيشة المرفهة للطبقة العالية فقط بل لتوفر أيضاً خمراً كافياً، على سبيل المثال، ليصدر إلى البلدان الأخرى، مع الفخار، والمنسوجات، والأثاث المنزلي.

التحسينات لم تكن بالضرورة «موفِّرة لليد العاملة» وذلك، كما جادل بوسيرب[42]، لأن التقدمات في التقانة قد تستخدم تؤدي إلى استخدام المزيد من العمل لا إلى التقليل منه. فإذا كانت التحسينات تعني أن المرء يستطيع أن ينتج نفس الكمية من السلع بعبدٍ واحد لا باثنين، فلابد أنه كان هناك حافز من أجل تبني التحسينات. ففي صقلية وفي الأملاك القرطاجية كانت الأراضي الزراعية الكبيرة التي تشغل بالأرقاء أو بالأقنان تدار بناء على «خطوط علمية رأسمالية»[43]. وفي الحقيقة، فإن الرومان أسسوا في كل أنحاء أوروبة «أشكالاً رأسمالية»[44]. وتلك ليست فكرة مناقضة. ففي تحليلهما لإنتاج السكر بالأرقاء في الكاريبي، يصف مينتز وولف الاستخدام الإبداعي للآلات بأنه «رأسمالية قبل الرأسمالية»[45]. ونُظِر إلى التخلص من الإنتاج بالأرقاء بوصفه أثراً من الآثار الإيجابية لسقوط الإمبراطورية الرومانية في الغرب، على الرغم من أن الرق لم يختف بالتأكيد اختفاء كلياً. إن «فكرة المرحلة الكلاسيكية مستخدمة للإغريق وللرومان فقط، مثلما استخدمت الفكرة المرتبطة بها وهي «أسلوب الإنتاج بالأرقاء»[46]، ولكن بعض المؤلفين في أوروبة سبق أن رأوا الرقيق مستمراً على الأقل طوال مدة أطول بكثير حتى تأسس «الإقطاع» في نهاية الأمر[47]. بل كانت أوروبة في وقت تالٍ منغمسة إلى حد كبير في القبض على الأرقاء وبيعهم

(42) بوسيرب 1970.
(43) تشايلد 1964: 244.
(44) تشايلد 1964: 276.
(45) مينتزوولف 1950.
(46) آندرسون 1974 آ: 47.
(47) بوناسي 1991.

إلى العالم الإسلامي، وهو الأمر الذي صار واحداً من صادراتها الكبيرة[48]. ومع ذلك وبالنسبة إلى العديد من المؤلفين، فإن أسلوب الإنتاج بالأرقاء اختفى مع المرحلة الكلاسيكية، ومن هذا المنظور، فإن الإقطاع، مثل المرحلة الكلاسيكية من قبله، يُنظَر إليه بوصفه خطوة تقدمية على طول الطريق إلى الرأسمالية، ومع ذلك، فذلك ليس هو الرأي الوحيد عن الاقتصاد القروسطي. ويكتب مؤرخ الزراعة الأوروبية سليتشر فان باث[49] فيقول: «حين النظر من الناحية الاقتصادية، فإن نظام الضيعة الإقطاعية (Manorial System) لم يكن مرضياً جداً. فالناس أنتجوا أقل بكثير مما كانت الحاجة تدعو إليه من أجل استهلاكهم الخاص، ولم يكن هناك تراكم لرأس المال ولم يكن هناك تقريباً أي تقسيم للعمل». وفي البداية على الأقل كان هناك انحطاط في الإنتاج، تماماً مثلما كان هناك بلا شك انحطاط في المعرفة وفي «البنية الفوقية» عموماً. كان الانتعاش بطيئاً.

وهناك المزيد من وجهات النظر عن الزراعة الرومانية أكثر إيجابية من رأي أندرسون، وجهات نظر تعدل بالضرورة فكرة القفزة التقدمية إلى الإقطاع. فهوبكنز[50]، الذي يعرض دعماً معتدلاً لرأي فينلي عن الاقتصاد القديم، يجادل في أن الإنتاج الزراعي الكلي ارتفع مع وضع المزيد من الأرض تحت الزراعة. وفي الأراضي الثقيلة في الشمال، استخدم محراث أقوى بكثير، يجره فريق من الثيران ومزود بصفيحة حديدية محنية وبشفرة لتقلب التربة إلى الأعلى بدلاً من مجرد خدش السطح مثلما كان يفعل محراث بلاد ما بين النهرين. والسكان أيضاً ازدادوا، وازداد عدد السكان في البلدات حيث عاش معظم الحرفيين وصغار التجار. وتلك الزيادة استلزمت نمواً في الطلب على الطعام إضافة إلى النمو في تقسيم العمل وفي الإنتاجية للفرد الواحد. والكثير من هذه الأخيرة كان قد تم إنجازها مع قدوم أول قرن من العصر العام، وذلك نتيجة لانتشار معايير الإنتاجية التي كانت قد ترسخت في وقت

(48) ماك كورميك 2001.

(49) سليتشر فان باث 1963: 37.

(50) هوبكينز 1983: 70 ـ 1.

أبكر في أجزاء متنوعة من شرقي البحر الأبيض المتوسط. وحدثت بسبب التقدمات «في الاستخدام الأوسع لأدوات الحديد، وفي بعض التحسينات في الآلات الزراعية (مثل مكابس لولبية)، وفي مجرد وجود الكتب الزراعية الدليلة، التي كانت علامات لمحاولات ترشيد استخدام اليد العاملة، وخصوصاً يد الأرقاء العاملة»[51].

وكان هناك أيضاً خارج الزراعة زيادة في الإنتاجية نظراً إلى أن القوى العضلية الآن «كانت تكملها العتلات، والبكرات والتروس المسننة، والنار، والماء (للطواحين في أواخر المرحلة الكلاسيكية ولغسيل المعادن)، والرياح (لأشرعة السفن لا الطواحين)، وبالكفاءة الفنية». كان هناك «تقدمات فنية» في البناء (مع استخدام الإسمنت المسلح على سبيل المثال)، وفي الطواحين الدوارة، وفي طرق تحسين انسياب الهواء إلى صهر الحديد، وفي النقل كذلك، وفي وحدات الإنتاج التي صارت أكبر، وفي سفن أكبر. وفي كل هذه الأنشطة ساعد استخدام الحديد، وهو معدن أرخص من غيره، كان متوافراً في حالة فلز في كل مكان تقريباً، ساعد مساعدة عظيمة في تطوير بعض أشكال المكننة.

ولم يكن «التفوق الثقافي» بالمعنى المحدود «للثقافة العالية» و«البنية الفوقية» هو فقط الذي عرضه الرومان، وذلك نظراً إلى أنهم غيروا وجه الكثير من أوروبة بمبانيهم الحضرية والقناطر المتعددة الركائز، والتدفئة بالحرارة تحت البيت، والمسارح، والحمامات. وهم أبدعوا أيضاً نظماً قانونية، وأعمالاً أدبية، ومؤسسات تعليمية، وأداءات من أنواع مختلفة. ما من شيء من هذا كان ممكناً من دون ازدهار الاقتصاد. لقد كان اقتصاداً استخدم اليد العاملة من الرقيق على نطاق واسع في مجالين: في المجال الريفي، ومن أجل بناء هذه التجمعات الحضرية الهائلة ـ روما نفسها، والمراكز الإقليمية التي كانت أصغر منها في بريطانيا إضافة إلى البلدات الرائعة مثل تدمر وأفامية في سورية. كل هذا أكثر بكثير من الغثاء الظاهر للعيان على بنية تحتية ساكنة. وهو بالتأكيد يجعل المرحلة الإقطاعية لا تبدو حركية دينامية كثيراً (مثلما زعم بعضهم) بقدر ما هي ضئيلة وهامشية.

(51) هوبكنز 1983: 16

وعلى كل حال، فقد أظهرت العصور الوسطى الأولى بعض التحسين في الزراعة. كانت هناك تغيرات في استخدام المحراث[52]، ولكن هذه التغيرات كانت بالدرجة الرئيسة امتدادات لممارسات مبكرة. وإضافة إلى ذلك كان هناك عدد من الاختراعات «التي كانت تقدماً كبيراً على العصر الروماني. وكان بعضها قد تم تبنيه من أجزاء أخرى من العالم، ولكن كان هناك من قبلُ إشارات عن ذلك المعنى الفني الذي صار لاحقاً صفة مميزة من حضارة غرب أوروبية»[53]. وما من أحد يشك في الإنجازات الفنية لأوروبة فيما بعد. ولكن من العسير أن نرى كيف أن الاختراعات التي تم تبنيها من الخارج يمكن أن تكون علامات عن إحساس فني أوروبي غربي، إن ذلك الرأي يمثل مركزية أوروبية نموذجية معبَّراً عنها بألفاظ تقانية. «امتلكناه فيما بعد، ولذلك فقد كنا قد امتلكناه فيما سبق»، وضمير الغائب في امتلكناهُ «هو» إحساس فني افتراضي، وهو مظهر من طبعنا العقلي الموروث. وفي الحقيقة، أن تقدم مثل هذه التقانات المستوردة كان بالتأكيد علامة على إبداعية الآخرين، وخصوصاً الصينيين[54].

والاختراعات الرئيسة التي جرى تبنيها في هذا الوقت، بحسب ماجاء به لين وايت (1962)، كانت هي المهماز، وحذوة الحصان، وطاحونة الماء. وكان المهماز، بالدرجة الرئيسة، ذا قيمة عسكرية، وجاء إلى أوروبة عن طريق البلدان العربية، مثل كثير من التحسينات في مجال الخيل وتدبيرها. وقد وصلت حذوة الحصان في نفس الوقت الذي وصلت فيه عدَّة الفرس (طوق العنق) في القرن التاسع، ويحتمل أن يكون ذلك من الإمبراطورية البيزنطية، وهي التي حسنت جرّ الخيل تماماً مثلما حسن المهماز حركتها. والطاحونة التي تدور بالماء، والتي استُخدِمت للأفران الصينية العالية لصهر المعادن في وقت مبكر يصل إلى العام 31 من العصر العام، ظهرت في أوروبة في الأزمنة الرومانية المتأخرة، تسحب الماء من قنوات الماء لغرض الطحن، وانتشرت ببطء شديد إلى شبه جزيرة العرب في القرن الرابع، وبعدئذ إلى داخل أوروبة الغربية، ووصلت بريطانيا في القرن الثامن. وفي أوروبة الغربية كانت هذه

(52) سلتشر فان باث 1963: 69.

(53) سليتشر فان باث 1963: 70.

(54) هوبسون 2004: 50 ف ف.

الآلات مستخدمة في أول الأمر من أجل طحن الذرة ولم تستخدم إلا فيما بعد فقط من أجل استخراج الزيت، ودق لحاء الشجر للمدابغ، ودحرجة المعدن، ونشر الخشب، وسحق الأصبغة، وبعد القرن الثالث عشر للورق. وفي اللغة الإنجليزية صارت كلمة ميل «mill» لفظاً عاماً لأي معمل آلي، مثلما هو في قول الشاعر بليك المشهور «المعامل الشيطانية السوداء» فهناك كانت هذه أيقونات الثورة الصناعية.

وعلى الرغم من هذه المكتسبات، كانت الحضارة بمجلمها في انحطاط، مثلما يقر بذلك أندرسون. كم استغرقت المسارح العامة والحمامات من الزمن كي تعود إلى أوروبة الغربية؟ وكم استغرق النظام التعليمي من الزمن قبل أن يستطيع أن يبقى ويستمر؟ وكم استغرق المطبخ المتقدم من الزمن قبل أن عاد؟ وكم استغرق الفن والأدب العلمانيان من الزمن قبل أن يحضرا حضوراً مهماً؟ وحين حدث كل ذلك في نهاية الأمر، صرنا نتحدث عن عصر النهضة، عن إعادة ولادة الثقافة الكلاسيكية. ولكن ذلك كان انتظاراً طويلاً، متقطعاً بإحياءات دورية، كما هي الحال فيما يدعى الانبعاث أو «إعادة الولادة» في المرحلة الكارولينجية من القرن الثاني عشر.

الإحياء الكارولينجي وولادة الإقطاع

إن انهيار الإمبراطورية الرومانية لم يؤد تلقائياً إلى ولادة «الإقطاع»، على الرغم من أن بعضهم رأى الإقطاع في إيحاءات أشارت إليه من قبلُ في شكل ملكيات الأراضي الزراعية المغلقة على نفسها في روما المتأخرة[55]. إن الإقطاع المميز للعصور الوسطى في أوروبة الغربية، والذي عده الكثيرون فريداً عديم النظير، كان مسبوقاً بعصر ظلام، والنتيجة هي أن بعضهم يراه بوصفه قد بدأ مع الدولة الكارولينجية فقط في القرنين الثامن والتاسع، والتي يصفها أندرسون بانها «إحياء إدراي وثقافي حقيقي» في كل أنحاء الغرب. ولكن الإنجاز الرئيس لهذا العصر يقع في «البروز التدريجي للمؤسسات الأساسية للإقطاع تحت جهاز الحكومة الإمبراطورية»[56].

(55) كولبورن **1956**، غودي **1971**.

(56) آندرسون **1974** آ: **139**.

ويُزعَم أن الممتلكات العقارية العظيمة من الاقتصاد الريفي الإقطاعي الكارولينجي، كانت ظاهرة متميزة وهي التي «عبّرت عن الحركية (الدينامية) الاقتصادية واقتضها»، مع قيام الفلاحة على يد الفلاحين بصنع إسهام في مقابل الأُجَر والعمل[57]. وعلى تلك الممتلكات العقارية العظيمة تم تتبع أثر «بداية الاقتصاد الأوروبي»[58]. وبعض تلك الممتلكات كانت واسعة جداً ولكنها نادراً ما كانت منغلقة على نفسها انغلاقاً كاملاً. وكانت النتيجة، هي أنه ابتداء من القرن الثامن إلى العاشر كان هناك من قبلُ اتجاه عام إلى «تعيين قيمة نقدية للعائدات من البيوتات الريفية»[59] وإلى الإسهام في عمليات السوق. وفي الوقت نفسه، قامت بعض الممتلكات بالاستثمار استثماراً كثيفاً في طواحين الماء، على الرغم من أن هذه الطواحين كانت منتشرة من قبلُ في أواخر المرحلة الكلاسيكية على نحو أوسع مما كان يظن[60]. وبعد حفريات لا تحصى، انكشفت تنويعة من الحرف الحضرية كذلك كانت موجودة على الممتلكات العقارية، بعضها كان له في الحقيقة تُجاره التابعون له، ونتيجة لذلك بدأت التجارة في التوسع توسعاً بطيئاً، وخصوصاً في الشمال، مثلما توسع السكان.

ولا تخضع «أسباب» الإقطاع فقط للكثير من الجدل، بل في الحقيقة أن توقيته وتوزعه أيضاً هي أمور خاضعة لذلك الجدل، الذي يتعلق بالمرحلة الكارولينجية. والمذكور الأول يعتمد اعتماداً واضحاً، وعلى نحو مهم على التالي من بعد، يعتمد على ما إذا «كان ظاهرة أوروبية صرفة أم لا ومتى ظهرت (أو اختفت)». وفي استعراض مهم للمجلد الأخير (14) من تاريخ كيمبردج القديم، يستفهم فاودن عن صوابية التقسيم للمراحل الذي يرى أن «المرحلة الكلاسيكية» في الغرب تنتهي في عام 600 من العصر العام، أو، وهو الأسوأ، الذي يراه منتهياً مع قسطنطين في العام 310 مثلما فعلت النسخة السابقة[61]. إن التاريخ الأخير يهمل حقيقة أن روما الجديدة في الشرق

(57) ماك كورميك 2001: 7.
(58) ماك كورميك 2001.
(59) ماك كورميك 2001: 9.
(60) ماكورميك 2001: 10.
(61) فاودن 2002.

كانت «قد امتلكت إمبراطوراً، وأسقفاً كذلك، واستمرت في تلك الدولة السعيدة لمدة ثمانية قرون ونصف أخرى»[62]. وفي الحقيقة، فإن الإمبراطور جوستنيان (482 ـ 565) «امتلك رؤية أصيلة لمعاودة توحيد الإمبراطورية الرومانية». وهكذا نظر خلفاؤه إلى الشرق، وخصوصاً بعد الغزوات الإسلامية التي قطعت الاتصالات مع الغرب. ويصر فاودن على أن انتشار الإسلام، يجب أن يُنظر إليه في سياق اليهودية والمسيحية بوصفه «رؤية جديدة، وأوضح للإلهي» أسَّست متَّصلةً امتدت من أفغانستان إلى مراكش، جامعاً معاً الأجزاء الجنوبية، والشرقية والغربية من البحر الأبيض المتوسط. وإن تبني تاريخ عام 600 من العصر العام يعني استبعاد أي عَدّ للإسلام الذي كان يُنظر إليه آنئذ بوصفه منتمياً إلى عالم آسيوي مختلف تماماً. وسيكون معنى ذلك أن نغفل الاستمراريات في كل المستويات، وهكذا يصل فاودن إلى القول: إن العام 1000 من العصر العام سيكون علامة محددة أفضل للتحول.

وهناك تقليد فرنسي في المعرفة اتبع اتجاهاً مماثلاً، وكان مركزاً على التغيرات السياسية المتأخرة التي كان ينظر إليها إما بوصفها جذرية راديكالية (أي، بوصفها ثورة) أو بوصفها تدريجية (أي، بوصفها تحوّل). وهذا التقليد يضع «الإقطاع» أكثر تأخراً إلى حد كبير بل أكثر من المرحلة الكارولينجية نفسها، نحو العام 1000 من العصر العام تقريباً. لقد سبق أن وصف بعض المؤرخين الفرنسيين هذا التقليد بأنه «تمزيق وحشي»، «وعاصفة اجتماعية»»[63]. وعلى كل حال، فإن مجموعة أخرى تنتقد فكرة التغيير الجذري كلها، وتدعو بدلاً من ذلك إلى نموذج أكثر حساسية وتدرجاً. وهم يرفضون الحالة بالنسبة إلى مرحلة عنيفة على وجه الخصوص تقع بين الحكومات المستقرة نسبياً قبل العام 1000 وبعد العام 1200، وخصوصاً المرحلة التي أدت إلى التغيير الاقتصادي المؤثر، ويزعمون أنه لا يوجد أساس لافتراض أن عنف ملاك الإقطاعات كان أداة رسخت بها الطبقة الحاكمة نوعاً جديداً من العبودية[64].

(62) فاودن 2002: 684.

(63) بارثيليمي 1996: 197.

(64) وايت 1996: 218.

ومع ذلك، فالمجموعتان كلتاهما، ما زالتا تتصوران الإقطاع مقدمة سابقة أساسية للحداثة الأوروبية. «ويُنظر إلى تحويل القرن الحادي عشر إلى الإقطاع بوصفه شرطاً مسبقاً ضرورياً من أجل ولادة الدولة الحديثة»[65].

إنه تحويل مُمهِدٌ، لأن الحداثة لا تعتبر صفة للمرحلة السابقة. وفي «أسلوب الإنتاج الإقطاعي» الناشيء قيل إنه «لا اليد العاملة ولا منتجات اليد العاملة كانت سلعاً»، إن أسلوب الإنتاج كان محكوماً بهيمنة الأرض وبالاقتصاد الطبيعي[66]. وقد كتب مؤلف آخر يقول إن «سقوط الإمبراطورية الرومانية والانتقال من المرحلة الكلاسيكية إلى العصور الوسطى يمكن أن يُنظر إليه، من وجهة نظر اقتصادية، بوصفه ارتداداً من اقتصاد النقود إلى الاقتصاد الطبيعي»[67]. ولكنه، مع ذلك، يجادل في أن «الاقتصاد الطبيعي» طوَّر في نهاية المطاف مظهراً حضرياً.

إن ما يُكِّون «الاقتصاد الطبيعي» بعيد عن الوضوح ولكن من الواضح أن هذا السرد موجه بشكل محض إلى أوروبة الغربية، ومستند إلى انهيار البلدات وعودتها (أما في أماكن أخرى، فكما رأينا، كان هناك استمرارية أكبر). في وجهة النظر هذه فإن الشرق، الذي كان تاريخه يعد مختلفاً جداً، لن يكون قد دخل عصوراً وسطى (ما هما اللذان كانت هذه العصور ستكون وسطاً بينهما؟) ولا دخل «إقطاعاً»، وذلك لأن البلدات استمرت في الازدهار، مثلما استمرت الصناعة والتجارة، على الرغم من أن هذا تم مع بعض التشديدات المختلفة أكثر مما كانت عليه في الغرب. وكان ذلك الأمر يصدق على شرق البحر الأبيض المتوسط كذلك. واستمرت المدن بل استمرت الدول – المدن كذلك في الوجود، ففي سورية على سبيل المثال استمرت حتى زمن الحروب الصليبية[68]. بل في إيطاليا نفسها «فإن الحضارة الحضرية من المرحلة الكلاسيكية لم تنهر انهياراً كاملاً، وازدهرت المنظمات السياسية البلدية ـ الممزوجة مع السلطة الكنسية... من القرن العاشر فصاعداً»[69].

(65) بارثيليمي 1996: 196.
(66) آندرسون 1974آ: 147.
(67) سلينثر فان باث 1963: 30.
(68) معلوف 1984.
(69) أندرسون 1974 آ: 155.

إن إحدى المشكلات الخاصة بتعريف التغير في الحياة الاجتماعية بالتعابير العامة جداً لأساليب الإنتاج هي أن هذه الأخيرة ليست قاطعة فقط في تعريفها وإنما تميل أيضاً إلى أن تُفسَّر بطريقة محددة، بالاستناد إلى التمييز الجذري الراديكالي بين البنية التحتية والبنية الفوقية. ولكن «البنية التحتية» متأثرة كثيراً بما يستمر جارياً عند مستوى آخر، والتطورات التي تحدث في أنظمة المعرفة هي في الغالب ذات أهمية عميقة للاقتصاد. وفي ذلك المعنى فإنها تلعب دوراً مهماً في البنية التحتية. وعلى أي حال فالإنتاج الزراعي أيضاً لا يعتمد على التقانة فقط بالمعنى المحدود بل على النقل أيضاً (وعلى سبيل المثال، على بناء الطرق الرومانية)، وعلى أساليب تربية النبات وتوزيعه، وعلى التنظيم والأفراد العاملين كذلك.

على الرغم من هذه التساؤلات المبررة حول طبيعة التطورات الإقطاعية، فإن المسار العريض، مع ذلك، للتاريخ الإنساني قد تم تتبعه من العلماء الغربيين على أساس ما حدث في جزئهم من أوروبة. فالمرحلة الكلاسيكية والإقطاع جزء من سلسلة سببية فريدة تقود إلى الرأسمالية الغربية. وكل شيء وراء ذلك، كان بحسب تعبير ماركس «استثنائية آسيوية». ولدى النظر إلى الحالة من منظور عالمي أوسع، فإن المؤكد هو أن الغرب هو الذي كان «استثنائياً» في هذه المرحلة. لقد عانى الغرب ما يوافق الجميع على أنه كان «انهياراً كارثياً» لم يتم التغلب عليه إلا ببطء فقط في العديد من المجالات. والمؤرخ أندرسون، مثل مؤلفين آخرين من أمثال لين وايت، يشدد على التقدمات الفنية التي صُنِعت في المرحلة القروسطية، والتي يقابلها (وهو أمر مشكوك فيه) مع الاقتصاد «الراكد» لا في آسيا بل في الأزمنة الرومانية كذلك. وهو يعلق، على سبيل المثال، على حقيقة أنه في الوقت الذي تبنّى فيه الرومان طاحونة الماء من فلسطين ومن ثم من آسيا، لم يعملوا أي استخدام عام بها (على الرغم من وجود دليل جديد عن استخدام أوسع لها). كان الماء عنصراً تم تسخيره بالتدريج فقط على مر الزمان في كل من الشرق والغرب معاً. وقد قام الرومان بالتأكيد بحركات مهمة على طول ذلك الدرب، مع القنوات، والتدفئة تحت المباني، والأنظمة المعقدة للإمداد بالماء كما في أفامية في سورية أو قناة بونت دو غارد في المقاطعة في فرنسا. ويبدو

أن التركيـز على التقانة الزراعية فقط بمعنى محدود هو نظر محدود من الاقتصـاد السياسـي، وهي تقانة لم تكن فيها روما، على أي حال، ولا بأي شكل راكدة حين ينظر المرء في إدخال المحاصـيل وتوسـيعها، واسـتخدام طواحين المـاء، والنجاح الإجمالي لنظامهم المنتج.

وأما بالنسبة إلى الطبيعة التقدمية للمجتمع الأوروبي في أثناء المرحلة الإقطاعية، فإن إنتاجية الزراعة الغربية تحسـنت على نحو لا شـك فيه على مر الزمان ولكن من نقطـة انطلاق منخفضـة. ومـع ذلك، لم تكن أبـداً ولا من بعيد منتجة بالقدر نفسـه مثل الزراعة المروية في الشـرق الأدنى، ولا في شمال إفريقية وإسبانيا الجنوبية، وأقل بكثير من الشرق الأقصى،[70] الذي كانت فيه الصين «مع مجيء القرن الثالث عشر قد وصلت، لذلك، إلى ما كان يحتمل أنه أكثر زراعة متقدمة في العالم، مع كون الهند المنافـس المنظور الوحيـد».[71] بل إن بعضـهم تحدث عن «ثورة خضـراء» في المملكة الوسـطى مع مجيء القرن السـادس من العصـر العام، وآخرون وضـعوا التاريخ بعد ذلك[72]. في أوروبة، تحسـنت الزراعة فعلاً بين القرنين الثامن والثاني عشـر. ولكن كم تحسـنت؟ هناك اختلاف جذري في الرأي بين أولئك الذين ينحون نحو أندرسـون وهيلتـون، الذين يعتبرونه تطوراً «تقدمياً» إلى درجة عالية، وبين آخرين ممن هم أقل تأثراً بإنجازاتها.

حرب الخيالة

فيما يختص بوسـائل التدمير لا وسـائل الإنتاج أو الاتصالات، كان تطور الإقطاع في أوروبـة قد ارتبط أيضـاً بمجـيء فن حرب الخيالـة.[73] القتال بالخيل وصـل في وقـت أبكر بكثير مما يقره معظم المؤرخين بوصـفه إقطاعيـاً، وذلك لأنهم كانوا أكثر اهتمامـاً بمجموعة مختلفة من التغيرات السياسـية والاقتصـادية. ذلك الشـكل من

(70) من أجل الإسهام الإسلامي في الزراعة، انظر واطسون **1983** وغليك **1996**.
(71) إلفن **1973**: **129**.
(72) هوبسون **2004**: **56**.
(73) وايت **1962**، غودي **1971**.

القتال، وفرسانه المرتبطون به، كان نتيجة لأحداث عالمية. فقد عانت أوروبة تحديات عديدة من جبهتها من السهوب الشرقية بين عامي 370 و 1000 قبل العصر العام وخبرت موجات كثيفة من الهجرة الآسيوية نتيجة لاضطرابات بعيدة بعدَ الصين(74). إن تغلغل الآفار إلى داخل القارة كان يعني أن عدداً من الشعوب الجرمانية قد أزيحت من مواقعها إلى إيطاليا، وإسبانيا، وبلاد الغول (الغال)، وإنجلترا، في حين احتل السلاف الكثير من دول البلقان. وكان أحد ردود فعل الحكام رداً عسكرياً، وهو ظهور خيالة الصدمة مستفيدة من استخدام الرِّكاب الشرقي الذي يمكِّن الفارس الراكب من أن يقاتل وهو يركب في السرج برمح أو بسيف. ويرى المؤرخون الغربيون في الغالب هذه الخيالة بوصفها اختراع شارل مارتل في معركة بواتييه في العام 733، وهي التي أدت إلى نصر كان المؤرخون مقتنعين فيه بالملحمة وبالأسطورة، نصر كان قد أنقذ أوروبة من المسلمين الوثنيين*. وفي الحقيقة، بالنسبة إلى المسلمين كانت تلك الحملة أصغر بكثير من غارة صغيرة(75). فهم أنفسهم كانوا أكثر اهتماماً بصدهم المعاصر عن القسطنطينية. وعلى كل حال فإن أساسيات التقانة العسكرية الجديدة التي يفترض أنها أنقذت أوروبة جاءت أيضاً من الشرق.

كان الرِّكاب بالتأكيد معروفاً في الصين في القرن الثالث من العصر العام، حيث كان يصنع من البرونز ومن الحديد الزهر. واستخدمت خيالة الصدمة الراكبة من جيوش الفرس والبيزنطيين ومن الجيوش الإسلامية كذلك، في حين ظهر «الجنود الخيالة الذين يطلقون السهام» في الشرق الأدنى قبل عدة قرون. وجميع أشكال فنون حرب الخيالة المتخصصة تتطلب نفقة كبيرة على المعدات(76)، وهذا يوحي ضمناً أن الالتزام الغالي الثمن لتوفير خيالة الصدمة يكمن في أساس النظام الإقطاعي. فالمقاتلون الخيالة احتاجوا إلى تعويض تكاليفهم إما من الغنائم أو من الفلاحين المحليين الذين كان الخيالة يزعمون أنهم يدافعون عنهم. وهذا التوقع كان موجوداً

(74) هوبسون **2004**: **105**.

* هكذا زعموا !! فالإسلام جاء برسالة التوحيد الخالص، وذلك لا يخفى على القارئ العربي مسيحياً كان أو مسلماً. أما ما ورد هنا فهو رأي المؤلف، وهو مسؤول عنه، ولا يخفى على ذي عقل تهافته. (المراجع).

(75) غودي **2003** ب: **23 ـ 4**.

(76) غودي **1971**: **47**.

أيضاً بين فرسان ملاك الأراضي الحاكمين من الغونجا في إفريقية الغربية ولكن هيمنتهم كانت محدودة أكثر بالنظر إلى أن التعويض كان يجب أن يكون في غنائم الحرب لا في عائدات الفلاحين، وفي الحقيقة فقد جادلت أنا ضد التماهي مع «الإقطاع» الأوروبي نظراً إلى أن الإنتاج بالمجرفة الممسوكة باليد، بوصفه متميزاً عن المحراث المجرور بالثور أو بالحصان، أنتج القليل أو أنتج من دون «فائض» لا للفلاحين أنفسهم ولا لحكامهم. ولكن كان هناك مع ذلك بعض المقارنات التي يجب عملها، في الأساليب الفنية، وفي المساندة، وفي المواقف.

والخلاصة، يجب علينا ألا نقبل المرحلة القروسطية في أوروبة بوصفها مرحلة «تقدمية» في تقويم تطور المجتمع، على الرغم من أن الكثير من التفكير الأوروبي سيرغب إلينا أن نفعل ذلك[77]. ذلك العدد يشمل أولئك الموافقين على نظرية تطور من خمس مراحل في المجتمع الإنساني، «الجمعي» أو «القبلي»، والآسيوي، والقديم، والإقطاعي، والبورجوازي (الرأسمالية)[78]، المراحل التي يُنظر إليها بوصفها بالضرورة تسير قدماً من مرحلة إلى أخرى. و«المرحلة القديمة» هي «تاريخ مدن تأسست على ... الزراعة»، وفيها يسود الاقتصاد باستخدام الرقيق، على الرغم من أنها كانت تملك قلة من التجار أيضاً. ولكن الإقطاع كان نتيجة تالية لتلك الحالة على الرغم من أنه لا يكاد يمثل تقدماً لأوروبة على آسيا.

في أثناء المرحلة القروسطية كانت هناك بالتأكيد تحسينات في نوعية الحياة، ولكن أن ينظر إلى الإقطاع بوصفه تقدمياً بالمقارنة مع الإنتاج المروي، والمدن المستمرة، وتطور الثقافات في الشرق الأدنى والأقصى، يبدو نظراً خاطئاً حادَ عن الهدف. إن الميزة الغربية لم تُظهر نفسها في الحقيقة إلا في ما بعد عصر النهضة مستندة إلى الصناعة وإلى الإنجازات التجارية للمدن الإيطالية، وبالدرجة الأولى في المنسوجات، وذلك لأنها كانت هي المدن التي أشارت في أوروبة إلى الطريق إلى الرأسمالية الصناعية والتمويل إضافة إلى الإشارة سلفاً في المعرفة وفي الأنشطة الجمالية. هذا

(77) في استخدام تعبير «تقدمي»، أشير في هذا السياق بشكل جوهري إلى التقدم التقاني الذي هو قابل مثلما اقترحت أنا لبعض القياس.

(78) هوبسباوم **1964**: **38**.

التقدم استقر على تغيرات لا في أسلوب الإنتاج فقط بل في نمط الاتصالات أيضاً، مع الوصول المتأخر للمطبعة وللورق، وكلاهما في نهاية الأمر من الصين ولكنهما الآن مستخدمان باستخدام الكتابة الأبجدية.

انتعاش التجارة والصناعة

لقد كشف عملُ مؤرخي الطب المرحلةَ الأولى في حيازة العلم العربي من قِبَل الأطباء الكارولينجيين في أوروبة، وهو اكتساب عكَس إعادة تأسيس تجارة المسافة الطويلة في البحر الأبيض المتوسط وقد أثر ذلك أكثر مما أثر الاقتصاد وحده. وكان هذا جزءاً من إعادة ولادة أوسع دعيت باسم النهضة الكارولينجية التي شملت لا الزيادة في المعرفة وبناء المدارس وحسب بل شملت أيضاً تطور التجارة والصناعات: «إن نظرة على واردات الحرير توضح القضية بطريقة تتيح قياساً متقطعاً بالكميات ولكنه قياس مُعلِمٌ»[79]. وبدأت التجارة في الحقيقة تزداد سرعة في أوروبة مع المشاريع التجارية المتبادلة مع شرق حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي بدأت في نهاية القرن الثامن ولكنها لم تصل مستوى مهماً إلا مع مجيء القرن العاشر والحادي عشر فقط، وذلك «من خلال إسراع التجارة بين البندقية وإيطاليا الجنوبية من جهة وبين بلاد الشرق الأدنى من جهة أخرى»[80]. إن تجارة البحر الأبيض المتوسط مع الغرب عندئذ بدأت عملياتها (وكانت قد استمرت بين الموانئ الشرقية وموانئ شمال إفريقية)، وهو تجديد رآه بعضهم بوصفه «الأصول» نفسها للرأسمالية. وقد كانت كذلك، إلى حد كبير، بالنسبة إلى الغرب في القرون الوسطى. وذلك لأن توسيع التجارة كان يعني إعادة إقامة العلاقات مع المراكز التجارية العظيمة من شرق البحر الأبيض المتوسط، مع القسطنطينية والإسكندرية، ومع العديد من المراكز التي هي أصغر من تلك، ولكن ما من واحدة منها كانت قد عانت نفس النوع من الانهيار مثل الذي عانته البلدات في الغرب، وكان الاقتصاد التجاري قد تأسس فيها منذ عهد طويل. إن تلك الاتصالات

(79) ماك كورميك **2001**: **23**.

(80) سليتثر فان باث **1963**: **34**

مهـدت الطريق لتعافي أوروبة البطـيء، وجلبت فائدة منتجات الرفاهية إضـافة إلى فائـدة المزيد من منتجات الاسـتخدام اليومـي كذلك، وفائدة التحسـينات التقانية، والمعرفة الكلاسيكية، والتأثيرات الأدبية والعلمية.

التجـار التابعون لغيرهم عملـوا للبيوتات الدينية الكبـيرة وللأملاك العقارية الكبيرة في المرحلة الكارولينجية، والتجار المستقلون عملوا في الاقتصاد الحضري. وهكذا فالتجارة أدت إلى إحياء بلدات عديدة في إيطاليا التي وفرت مركزاً مختلفاً تمامـاً عن المركز الذي يدعى «الاقتصـاد الطبيعـي» في أوروبة الكارولينجية حيث يقـال إن الإقطاع قد تطـور. إن البلدات كانت قد انهارت انهيـاراً مؤثراً في أوروبة الغربيـة، ولكـن ليس في الشـرق، والآن، وقـد نشـطتها التجارة مع الشـرق، فقد انتعشـت. ثم بدأت التجارة في أوروبة بعدئذ تتسـارع عند نهايـة القرن الثامن، لا على طول الطريق الشمالي في البلطيق، عبر روسيا وإلى إيران فقط، بل في البحر الأبيض المتوسـط نفسـه، وفيـه بدأت البهـارات (والأدوية)، والبخـور، والحرائر تسـتبدل بالصوف، والفرو، والقصدير، والسـيوف الفرانكية، وإنما بالأرقاء على وجه الخصـوص. وكان هؤلاء قد صـاروا واحداً من أهم صادرات أوروبة، واستمر ذلـك حتى المرحلة التركية. وبهذه الطريقة، «وصـلت عوالم أوروبة الصـغيرة إلى أن تربط بعوالم الاقتصـادات الإسـلامية الكبرى»[81] إن «صعود الإسلام والدمج الاقتصادي غيَّرا طبيعة اقتصاد أوروبي ناشئ»[82].

في إنكلترا القروسطية، اعتمدت التجارة فيما وراء البحار اعتماداً كبيراً جداً على إنتاج الصوف والقماش وتصديره إلى أوروبة، ولم تكن أعظم الأرباح في الصنع وإنما في الأنشـطة المرتبطة به، تجارة المسافات الطويلة والربا. وصارت صناعة المنسوجات ذات أهمية مركزية لنمو الاقتصـاد الأوروبي، ولإحياء وتوسـيع أنشطته الثقافية التي كانت تسـتند إليه في نجاحها، وكان ذلك بشـكل ملحوظ للغاية في عصـر النهضـة. وأول ما كان يجب أن يؤسس هو الصناعة الصوفية المحلية. ثم تبع ذلك الحرير، وفي

(81) ماك كورميك **2001**: **797**.

(82) ماك كورميك **2001**: **718**.

البداية كان يستورد ثم صار لاحقاً يصنع محلياً، وأخيراً جاء القطن، ومرة أخرى كان يستورد، وبعدئذ ينسج في أوروبة، وهو الذي يشكل الأساس الحقيقي للثورة الصناعية في إنكلترا. وفي شكل مبكر من الإنتاج الصناعي انتشر الحرير من الصين إلى العالم الإسلامي ورسخ له جذوراً في مدينة برصة في تركيا. وهناك أيضاً، كما في الغرب، كان القطن الهندي موضع تقدير كبير جداً، وحجم وارداته أدى إلى نشوء شكاو، مشابهة للشكاوى ضد الحرير، حول تدفق كميات الذهب أو الفضة المطلوبة لشرائه[83]. وذلك لأن التجارة الشرقية لم تكن ببساطة مسألة «باعة متجولين»[84] مثلما جزم بعضهم، ولكنها كانت مسألة واردات وصادرات على نطاق واسع، كانت مشروعاً تجارياً كبيراً. وذلك الاستيراد الضخم أدى في نهاية المطاف إلى الإنتاج المحلي للقطن في كل من برصة وحلب، بتكييف تقليدٍ للتصميمات الهندية، مثلما سبق أن عُمل مع آجر مدينة إزنيك المشهورة في تركيا، الذي نسخ الآجر الصيني[85].

كان الصوف في البداية يُصَدّر مادة خاماً، وصار بعد ذلك قماشاً، وفي النهاية لعب دوراً مهماً في التجارة مع الشرق الأدنى. وكانت المنسوجات الصوفية قطاع النمو الرئيس في المصانع في الغرب، وتضاعفت الإنتاجية فيه «ربما أكثر من ثلاثة أضعاف... مع النول الأفقي ذي المدواس»[86]. وكان إنتاج القماش قد تحسن تحسناً عظيماً مع هذا النول الجديد، الذي ظهر الشكل الأول منه في أوروبة في القرن العاشر. وكان هذا النوع قد عرف منذ عهد طويل في الشرق، من مرحلة شانغ في الصين. ومثل ذلك أيضاً عُرِفت أدوات اللف المعقدة للخيط وهي الأدوات التي يبدو أنها وفرت الأساس، في وقت لاحق متأخر كثيراً، لآلات لف الحرير المدفوعة بالماء في مدينة لوكا وبعد ذلك في مدينة بولونيا[87].

لقد خضع إنتاج الحرير لتطور ملحوظ في الصين، قبل وقت بعيد من تطور العمليات الآلية في إيطاليا، وفيما بعد في بريطانيا، مع المنسوجات الأخرى. ويصف

(83) إنالسيك 1994: 354 ـ 5.
(84) ستينغارد 1973.
(85) إنالسيك 1994: 354 ـ 5.
(86) أندرسون 1974 آ: 191.
(87) إلفين 1973: 196، بوني 2001 آ و ب.

إلفين آلة غزل قنب تدار بالماء وكانت مبنية على أساس آلة أخرى مستخدمة في شمال سونغ من أجل لف الحرير ووضعه على بكرة باستخدام مِدّواس، وسحب عدد من الخيوط من حوض من ماء مغلي كانت شرانق دود القز مغموسة فيه[88]. وفي القرن الثالث عشر جرى تكييف هذه الآلة لخيط القنب وأديرت بالحيوانات أو بالماء. ويقارنها إلفين بآلات أواخر القرن السابع عشر، ومطلع القرن الثامن عشر، آلات غزل الكتان والحرير المشروحة في موسوعة ديدرو، ويعقب بأن وجوه التشابه لافتة للنظر إلى درجة تكون معها «الشكوك بوجود أصل أخير صيني، ربما من خلال آلة الحياكة الإيطالية (filatorium) الشبكية من أجل غزل الحرير، شكوكاً لا تقاوم تقريباً»[89]. وبكلمات أخرى لم يكن إنتاج الحرير فقط هو الذي بدأ في الصين بل مكننته أيضاً، وتم توفيرها في معامل المنسوجات في أوروبة التي كانت تتصف بالقيام بعملية «بديل المستورَد» لكل من الحرير والقطن.

إن التطورات في صناعة المنسوجات كانت مركزية في إحياء التجارة مع أوروبة، في كل من تصدير القماش الصوفي واستيراد الحرير، الذي كان يستبدل به في الغالب في الشرق الأدنى. وكان إنتاج كلا النوعين يلقى المساعدة من الحركة نحو المكننة ونحو التصنيع أيضاً. وفي أوروبة بدأ استخدام الآلات المتحركة بالماء في صناعة النسيج في إيطاليا في مقاطعة الصوف من أبروزي في القرن العاشر، وهناك استخدم الماء لتشغيل مطارق ضخمة لضرب لبّاد الصوف،[90] وهي عملية يحتمل أيضاً أن تكون قد استُمِدت في الأصل من الصين[91]. وبلدة براتو، المجاورة لفلورنسة (لم يكن إنتاجهما مميزاً دائماً في الخارج) اعتمدت على تطور القنوات الرومانية وبرك كبيرة للمعامل (gore) من أجل غسيل ومعالجة الصوف ومن أجل الآلات التي تدار مائياً.

لقد ظهرت صناعة النسيج في براتو في القرن الثاني عشر، مستندة إلى مياه وافرة من نهر بيسينزيو. وكانت مناسبة بشكل خاص بصفتها مكان إكمال الصوف بسبب

(88) إلفين **1973**: **195**.

(89) إلفين **1973**: **198**.

(90) انظر دوهاميل دو مونكو إل لانيولي، **1776**.

(91) نيدهام **2004**: **223**، يشير إلى الطارق المشغلة بالطاقة المائية.

توافر صلصال القصَّار في المنطقة. ونحن نجد في وقت مبكر من ذلك القرن سجلات للقماش الصوفي الذي يجري تجفيفه على طول الخنادق حول الجدران. وفي القرن الثاني عشر أدى التطور في التصنيع، الذي كان قد تم في أماكن أخرى في أوراسيا، إلى التحول من الإنتاج المحلي إلى ما يوصف بالإنتاج الصناعي. والتجارة النشيطة في القماش عَنَت أنه كان يوجد العديد من صيارفة النقود في البلدة مع أن النشاط المصرفي الكامل كان موجوداً في نهاية القرن فقط. ومع حلول العام 1248 نظم تجار الصوف والبانيولي (pannaioli) مؤسساتهم الخاصة، التي ضمت بعض المهاجرين من مدينة لوكا ومن أجزاء من منطقة لومباردي المنتجة للصوف[92]. وفي العام 1281 كان هناك تاجر من مدينة براتو قد تاجر من قَبلُ بالحرير وفرو حيوان القاقوم في بيرا، الحي الفرانكي من القسطنطينية الذي نظمه الجنَويّون، لأن تجارة الصوف والحرير، كانت مركزية للتبادلات الأوروبية وتبادلات الشرق الأدنى. ومع نهاية القرن الثاني عشر كان التجار يذهبون إلى معارض مدينة شامبين وفي القرن الثالث عشر إلى البلاط البابوي في آفينيون. وفي نهاية ذلك القرن كان هناك تاجر آخر من مدينة براتو، وكان هو الذي يعمل جابياً للضرائب للملك الفرنسي والذي ألهم بوكاسيو أن يكتب القصة الافتتاحية للكتاب ديكاميرون (1358)[93]. وكانت الأعمال البنكية والمنسوجات في الغالب مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في الغالب، هنا مثلما كانت في أي مكان آخر، وفي الهند على سبيل المثال.

ومع حلول القرن الثالث عشر كان هناك سبعة وثلاثون معملاً في براتو استُخدِمت من أجل معالجة الحبوب والأنسجة معاً. ويعزى الفضل في التوسع الكبير لصناعة الصوف في تلك المدينة إلى فرانسيسكو دي ماركو داتيني (1335ـ 1410) الذي يقف تمثاله في مركز الميدان الموجود أمام دار البلدية. وقد ترك داتيني كميات ضخمة من الرسائل ومن كتب الحسابات التي اكتُشِفت محفوظة في الجدران في بيته وهي توفر فهرساً كشافاً لمدى العلم التجاري. لم يكن له أطفال، ولذلك ترك ثروته لمؤسسة

(92) كاردیني 2000: 38.

(93) انظر أيضاً ا. أوريغو 1984 [1957] تاجر براتو: الحياة اليومية في مدينة إيطالية في القرون الوسطى، هاموندزوروث: بنغوين.

اعتنت بالفقراء. وفي سفرياته ذهب إلى آفينيون حين كان البلاط البابوي (وهو سوق كبير للمنسوجات) قائماً هناك وعاد ليبني مصنعاً يعالج كل مرحلة من مراحل الإنتاج ومن ضمنها الصباغة. إن تطور صناعة النسيج والتجارة المتعلقة بها حدثت في نفس الوقت الذي حدثت فيه محاسبة مسك دفاتر الحسابات في إيطاليا، فأحدهما احتاج إلى الآخر. وهكذا فمدينة براتو نفسها كانت مسكونة بالمحاسبين، والمحامين، والعاملين بالبيع والشراء إضافة إلى التجار الناجحين من أمثال داتيني.

وتجار الصوف لم يصنعوا المنسوجات فقط، بل قاموا أيضاً، بالصباغة والاستكمال للصوف وللقماش المجلوب من أماكن أخرى، من لومباردي ومن إنكلترا التي كانت تنتج فيها أفضل نوعية من الصوف والتي انعكست فيها أنشطة التجار والمصرفيين العاملين على وجه الخصوص داخل تجارة الصوف في اسم شارع لومبارد في مركز مدينة لندن. كان هؤلاء أول مصرفيين دوليين في تلك المدينة. الصوف الإنجليزي زُوِّدت به التجارة القارية وأدى ذلك إلى رفاهية لافتة للنظر في أنغليا الشرقية، مع «كنائس الصوف» الخيالية فيها، وكانت هي مقر كيس الصوف الذي يجلس عليه تقليدياً وزير المال والاقتصاد. وكان الصوف يصدر إلى منطقة الفلاندرز، وبشكل رئيس إلى مدينة بروجيس حيث كان يستخدمه النساجون الفلمنكيون الذين أغنوا البلدة بالمباني وبالنشاط الفني، وكانوا هم السبب في نشوء عصر النهضة الفلمنكية في القرن الرابع عشر. وفي منطقة تسكانيا كانت التجارة بالمنسوجات هي التي أرست القواعد التي قامت عليها الانتصارات الفنية لعصر النهضة. وهذه الأنشطة بدأت مع الرسامين (الأنوار الأولى) من أواخر القرن الثاني عشر والثالث عشر، وهو الوقت نفسه بالضبط الذي كانت تجارة الصوف قد انطلقت فيه، وكانت المحاسبة الأوروبية قد تطورت فيه. وآل المديتشي أنفسهم تجار منسوجات ومصرفيون أيضاً مع إقامة في منطقة الصوف من منطقة آبروتزي بالقرب من مدينة أكويلا، وكان لهم اتصالات وثيقة مع مدينة براتو التي بنوا فيها كنيسة القديسة ماريا ديل كارسيرا بالقرب من القلعة.

ما كان حاسماً في إحياء اقتصاد العصور الوسطى هو التبادل، ومن ضمنه تبادل بين المسافات الطويلة، وخصوصاً في البحر الأبيض المتوسط، وهذا التبادل بدوره قام

بالتحريض على الإنتاج. «إن الاقتصاد الحضري للعصور الوسطى كان طوال الوقت اقتصاداً لا يمكن فصله عن النقل والتبادل البحريين»[94]. كان العرب قد هيمنوا على البحر الداخلي في السنوات الأولى من توسعهم، ولكنه كان قد أخلي جزئياً من الأساطيل الإسلامية في القرن الحادي عشر، في وقت الحملة الصليبية الأولى تقريباً ووقت افتتاح الطريق الأطلسي من البحر الأبيض المتوسط إلى القناة من قِبَل الأسطول الإيطالي. وغير مجيء الأتراك ذلك الموقف وصارت بحريتهم عاملاً مهماً على الأقل إلى حين هزيمتهم في معركة ليبانتو (1571). ولكن التبادل بقي حاسماً للتجديد لا للاقتصاد فقط، ولكن للمعرفة وللأفكار أيضاً.

أنوع أخرى من الإقطاع؟

بعض العلماء الأوروبيين، وقد استحوذت فكرة الإقطاع على أذهانهم، فتشوا عن وجوده أو في الحقيقة فتشوا عن غيابه في بقية العالم. بحث عنه كولبورن في آسيا، وخصوصاً في اليابان[95]، وآخرون وجدوه في قلب إفريقية[96]. وبالنسبة إلى هؤلاء العلماء، فقد كان أي نظام حكم غير مركزي بشكل غامض متاحاً للنظر (ومعظم أنظمة الحكم تبدي قدراً من الحكم الذاتي المحلي مثلما هو بين المركز والطرف). وبشكل أكثر تحديداً، فإنهم قد بحثوا عن الالتزام العسكري المتصل بملكية الأرض. ومرة أخرى لم يكن من الصعب جداً أن يجدوا ذلك. وهكذا ففي بعض الحالات صارت فكرة الإقطاع مفروضة على أنظمة الحكم غير الأوروبية كما هو في إفريقية[97]. ومع ذلك، فإن البحث عن الإقطاع الشامل بحث خاطئ، وذلك لأنه في الوقت الذي تكون فيه الظروف السياسية التي ينظر إليها عموماً بوصفها إقطاعية ظروفاً واسعة الانتشار، فإن المجتمع الأوروبي والآسيوي كان قائماً على زراعة المحراث التي ولدت نظاماً مختلفاً جداً من حيازة الأرض عن ذلك النظام في إفريقية.

(94) سليتشر فان باث 1963: 193.

(95) كولبورن 1956.

(96) راتاري 1923.

(97) غودي 1971.

إحدى المشكلات مع وجهة النظر الأوسع، وغير المحدودة عن الإقطاع، هي كيف تُشرح الحراكية الدينامية الفريدة الظاهرة في المسرح الأوروبي. «ما من مؤرخ زعم حتى الآن أن الرأسمالية الصناعية تطورت تطوراً تلقائياً في أي مكان آخر باستثناء أوروبة وامتدادها الأمريكي»[98]. وتعتقد وجهة النظر هذه أن أوروبة، بسبب التشكل الاجتماعي المبكر، كسبت «أسبقيتها الاقتصادية» التي قادت على نحو فريد إلى الثورة الصناعية، وإلى التحول التالي للمجتمعات في كل مكان. إن الالتزام «بالاستثنائية الغربية»، وبالمغزى الفريد للخط المباشر من التقدم بين المرحلة الكلاسيكية وبين الرأسمالية من خلال الإقطاع، يحرف التاريخ في اتجاه معين. ونحن نحتاج إلى أن ندرس أن أسبقية القرن التاسع عشر (أو أبكر) لا تعود بالضرورة بأي طريق سببيٍّة إلى مرحلة القرون الوسطى، إلى إقطاع فريد عديم النظير. وفي الحقيقة، كيف يمكن لنظرية الفرادة المبكرة أن تتصالح مع أفكار علماء الصين عن «براعم الرأسمالية» تحت ما يدعوه إلفين نظام الضيعة الإقطاعي الزراعي (ويدعوه نيدهام «إقطاعاً بيروقراطياً») أو مع أفكار نهرو وآخرين بشأن كون طريق الهند إلى الرأسمالية قد سدها الغزو الاستعماري؟ وكيف يمكن أن تتصالح مع رأي أولئك العلماء من أمثال بوميرانز وبراي اللذين يريان أجزاء من الصين ومن «أوروبة» كفرسي رهان متساويين اقتصادياً وثقافياً حتى نهاية القرن الثامن عشر؟

ومع أننا صرفنا النظر عن فكرة إقطاع إفريقي بسبب التباين الكبير في أنظمة الإنتاج، فإن الحالة في آسيا كانت مختلفة، فقد كانت هذه المجتمعات تمتلك أنماطاً معقدة للإنتاج. وفكرة «براعم الرأسمالية» في آسيا اقترحها بعضهم وأنكرها إنكاراً شديداً آخرون كثيرون من دعاة المركزية الأوروبية التقليديين. المؤرخ الشاب الروسي كوفاليفسكي، النظير لماركس، جادل في أن إقطاعاً من نوع ما ظهر في الهند، وهو اقتراح رفضه كل من ماركس وآندرسون مقترحين أنه أهمل الحالة السياسية والقانونية المختلفة في أوروبة. وهناك شيء ما يجب أن يقال بالنسبة إلى وجهتي النظر معاً. الإقطاع الأوروبي كان فريداً من نوعه طبعاً، مثلما تكون كل التشكيلات الاجتماعية، ومع ذلك فإن علاقات الملكية في أنظمة الحكم المختلفة تلك تمتلك

(98) آندرسون **1974** آ: **402**.

فعلاً شيئاً ما مشتركاً فيما بينها. وهذه هي الحالة التي سيكون فيها تكوين الشبكة السوسيولوجية مفيداً، في محاولة لإظهار أي العناصر من «الإقطاع» كانت حاضرة أو غائبة في المناطق المختلفة. والسؤال الحاسم هو هل أسهمت أية ملامح فريدة في أوروبة بطريقة مهمة في ظهور الرأسمالية الصناعية؟ ذلك هو المفترض في العديد من المناقشات «التحولية» لأولئك الذين يساندون «الاستثنائية الغربية» ولكن هل تستند هذه المناقشات إلى أي شيء أكثر من الأسبقية الزمنية؟

معظم العلماء يرون الإقطاع مرحلة جوهرية لتطور الرأسمالية ولذلك فهي محدودة بأوروبة. فآندرسون على سبيل المثال يرى أنه ما من مكان آخر خارج تلك القارة (ربما باستثناء اليابان) كان يوجد فيه مرحلة إقطاعية وكان يمكن أن تتطور إلى رأسمالية. والإقطاع في أوروبة فعل ذلك، والسبب، مثلما رأينا في مناقشة المرحلة الكلاسيكية، هو أن الإقطاع كان يُعتبر أنه يستند من بعض الوجوه إلى «النظام الجرماني» الذي كان يتصف بتجميع بيوت منفصلة ذات مزارع، وهي لذلك تتضمن احتمالات من أجل التحول إلى الفردية، «التفريد»، أكبر من احتمالات النظام القديم الذي كان فيه الأفراد ممثلين للكيان السياسي، الكومنولث، كما هي الحال في مؤسسة تجارية. وكانت الحالة مشابهة في المجتمعات التي كان لديها زراعة كثيفة، وتعيش في مستوطنات مغلقة وتشارك في العمل الجماعي. والكثيرون من العلماء المتصفين بعمق التفكير رأوا هذه الصفة الغامضة، أي الفردية، بوصفها ملمحاً جوهرياً من رأسمالية مشاريع المخاطر الاستثمارية في مقابل «الجماعية» السابقة، وبوصفها ملمحاً من الإسهامات الحاسمة التي صنعها الإقطاع لتطوير الرأسمالية في أوروبة. وهو رأي سوف ننازع نحن فيه لاحقاً. ففي حالة آندرسون يُنظر إلى الأسلوب الإقطاعي للإنتاج بوصفه ناشئاً عن مجيء كل من موروثات الأسلوبين السابقين أسلوب الأرقاء والأسلوب القبَلي معاً ـ «جمع ملكية الأرض الزراعية الواسعة النطاق المحكومة بطبقة مستغلة، مع الإنتاج الصغير النطاق من فلاحين مرتبطين»[99]. والطبقة الأولى كان يُظن أنها تسمح بنمو بلدات ذات حكم ذاتي «في الأماكن المحصورة» إضافة إلى كنيسة منفصلة ونظام ملكية عقارية[100]، موفرة بذلك «تجزئة السيادة».

(99) آندرسون **1974** ب: **408**.

(100) آندرسون **1974** ب: **410**.

وهكـذا فالنتيجـة الإقطاعية كان يمكن أن تحدث في غـرب أوروبة فقط. ولم تكن إفريقية وآسـيا فقط تمتلكان أنظمة حكم مختلفة، بل أوروبة الشـرقية أيضـاً. وكانت الحالة أقل وضـوحاً في بيزنطة التي كانت متصفة بتناقض مبكر بين الأجزاء الغربية والأجزاء الشـرقية مـن الإمبراطورية الرومانية، وكان آندرسـون ينظـر إلى التطور اللاحـق الناتج عن ذلك، علـى كل حال، في التعابير التالية: «إن الأشـكال الإقطاعية البيزنطيـة المتأخرة كانت هـي النتيجة النهاية لتفكيك علماني لسياسـة إمبراطورية موحدة» في حين كان الإقطاع الغربي «إعادة تركيب حراكي دينامي لأسـلوبين سابقين منحلـين من أسـاليب الإنتاج [القبلي والـرق]، في تركيب جديد هو الـذي قُدّر له أن يطلق قوى إنتاجية على نطاق غير مسبوق »[101]. وهو يجادل في أن العملية في أحسن الظـروف في بيزنطة «أطلقت فوراناً فكرياً معيناً» ولكن التجارة في العاصـمة كان قد «استولى» عليها التجار الإيطاليون لا التجار المحليين. وفي الحقيقة، مع ذلك، فالتجارة في القسـطنطينية شـملت كلاً من المحليـين والأجانب في طبيعتهـا الحقيقية (كما في البندقية أو في لندن)، وكان ذلك يصـدق أكثر أيضـاً على برصـه والمدن الأخرى في الشرق الأدنى.

وبشكل عام، عدت بيزنطة من الناحية الاقتصادية راكدة في الزراعة وفي الصناعة (باستثناء إدخال بعض المحاصيل الجديدة والاستعمال الأوسع لطواحين الماء). وعلى كل حـال، حـدث اختراق واحد في القسـطنطينية، وهو أن «معامـل الدولة.... تمتعت بدور احتكاري في سوق التصدير الأوروبي حتى صعود المدن الإيطالية التجارية»[102]، التي استحوذت فيما بعد على الكثير من إنتاج تلك المنطقة. بل يقال إن أسلوب معالجة الحرير في تركيا كان قد «سُـرق خلسة من الشـرق ولم يكن اكتشافاً محلياً». ولكن ما الذي كان آنئذ يشـكل اكتشافاً «محلياً» حقيقياً؟ إن العديد من الاختراعات الأساسية التي عدت حاسـمة من أجل صـعود الغرب، جاءت من الشـرق. والشـيء نفسه يمكن أن يزعم عن إنتاج الحرير في أوروبة، وهو عامل اقتصـادي كبير في عصـر النهضـة الإيطاليـة. ويقـال إن ديدان القز كانت قد هُرّبت إلى بيزنطة من الشـرق في عصـي

(101) آندرسون 1974 آ: 282 ـ 3.

(102) آندرسون 1974 آ: 275.

الرهبان النسـطوريين. وقام روجر الثاني ملك صـقلية بدوره بخطف نساجي الحرير من البلدان البيزنطية من ثيبس ومن كورينث في العام 1147. ومن هناك انتشر إنتاج الحريـر إلى لوكا في شـمال إيطاليا وحاولـت تلك البلدة ثانية إدامـة احتكار التقانة. وعلى كل حال، أُخذت ممارساتها على أيدي العمال المهاجرين إلى مدينة بولونيا التي تطورت فيها فوق ذلك أساليب أكثر تعقيداً من غزل الحرير الممكن قبل أن تنتقل هذه الأسـاليب فوق ما تقدم إلى نواح أبعد باتجاه الشـمال. ومن هناك سُـرق جزء حاسم مـن عمليـة المكننة على يدي تاجر حريـر إنكليزي في بداية الثورة الصـناعية في تلك البلاد. وحين ننظر في توصـيف تركيا بأنها قوة آسيوية متخلفة، يجب علينا أن نتذكر التشـابهات (لا التطابقات) لنظام حيازة الأرض، سواء كان يسمى نظاماً إقطاعياً أو لم يكن، ونتذكر الصـناعة النشـيطة والقطاعات التجارية في بلداتها، وخصوصـاً في أوروبة وفي البحر الأبيض المتوسط.

يبدو أن هناك اتفاقاً واسـع الانتشار على وجود اسـتثناء جزئي للزعم القائل بأن الإقطاع كان غائباً في الأجزاء الأخرى من العالم، وهو حالة اليابان، ويوافق على ذلك العديد من المؤرخين الأوروبيين[103]، ويشك المرء في أن تصوّر هذا النمط الخاص هو إسـقاط متأخر من إنجازات اليابان المبكرة في الرأسـمالية الصناعية (ويُنظر إليها في الغالب متقابلة مع خبرة الصين، وهو حكم تبين أنه سابق لأوانه على نحو واضح). اليابان، كما يزعم آندرسون، كانت قد طورت نظاماً مشابهاً لأوروبة في القرنين الرابع عشـر والخامس عشـر، وذلك على الرغم من أن ملكيتها العقارية اختلفت في أنها لم تكن امتلكت أبداً أرضـاً للتصـرف بها أو مزرعة بيت. ويجادل مع ذلك، في أن اليابان لم تنتج من نفسـها هي الرأسمالية التي يقال إنها استعارتها من أوروبة، وهذا موضع تساؤل لم يتقرر بعد. وزيادة على ما تقدم، فإن «إقطاعها» لم يوفر «حركية اقتصادية من أسـلوب الإنتـاج الإقطاعي الموجـود في أوروبة والذي أطلق العناصـر اللازمة من أجل التراكم الابتدائي لرأس المال بمعدل يشـمل القارة»[104]، ومهد السـبيل لصعود

(103) عن الإقطاع الياباني انظر أيضاً بلوخ **1961**: **446**. وبالنسبة إليه، الإقطاع نوع من المجتمع ليس محصوراً في أوروبة ـ اليابان مرت عبر مثل هذا الطور.

(104) آندرسون **1974** ب: **414 ـ 15**.

البورجوازية. وآندرسون، مثله مثل برودل، يرى الأسلوب الرأسمالي الكامل يجري إطلاقه مع وصول الثورة الصناعية فقط، وهي التي كانت قد بنيت على «ملكية الأرض المرتكزة على السوق» وعلى بورجوازية. واليابان قد تكون امتلكت الإقطاع ولكنها لم تمتلك الحكم المطلق الاستبدادي أبداً، وهو الأمر الذي يهده آندرسون في إسهام أصيل للحوار، مبشراً ممهداً جوهرياً للرأسمالية. وبناء على ذلك فهو ناقد لأولئك العلماء الذين يتبعون اتجاه بعض الكتاب وينظرون إلى الأطوال المتتابعة من التطور الاجتماعي الاقتصادي بوصفه تتابعاً شاملاً وهم بالتالي يرون الإقطاع ظاهرة تنتشر في كل أنحاء العالم[105]. وهو يفهم هذا الرأي بوصفه رد فعل ضد افتراضات التفوق الأوروبي، ولكنه يصر مع ذلك على تعريف أضيق لأسلوب الإنتاج الإقطاعي بوصفه خليطاً من ملكية الأرض الضخمة، ومعه «أنظمة قضائية ودستورية تناسب... تفصيلات خارجية، والسيادة المجزأة، والتدرج الهرمي للتابع ونظام الإقطاعة الميراثية المطلقة (fief) لا علاقة لها».

أين تقع الخصائص الفريدة المفترضة لليابان المبكرة؟ فالزراعة الإقطاعية، مثل أوروبة الغربية، كما يُزعم، ولَّدت «مستويات لافتة للنظر من الإنتاجية»[106]. ولكن الإنتاجية الزراعية، على كل حال، لم تكن بالتأكيد أكبر مما كانت عليه في المناطق الأخرى من آسيا الواقعة في مناطق أمطار المونسون، من أمثال إندونيسيا، أو جنوب الصين، أو جنوب الهند. فأنظمة الحكم هذه كانت متحضرة أيضاً تحضراً ملحوظاً وأظهرت «ملكية منتشرة للأراضي موجهة نحو السوق». لقد تاجروا بقوة مع الغرب، وخصوصاً في البهارات، وكانوا لمدة طويلة مركز نظام معقد للتبادل شمل المنسوجات من الهند إضافة إلى العديد من المستوردات «الثقافية» والمعابد السنسكريتية، والبوذية، والهندوسية وشمل مواد ذات أهمية علمانية بشكل رئيس. وعلى الرغم من مستويات الإنتاجية التي عزيت (على نحو فريد) إلى اليابان، فإن الدافع إلى الرأسمالية، كما يقال، كان قد جاء «من الخارج»، وهو رأي يتجاهل حقيقة أنه كان يوجد هنا أيضاً تطورات محلية، كما في كل مكان آخر في آسيا، في الرأسمالية التجارية على الأقل.

(105) آندرسون 1974 ب: 401.

(106) آندرسون 1974 ب: 418.

ويجادل آندرسون أن اليابان هي الاستثناء في آسيا، وفي أنها «تبنت» الرأسمالية بسهولة. وتبقى المناقشة متصفة بالمركزية الأوروبية إلى درجة كبيرة، نظراً إلى أنها لا تمنح الشرق، واليابان من جملته، إمكانية تطوير الرأسمالية ما لم تكن بالاستعارة من الغرب. وهو يعطي سبباً واحداً لعدم قدرتها على التطور بجهدها الخاص وهو غياب المرحلة الكلاسيكية. ويقترح آندرسون، في إسهامه الأصلي، أن الإقطاع الياباني، كان النتيجة لانحلال «النظام الإمبراطوري المتأثر بالصين»[107] وما ميز أوروبة لم يكن مجرد انحلال الإمبراطورية الرومانية، ولكنه «الإرث الدائم للمرحلة الكلاسيكية»،[108] أي، «دمج المرحلة الكلاسيكية والإقطاع». وهناك في أوروبة استمرت بإصرار «بقية» الحث المغناطيسي المتبقي من الأسلوب السابق، وقامت السابقة الكلاسيكية بتمهيد السبيل. وإن إعادة ولادة المرحلة الكلاسيكية أنتجت عصر النهضة في نهاية الأمر، وهو «جوهر التاريخ الأوروبي»، وبالنسبة إلى اليابان «فما من شيء قابل للمقارنة بعصر النهضة ولا بقليل من المقارنة قد لامس شطآنها»[109]. لم تكن هناك من حاجة بشكل واضح إلى إعادة الولادة إذا لم يكن هناك موت (أو انهيار). ونظراً إلى أنه لا «الإقطاع» ولا «المرحلة الكلاسيكية» قُدِّر لهما أن يوجدا في مكان آخر، فإنهما لذلك ما كان يمكن لهما أن يكونا قد اتصلا (في اندماج) خارج أوروبة.

وهذا الزعم يتعثر فوق مشكلة واضحة: ففي حين قام المؤرخون بمحاولة لتحديد خصائص الإقطاع، مهما تكن غير مرضية، فإن «المرحلة الكلاسيكية «هي في الأساس مرحلة تاريخية كان فيها الإغريق وروما مهيمنين، وهي مدة غير محددة اقتصادياً، وكانت جغرافيةً بشكل محدد إلى درجة أنها استبعدت شركاء تجاريين كباراً لها (ومنافسين)، وهم قرطاجة، والشرق الأدنى، والهند، وآسيا الوسطى.

ومع ذلك، يُنظَر إلى اليابان في الغالب بأنها تقدمُ مواز مثيل لأوروبة، وهو رأي لا يستند إلى التشابهات الرسمية بين الاثنين فقط، ولكنه يستند بشكل أهم إلى

(107) آندرسون 1974 ب: 417.
(108) آندرسون 1974 ب: 420.
(109) آندرسون 1974 ب: 416.

النتيجة. «فاليوم، في النصف الثاني من القرن العشرين، هناك منطقة كبيرة واحدة فقط خارج أوروبة، أو مستوطناتها فيما وراء البحار، هي التي حققت رأسمالية صناعية متقدمة، وهي: اليابان. إن الشروط الاجتماعية الاقتصادية المسبقة للرأسمالية اليابانية، كما أظهر البحث التاريخي الحديث بشكل كاف، تقع عميقاً في الإقطاع النيبوني* الذي أثر جداً في ماركس وفي الأوروبيين في أواخر القرن التاسع عشر[110]. ومرة أخرى هذا منظور غائي إلى درجة عالية. ففي الوقت الذي ربما كان فيه من الممكن مساندة ذلك الرأي في العام 1974، فإنه لم يبق بعد ذلك مباشرة رأياً كافياً، قد وجِد أن «البحث التاريخي الحديث»غير كاف. ومع نمو النمور الأربعة الصغيرة، وخصوصاً هونغ كونغ، والصين نفسها الآن، يتوجب على المرء أن يفك اقتران نمو الرأسمالية عن الوجود المسبق للإقطاع في آسيا (ما لم يأخذ المرء المسار الآخر، مسار جعل الإقطاع يشمل الجميع وهو مسار أقل إرضاء أيضاً). واليابان من الناحية الاقتصادية لم تبق فريدة عديمة النظير. وأنا سأجادل مع برودل، في أن فك الاقتران بين الرأسمالية والإقطاع كان ضرورياً دائماً، تماماً مثلما يجب علينا أيضاً أن نفك اقتران العلاقة بين الرأسمالية والتصنيع، لأن التصنيع قد ميز على نحو واضح أنظمة الحكم الاشتراكية والرأسمالية كذلك. فكلاهما موجود في سلسلة من المجتمعات، وهي مجتمعات أوسع في الغالب مما هو مفترض، وفعلت ذلك لعهد طويل.

في أوروبة، بدأت المسيرة نحو الرأسمالية من الإقطاع مع ما يُنظر إليه بوصفه التطور المختلف جداً للمدن تحت ما يدعوه آندرسون تجزئة الأرض إلى وحدات، (عدت «لا علاقة لها»)، وكانت المدن تمتلك «تراث البلديات». وفي الريف، كان ميراث القانون الروماني هو الميراث الذي يُزعم أنه كان قد جعل التقدم الحاسم من الملكية الخاصة المشروطة إلى الملكية الخاصة المطلقة تقدماً ممكناً[111]، ومجيء الرأسمالية متعلق

*(المترجم): نسبة إلى نيبون اسم اليابان، أرض الشمس المشرقة.

(110) آندرسون 1974 ب: 415.

(111) آندرسون 1974 ب: 424.

بهذا «النظام القانوني»، من خلال «قانون مدني مكتوب». إن إحياء القانون الروماني في مدينة بولونيا كان مترافقاً مع «إعادة الاستحواذ عملياً على كل الإرث الثقافي للعالم الكلاسيكي»[112]. ومن ضمن هذه التطورات كان ما يقال إنه مأسسة التبادل الدبلوماسي (الذي يبدو زعماً أوروبياً مركزياً على نحو خاص حين النظر إلى الصين والعالم الإسلامي) وظهور شكل من أشكال الدولة، هو الحكم المطلق الاستبدادي، الذي أنهى تجزئة الإقطاع للأراضي إلى وحدات، ومهد الطريق للرأسمالية. الحكم المطلق الاستبدادي حدث في الوقت الذي تطور فيه إنتاج السلع والتبادل، وانحلّت فيه بذلك «العلاقات الإقطاعية الأولية في الريف»[113]. ولكن مع المركزية في أوروبة، وهي مركزية غائبة على ما يفترض، في شكلها ذلك، عن الأجزاء الأخرى في العالم، وجد المرء أيضاً تعزيز المِلْكية الخاصة المطلقة، وهو ملمح آخر يُنظر إليه بوصفه شرطاً مسبقاً ضرورياً للرأسمالية.

هناك عدة مشكلات مع هذه الرواية. أولاً، إنها تأويل قانوني حرفي يحدد طبيعة القانون بالقانون المكتوب. ومن الواضح أن جميع الجماعات الإنسانية تمتلك «قانوناً» بالمعنى الواسع الذي يتضمن «القانون» العرفي، وكذلك أيضاً، فكل الجماعات تدخل في علاقات «دبلوماسية» مع جيرانها وتمتلك شكلاً ما من «الملكية الخاصة». وثانياً، لقد كان احتمال أن تكون القبائل الجرمانية أعضاء في جماعات مندمجة أكبر من احتمال كون المواطنين الرومان كذلك، ومع ذلك وعلى نحو يجمع النقيضين فإن مثل هذه العضوية هي حسب ما يفترض القاعدة «للعمل الحر» في الرأسمالية. وثالثاً، هناك المعالجة المركزية العرقية الإثنية «للفردية» التي تابعها عديدون جداً من العلماء الأوروبيين. والعديد من الناس «القبليين» ظهروا وهم يؤكدون وجودهم بصفتهم أفراداً، مثلما هو على سبيل المثال في دراسة إيفانز ـ بريتشارد الكلاسيكية لقبائل النوير في السودان. وعلى أية حال، وكما جادلت أنا في مكان آخر، فإن التنظيم الرأسمالي للعمل، في مصنع على سبيل المثال، يتطلب قمعاً للميول الفردية أكبر من

(112) آندرسون 1974 ب: 426.

(113) آندرسون 1974 ب: 429.

القمع الذي يتطلبه كل من الصيد أو الزراعة[114]. إن حياة روبنسون كروز الفرد المتوحد أو حياة المستوطن على الحدود ليست هي الخبرة المعتادة لغالبية الناس، وهي تشبه شبهاً أقرب حياة الأشكال الأولى للصيد وجمع الطعام لا الأنماط الأخيرة من الحياة. وأخيراً، فإن هذه المناقشة لإسهام الإقطاع في الرأسمالية تهمل، كما تبدو، دور البلدات (التي يعترف بها ماركس بوصفها النواة للتطورات اللاحقة)، البلدات التي نمت داخل الإقطاع وهيمنت بالتدريج على العلاقات القائمة على الريف، ولكن تاريخها يعود إلى الوراء إلى عصر البرونز، وهي التي كانت مزدهرة في مابعد المرحلة الكلاسيكية، في كل مكان تقريباً خارج أوروبة الغربية. إن ماركس ينظر فعلاً في إمكانية تطور الرأسمالية من روما أو بيزنطة، ولكنه يجادل في أن الثروة الناتجة عن التجارة والربا لم تكن بعد حتى ذلك الحين قد صارت «رأسمال». وفي الحقيقة إن الاستثمار حدث في التجارة وفي الصناعة، وفي إنتاج منسوجات الحرير وفي صناعة الورق كذلك وفي الزراعة. والتجارة والربا طبعاً كانا أيضاً جوهريين للتطورات فيما بعد، مثلما كانت طبقة الفلاحين والمنتجين الحرفيين الحضريين «الأحرار» جوهرية أيضاً. إن الاثنين هما اللذان تطورا فيما بعد إلى قوة عمل مصنَّعة.

ولذلك يُنظر إلى الإقطاع بوصفه كياناً سياسياً نُزِعت عنه المركزية وسَمح للتطورات «في المراحل الفاصلة». وذلك شجع على القليل من الحرية. والشرق، ابتداءً في الشرق الأدنى، كان يظن أنه متميز بالزراعة المروية وبالحكم الاستبدادي، وكان ينظر إليهما بوصفهما يسيران معاً فيما كان يدعى «الأسلوب الآسيوي للإنتاج»، وهي المشكلة التي نراها في الفصل الآتي. وكان يعتقد أن الأنظمة «الاستبدادية» عاجزة عن توفير الخلفية الضرورية لنمو الرأسمالية (على الرغم من أن «الحكم المطلق» فعل ذلك على ما يبدو). ولكن تلك الأنظمة كانت متوافقة تماماً كما هو واضح مع وجود البلدات، التي ملكت صناعة على نطاق واسع (من منسوجات الحرير في تركيا، على سبيل المثال أو من القطن في الهند)، وإضافة إلى ذلك ملكت مقداراً من الإنتاج

(114) غودي 1996 آ.

الممكنن. وقامت تلك الأنظمة أيضـاً بإجراء تبـادلات معقدة بين أوروبة من جهة وبين آسيا من جهة ثانية. كيف كانت المجتمعات الأخرى تستطيع أن تشارك في هذا التبادل المهـم للسـلع وأسـاليب الإنتاج إذا كانـت قد امتلكت مثـل تلك القواعـد الاجتماعية الاقتصـادية المختلفة؟ ألم تكن عناصر الرأسـمالية موزعة على نحو أوسع بكثير جداً مما يفترضه العديد من العلماء، كما سوف نناقش ذلك في عمل برودل؟

* * *

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع

المستبدون الآسيويون والمجتمعات، في تركيا أو في غيرها؟

في العصور الوسطى فيما بعد، كانت أقرب قوة آسيوية غير أوروبية إلى أوروبة هي تركيا. ومنذ القرن الرابع عشر كانت جيوش تركيا تهاجم الفضاء الأوروبي والمسيحي الموجود، ومن جملته بيزنطة ومناطق البلقان. وكانت أوروبة قد غُزِيت من قِبَل الإسلام في وقت أبكر بكثير (المسلمون في الأندلس أو «المور») انطلاقاً من شمال إفريقية، وفي إسبانيا، متقدمين إلى صقلية وإلى البحر الأبيض المتوسط عموماً. المسلمون في الأندلس، المور، والأتراك صاروا المثال الكامل للقوى غير الأوروبية التي اصطفت ضد القارة، وكان يُنظر إليهم نموذجياً بوصفهم استبداديين في طبيعتهم، ومفتقرين إلى القيم المسيحية وموسومين بقسوة وبربرية: لقد كانوا مسلمين.

وفي العيون الأوروبية، كان يُنظر إلى تركيا عموماً من الجميع حتى من المفكرين بوصفها حكماً مطلقاً استبدادياً، وخصوصاً بعد القرن السابع عشر. في كتاب الأمير، وصف ماكيافيللي رعايا الباب العالي، حكومة الإمبراطورية العثمانية، بأنهم محكومون من سيد واحد، وبأنهم مكونون من عبيده أو خدمه. وبعد بضع سنوات قارن المؤلف الفرنسي، بودان[1]، الملكيات الأوروبية مع الدول الاستبدادية الآسيوية غير المحدودة في سيادتها، وهي حالة لن تكون موضع تسامح أبداً في أوروبة[2]. ورأى آخرون الاختلاف الحاسم بين الشرق والغرب ناجماً عن غياب النبلاء بالوراثة[3] أو نتيجة لفقدان المِلْكية الخاصة في تركيا[4]، وقد نُظِر إلى كلا الأمرين في ذلك الوقت بوصفهما أداتين

(1) بودان **1576**.
(2) آندرسون **1974** ب: **398**.
(3) بيكون **1632**.
(4) بيرنير **1658**.

لحماية الإنسان وأصول ممتلكاته الدنيوية. واعتقد الفيلسوف الفرنسي مونتيسكيو أن الأصول تحت الأنظمة الشرقية كانت دائماً عرضة للمصادرة[5]، وأن عدم الأمن كان مثالاً كاملاً للحكم المطلق الاستبدادي الشرقي، وهو معارض في المبدأ للإقطاع الأوروبي، الذي كانت فيه ملكية الإنسان آمنة.

وطبعاً تغيرت فكرة الحكم «الاستبدادي» التركي مع مرور الزمن. ففي الجزء الأول من القرن السادس عشر، كانت المؤسسات العثمانية تقارن مقارنة طيبة مع المؤسسات في الغرب من قِبَل سفراء البندقية. وبعد العام 1575 انعكست العلاقة[6] «إذا كانت المبادئ التي استندت إليها قوتها على خلاف مع مبادئ جمهورية البندقية، فإن الإمبراطورية كانت، بالرغم من ذلك، بناء ذا جمال مهيب، ونظام يدعو للإعجاب»[7]. ما الذي عكس الحالة؟ لقد تغيرت الأمور في إسطنبول، كان هناك المزيد من «الطغيان» في الحكم. والقوى الأطلسية جلبت زيادة مفرطة من كميات الذهب والفضة الأمريكيين التي أثرت على الاقتصاد. وكانت معركة ليبانتو هزيمة عسكرية كبيرة. ولكن، في عيون فالينسي، فوق كل شيء، كان هناك إعادة اختراع لأرسطو، أو اختراع مفهوم الحاكم المطلق المستبد، «فصلُ آسيا (أو الشرق) عن أوروبة: مفهوم الحكم المطلق الاستبدادي الشرقي»[8]. إن شبح السلطة المحضة جاء ينتاب أوروبة.

وهكذا صارت تركيا هي الحالة النموذجية للحكم المطلق الاستبدادي الشرقي في مطالع المرحلة الحديثة، وذلك تماماً مثلما كانت فارس قد صارت في مطالع المرحلة الكلاسيكية بالنسبة إلى اليونان. وكما رأينا في الفصل الثاني، صارت المواقف الإغريقية العرقية الإثنية المركزية مندمجة في دراسة علم التاريخ ونظرياته ومناهجه عند العلماء الغربيين وفي التحليل الثقافي. إن الانقسام إلى قسمين الذي أسسوه بين أنظمتهم الديمقراطية الخاصة بهم وبين ما تصوروا أنه آخر «فارسي»، امتزج مع

(5) مونتيسيكو 1748.
(6) فالينسي 1993: 71.
(7) فالينسي 1993: 98.
(8) فالينسي 1993: 98.

رأي أوروبي جاء فيما بعد عن الأتراك لينتج، في التفكير الأوروبي، رؤية كان يعتقد أنها متصفة بما سماه ماركس «الاستثنائية الآسيوية». وعلى كل حال، فالجميع كانوا ورثة لحضارات عصر البرونز الذي امتد من الهلال الخصيب من الشرق الأدنى عبر آسيا تماماً إلى الصين، والتي كانت أيضاً أساس التطورات الأوروبية ابتداء بالمرحلة الكلاسيكية للإغريق. وهكذا فالتعارض المضمر بين المجتمعات الأوروبية والآسيوية هو تعارض ذو قيمة تحليلية صغيرة بالقدر الذي يعني التاريخ الأول السابق. وفي أثناء السنوات الافتتاحية من العصر الحالي، على سبيل المثال، كان هناك إمبراطوريتان كبيرتان في أوراسيا: روما في الغرب والصين في الشرق. وفيما يتعلق بالتطور، كان هناك القليل الذي يقسمهما. فكلتاهما كانت مبنية على اقتصادات عصر البرونز ونظمتا نفسيهما باستخدام أنظمة معرفية متعلمة واتصالات، وفي إحدى الحالات باستخدام شكل من الأبجدية الفينيقية، وفي حالة أخرى استخدمت كتابة يدوية تفصيلية بطباعة رمزية باستخدام «حروف». وبالنسبة إلى أنظمة المعرفة، كانتا في حالات عديدة، قابلتين للمقارنة، كما أظهر نيدهام في علم النبات(9).

وفي حالة روما والصين معاً، كانت الإنجازات الاقتصادية والثقافية مبنية على تطورات متشابهة كانت قد بدأت في عصر البرونز. ومع ذلك ففي الوقت الذي مارست فيه روما والصين زراعة المحراث ـ وهي ممارسة كانت واسعة الانتشار في الثقافات التي برزت من مجتمعات عصر البرونز المتحضرة والتي امتدت عبر أوراسيا ـ في هذا الوقت فإن الظروف الجغرافية في الصين فضلّت الري على نطاق واسع في وديان الأنهار. وهذا ما أنشأ فكرة الحكم المطلق الاستبدادي الآسيوي، نظراً إلى أن السيطرة المركزية كانت تعد ضرورية من أجل تنظيم مثل هذا المشروع. وضمت هذه التطورات العديد من أنشطة الحرف المتضمنة في البناء الحضري، والصناعة، والتبادل، ومن جملة ذلك الكتابة.

إن الثورة الحضرية من عصر البرونز أنتجت أيضاً تدرجاً طبقياً اقتصادياً أكثر وضوحاً، وذلك نظراً إلى أنه مع مساعدة الجر الحيواني، الأساسي لذلك التغيير، فإن رجلاً واحداً كان يستطيع أن يفلح بالجر الحيواني مساحة أكبر بكثير مما كان

(9) نيدهام 2004.

يفلحه بالمجرفة. وذلك ما جعل الاختلاف في الملكية ذا أهمية أكبر، نظراً إلى أن فرداً واحداً كان يستطيع مع المزيد من الأرض أن يستخدم آخرين إضافة إلى الطاقة الحيوانية لإنتاج فائض للأسواق الحضرية التي تخدم السكان من غير الفلاحين. وصارت الأرض قيمة بطريقة مختلفة تماماً عنها بطريقة الزراعة بالمجرفة. وفي جميع أنحاء أوراسيا، لم يكن اقتصاد المجتمعات الكبيرة مستنداً فقط إلى أساليب متشابهة للإنتاج، وإنما استند أيضاً إلى ممارسات متشابهة في اليد العاملة على نحو عام، وأكثر علاقة بالعبودية مع رق الغرب، وأقل من ذلك نوعاً ما في الشرق. وبعد ذلك، أضيف الحديد إلى البرونز، والحديد معدن أكثر «ديمقراطية» كان يستخدم في كل من السلام من أجل المحراث، وفي الحرب من أجل الأسلحة. وكان من ضمن ما دخل أيضاً في الاختلاف الاجتماعي الذي شجعته الممارسات الزراعية، تبادل المنتجات الطبيعية والمصنوعة، ومواد الرفاهية عبر مسافات طويلة، ولكن التبادل اليومي عبر مسافات أقصر صار أسهل باستخدام العربات ذات العجلات إضافة إلى النقل المائي.

وكانت الكتابة مجرد نشاط واحد من الأنشطة التخصصية التي نضجت تحت «الثورة الحضرية» التي أدخلت ما فهمه العديدون بأنه «حضارة» فيما كان بعتبر تجمعات ضخمة مقارنة بالمستوطنات السابقة لها. تلك الحالة قادت إلى التدرج الطبقي «الثقافي» إضافة إلى التدرج الطبقي الاجتماعي الاقتصادي في كل أنحاء المجتمعات الكبيرة من أوراسيا. والطرق المحددة التي تعامل بها كل مجتمع مع هذه الأقسام الاجتماعية الناشئة تسببت في ظهور تشكيلة متنوعة من الأنظمة السياسية ـ وليس غرضي هنا أن أمحو الاختلاف في الحكم والتنظيم بين الثقافات المختلفة. وعلى كل حال، فإن هذا التنوع حدث داخل إطار عام سماه إيرك وولف باسم «الدولة الخاضعة»، وكانت أكثر مركزية في الشرق، وأقل مركزية في الغرب[10]، ولكن من دون الانقسامات العنيفة إلى قسمين التي تفترضها فكرة الحكم المطلق الاستبدادي الآسيوي النمطي.

ويحاول فعلاً تاريخ حديث للعالمَ للألفية الأخيرة كتبه فيرناندیز آرميستو أن يضبط التوازن الذي أنتجته الروايات الأوروبية السابقة، وفي هذا التاريخ، يُنظر إلى

(10) وولف 1982.

«التفوق الغربي» بوصفه «قاصراً عن الكمال، وغير مستقر، وقصير الأجل». تحولت القيادة من الهادئ إلى الأطلسي، حيث وجدت في بداية الألفية، وبقيت هناك مدة أطول بكثير مما افترضه الأوروبيون في الغالب:

في أثناء القرن الثامن عشر، وعلى الرغم من الامتداد الطويل لبعض الإمبراطوريات الغربية، كانت إمبراطورية الصين بكل معيار تقريباً ما زالت أسرع إمبراطورية نمواً في العالم. وبدت كذلك مثل وطن مجتمعٍ «أحدث» على نحو أكبر من غيره... مجتمع أفضل تعليماً، فيه أكثر من مليون من المتعلمين، ومجتمع أكثر استثماراً في المشاريع وفيه أعمال تجارية أكبر وفيه تجمعات من رأس المال التجاري والصناعي هي أكبر منها في أي مكان آخر، ومجتمع أكثر تصنيعاً، وفيه مستويات أعلى من الإنتاج في تركيزات أكثر مكننة وتخصصاً، ومجتمع أكثر تحضراً، وفيه توزيع كثيف للسكان في معظم المناطق، بل هو بالنسبة إلى أدوار البالغين ـ مجتمع أكثر اتصافاً بالمساواة، وفيه شاركت الطبقة العليا بالوراثة في امتيازات مشابهة لامتيازات نظرائها الغربيين، ولكن كان عليها أن تخضع للبيروقرطيين العلماء الذين كانوا يُختارون من كل مستوى من المجتمع[11].

إن النظر ولو في مختارات من تلك الملامح يقود لا إلى إعادة تقويم موقع الصين في تاريخ العالم حتى القرن الثامن عشر فقط، وإنما يستبعد أيضاً بالتأكيد أي أفكار عن الحكم المطلق الاستبدادي الشرقي الثابت.

وفي الحقيقة أن كل فكرة الحكم المطلق الاستبدادي الآسيوي فكرة غير كافية على نحو فاضح. إن التعاليم العظيمة لكونفوشيوس ألقت ضوءاً مثيراً للاهتمام على طبيعة الكيان السياسي الصيني، على الأقل على طبيعته المثالية. وبعيداً عن تقدبم الصورة النموذجية للحكم المطلق الاستبدادي الآسيوي، تقول المناقشة إن «أي شخص يفقد دعم الشعب يفقد الدولة»[12]. ويقوم ذلك الدعم مباشرة على فضيلة الحاكم.

(11) فيرنانديز ـ آرميستو 1995: 245.

(12) كونفوشيوس 1996: 46.

ومتطلب الحصـول على دعم الشـعب يتضمن نوعاً من العملية التشـاورية، وبالتأكيد ليس حكماً مستبداً مطلقاً. ويجب على الحاكم أن يساعد شعبه ليعيش «حياة مزدهرة سعيدة»، فذلك هو ما يعنيه أمر السماء.

مـن الواضـح إذاً، أن المقابلـة الثنائية بين أوروبة وآسـيا الاسـتبدادية هي مقابلة متعجلة ومؤسسة على الجهل أو التحامل. وفيما تبقى من هذا الفصل سوف نستكشف، زيادة على ما تقدم، تلك القضـايا التي يُنظر إليها بوصـفها تميز الشرق غير العادي والاسـتبدادي عن الغرب الذي يتطور على نحو صـحي وديمقراطي، وسنحلل صدقية هـذا التمييـز عن طريـق إنعـام النظر على نحـو أكثر قربـاً في الرؤيـة الحديثة عن الاستثنائية الآسيوية، في تركيا.

وأود أن أناقش ثلاثة مظاهر من المجتمع العثماني كي نسـتفهم عن مظاهر معينة مـن هذه التصـورات المركزيـة الأوروبية عن تركيـا ونتأمل في الأفـكار الأوروبية عن تقسـيم التاريخ إلى مراحل، وعن دراسـة علم التاريخ ونظرياته ومناهجه بشكل أكثر عمومية. وهذه المظاهر هي تبني الأسـلحة النارية بصفتها حالة دراسية تسمح لنا أن نسـتفهم عن فكرة «المحافظة الإسلامية»، وتنظيم الزراعة (وفكرة «الفلاح عبداً»)، ومسـتوى التجارة، وهي مظاهر ينظر إليها عادة بوصفها منظمة من الدولة (في حين أنني سوف أجادل في أن تركيا أظهرت درجة معينة من الرأسمالية التجارية).

وسـوف يسـمح لنا النقاش أن نسـتنتج أن تركيـا، في هذه المظاهـر، كما هي في المسـائل الحكومية، كانت أكثر شـبهاً بأوروبة في الكيان السياسي، وفي الاقتصاد، وفي المسـائل «الثقافية» مما سـبق أن افتُرِض في الغالب. فالقوات المسلحة تكيفت بسهولة مع المدافع ومع البارود، وذلك تماماً مثلما بنت القوات المسـلحة بسرعة قوة بحرية في البحر الأبيض المتوسـط. وشـغل الفلاحون مكانة مشـابهة للفلاحين في أماكن أخرى ولم يكونـوا كلهـم أرقاء للإمبراطـور. وأهم من ذلك كله أن مـا يدعى الحكم المطلق الاستبدادي شجع التجارة فعلاً، ومن جملتها المشروع الخاص، وشجع تطوراً اقتصاداً تجارياً وخصوصـاً في التجارة في الحرير والورق (وصـناعاتهما)، وفي البهارات. لقد كان هنـاك تطـور قوي في كل هـذه المجالات، التـي اندحرت في النهايـة لا بالإعاقات

الداخليـة بقـدر ما كان ذلك بسـبب تحول صـناعة المنسـوجات إلى أوروبة وبسـبب قيـام القوى الأطلسـية بفتح الطرق البحرية إلى كل من الشـرق (مـن أجل البهارات والمنسـوجات) وإلى الأمريكيتين من أجل كميات الذهب والفضة والمنتجات الزراعية، وهي بعملها ذلك همشـت الإنجازات السـابقة للشرق الأدنى. وفي حين سيكون معظم هذا الفصـل مكرساً لتحليل تركيا، بوصـفها واحدة من السلبيات التقليدية المتطرفة على مقياس القيم الأوروبية، فإن النقاش في القسم الختامي من الفصل سوف ينتقل إلى الشـرق الأقصى، وهو النمط المتكرر الآخر «النقيض» للغرب الحراكي الدينامي، والديمقراطـي. وهنـا سـوف ننظر بعمق أكبر في التشـابهات، التي سـبق إعلانها في خطوط عريضة، بين الجانبين المتقابلين من أوراسيا.

جيش السلطان

النظـر إلى تركيا بوصـفها نظام حكم مطلق اسـتبدادي يسـير يـداً بيد مع فكرة «المحافظـة الإسـلامية»، وعلى سـبيل المثال فالنظـر إلى الدّونية التقانية المفترضـة للعثمانيـين[13] مرتبـط بالمعالجـات المركزيـة الأوروبيـة لمؤلفـين من أمثـال كي.ام. ستيتون[14]، وئي.ال.جونز[15]، وبي. كينيدي[16]. وهذا يستدعي مقاومة العثمانيين لتبني التجديدات التقانية التي صنعها الآخرون والميل إلى إخضاع كل مسائل التقدمات المتحققة في المعرفة، وفي الاقتصـاد والحياة الاجتماعية أيضاً، لاعتبارات إيديولوجية مقـررة لا لاعتبارات عملية، تحت توجيه أمر اسـتبدادي مطلق من سـلطة علمانية أو دينيـة، لا تـترك مجالاً للمبـادرة الشخصـية أو «الإدارة الحرة» التـي ميزت على ما يفترض الحالة الأوروبية المختلفة.

وفي الوقت الذي يحتمل فيه أن تكون أوروبة هي أول من كيّف اسـتخدام الأسـلحة الناريـة وتطويرهـا، فإن العثمانيـين، بعد أن واجههم عدو يسـتخدم هذه الأسـلحة،

(13) أغوستون 2005: 6.
(14) ستيتون 1991.
(15) جونز 1987.
(16) كينيدي 1989.

لحقوا به حالاً. لقد فعلوا ذلك بشكل سريع، فعلوه على نحو ذرائعي وفعال، وجمعوا المواد للمدافع وملح البارود، وصنعوا أسلحتهم الخاصة بهم ونظموا الجهد الإنتاجي الضخم جداً والأساليب الفنية المرتبطة به، وبلغوا في ذلك حتى تغيير هيكل الجيش.

«إن «اكتشاف» ملح البارود، وظهور الأسلحة النارية وخصوصاً استخدامها في الحرب»[17] كان ملمحاً من ملامح العصور الوسطى المتأخرة. وكان ملح البارود قد صنع في الصين في القرن السابع أو الثامن من العصر العام، ووفقاً لما جاء به نيدهام، ظهر السلاح الناري «الحقيقي»، السلاح الناري اليدوي، أو المدفع... في.... نحو + 1280»[18]. وفي غضون عقود كانت هذه الأسلحة قد وصلت إلى دار الإسلام وإلى أوروبة المسيحية. وليس معروفاً على وجه الدقة كيف وصل ملح البارود والأسلحة النارية إلى تركيا. وكان قد أُبلغ عن وجود الأدوات المعتمدة على ملح البارود في صفوف المغول من الثلاثينيات من 1230[19]، ومن منتصف ذلك القرن كانوا هم الواسطة لإدخالها إلى إيران، والعراق، وسورية، ثم أُدخلت الأسلحة النارية المناسبة متأخرة في القرن الرابع عشر. ويبدو أن أوروبة أدركت سريعاً جداً قيمة الأسلحة الجديدة، وطورتها في شكل المدافع (وكان الصينيون قد استخدموا أول نوع من المدافع في القرن الثالث عشر بحسب ما قال نيدهام)[20].

وكان يجري استخدامها في الحصارات في العشرينيات من 1320 والثلاثينيات من 1330 على السفن كذلك. ومع حلول منتصف القرن كان يجري استخدامها في هنغاريا وفي بلاد البلقان، ومع مجيء الثمانينيات من 1380 عرف العثمانيون هذه الأسلحة. وفي فتح العثمانيين للقسطنطينية في الخمسينيات من 1450، كانت المدافع مستخدمة. وفي مطالع القرن الخامس عشر كانت المدافع مركبة على السفن الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط، وهو ما أقدرها على الهيمنة على البحر.

كانت صناعة المدافع مهمة معقدة. وقد استخدم العثمانيون البرونز، نظراً إلى أنهم كانوا يملكون الوصول إلى إمدادات من النحاس: أما الأوروبيون الآخرون

(17) أغوستون 2005: 1.
(18) نيدهام 1986 ب: 10.
(19) أغوستون 2005: 15.
(20) نيدهام 1986 ب: 4.

فاستخدموا الحديد بالدرجة الرئيسة، لأن الحديد كان أقل تكلفة ولكنه كان أثقل أيضاً وأكثر خطراً. وكلا البرونز والحديد احتاج إلى مسابك للمعادن مع تقسيم معقد لليد العاملة وتنظيم للعمل. وكان هذا يصدق على جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط. وعن الترسانة الضخمة لمدينة البندقية، يكتب زان عن معمل صناعي يستخدم قوة عمل ضخمة أخل بنظام نقابات الحرفيين. وطور العثمانيون العديد من مسابك المعادن (ترسانة) في جميع أنحاء مملكتهم، في آفلونيا، وأدرنة، وفي مدن أخرى، ومنها المسبك العثماني الإمبراطوري (الترسانة الأميرية) في إسطنبول، وكما في أوروبا الغربية بنيت السفن وعليها المدافع في ترسانة إسطنبول.

«وفي أواخر القرن الخامس عشر ومطالع القرن السادس عشر، كان مصنع المدافع الإمبراطوري، ومصنع السلاح (Cebehanen-i-Anire) وأعمال البارود (Boruthane-i-Amire) والترسانة البحرية (Tersane- i- Amire) قد أعطت كلها لإسطنبول ما كان يمكن أن يعد أضخم مجمع عسكري صناعي في بدايات أوروبة الحديثة، ولم يكن ينافسها في ذلك إلا ترسانة البندقية»[21]. كان مسبك إسطنبول قد أنتج ما يصل إلى 1000 مدفع في السنة (عادة أقل من ذلك) ووظف عدداً مختلفاً من العمال، و 62 سابكاً للمدافع في العام 1695 ــ 96، ومجموعة منظمة من الفنيين الآخرين وما يصل إلى 40 و 200 من العمال اليوميين[22]. وفي حين صنع العثمانيون بعض المدافع الضخمة جداً، التي استخدمت في الحصارات، فإنهم أنتجوا أيضاً أسلحة أخرى. وكما أظهر أغوستون، فإن فكرة الأوروبيين الشائعة عن كون العثمانيين عاجزين عن أن ينتجوا أسلحة أصغر بأساليب الإنتاج الكبير هي فكرة خاطئة. وفي الوقت الذي ربما كان فيه أسلوب الإنتاج الكبير أسلوباً جديداً في تركيا، كان كذلك أيضاً في الغرب، على الرغم من وجود بعض الممهدات الرائدة، التي ميزت كل الترسانات الحديدية والمسابك التي تصنع السفن والمدافع، ولم تكن تركيا بطيئة في تبني كل من الأساليب الفنية وممارسات العمل التي كانت تعرف بوصفها «رأسمالية».

(21) آغوستون 2005: 178.

(22) آغوستون 2005: 181.

وهكذا لم يكن هناك أي قضية مفتوحة للنقاش عن المحافظة الإسلامية التقانية. و«حين كان الانفتاح العثماني التقاني للاستقبال مقروناً بقدرات واسعة النطاق على الإنتاج الكبير مع إمدادات وتموين عثماني متفوق، كسبت جيوش السلطان تفوقاً واضحاً بالقوة النارية على خصومها الأوروبيين المباشرين مع حلول منتصف القرن الخامس عشر»[23]. وكانوا قادرين على إدامة قوتهم النارية وتفوقهم في الإمداد والتموين ضد آل هابسبيرغ النمساويين والبنادقة حتى النهاية الكاملة للقرن السابع عشر.

كما لا يمكن اتهامهم «بالمحافظة التنظيمية». فقد كان العثمانيون يمتلكون جيشاً دائماً في شكل الإنكشارية قبل القوى الأوروبية بعهد طويل. ومع مراد الأول (1362 ـ 89) أدركوا الحاجة إلى جيش مستقل، «قوة تقف فوق الجماعات الدينية، والثقافية، والعرقية الإثنية المتنوعة»[24]. وتم تجنيد الإنكشارية بنظام التجميع (devsirme) الذي كان يتم بموجبه جمع الذكور المسيحيين بين الخامسة عشرة والعشرين بشكل دوري وعثمنتهم. وبعد التدريب كان يدفع لهم من الخزانة العامة وكانوا يوضعون تحت القيادة المباشرة للسلطان. وفي بلاد جيران العثمانيين، يبدو أن أول جيش دائم كان هو جيش آل هابسبيرغ النمساويين الذين امتلكوا قوات دائمة لها بعض الأهمية في أثناء حرب الثلاثين عاماً (1618 ـ 48) فقط، أي بعد 250 عاماً.

ويبين هذا التطور، في المدافع الكبيرة التي صنعها العثمانيون، أنهم كانوا مجددين في المسائل العسكرية. وإن السهولة التي تكيّف بها الأتراك للتلاؤم مع متطلبات حالتهم العسكرية، في كل من النواحي التقانية وفيما يتعلق بالتنظيم، توحي بدينامية حراكية في المجتمع التركي مختلفة عما يصوره عموماً علماء ملتزمون بفكرة الاستثنائية الآسيوية وتفرد أوروبة تفرداً عديم النظير، مختلفة على الأقل فيما يختص بقضايا المحافظة والدونية التقانية التي يفترض أنها تمنع التغيير. أولئك المؤرخون الذين يعترفون بإنجازات تركيا في هذا الميدان يميلون إلى الإصرار على أن التقانة كانت قد استُعيرت، وأنها كانت جزءاً من قوة العمل الأجنبية. وقد تم لفت الانتباه إلى أعداد

(23) أوغوستون 2005: 9.

(24) أوغستون 2005: 9.

العمال الأجانب الموظفين في صناعة التسليح وأحياناً في القوات المسلحة. وفي وجهة النظر الأوروبية، كانت الإنجازات العثمانية، أحياناً قد فُسّرت على أسس «نظرية الاعتماد»، التي ترى العثمانيين بوصفهم عاجزين عن تأسيس صناعة للإنتاج الكبير من عند أنفسهم خاصة، وبوصفهم «منتجاً من الصف الثالث». ومع ذلك، فإن هذا لا يشكل برهاناً على عناد تركي أو عدم قدرة تركية، نظراً إلى أن التجنيد من الخارج كان ممارسة عامة بالنسبة إلى القوى الأخرى، وخصوصاً عمال المعادن الألمان، كما هو في حالة إسبانية. وبالنسبة إلى الأعضاء الأجانب في القوات المسلحة، فكر في أوثيللو، العربي الأندلسي في البندقية، قائداً للجيش في قبرص، أو بأمير البحر (الأميرال) البريطاني سليد في البحرية التركية[25]. وهكذا «فالاستعارات» لم تكن ميزة تركية، والأوربيون كانوا «مقرضين» للقوة العاملة كذلك. فلا يجب النظر إلى هذا الاستخدام للقوة العاملة من البلدان الأخرى بوصفه استخداماً محافظاً أو دونياً. إن معرفة ميزة أداة جديدة أو طريقة جديدة ـ أو قوة عمل جديدة ـ والتصرف بناء على هذه المعرفة، يُظهِر قدرة على التكيف مختلفة اختلافاً كلياً عن الأفكار الأوروبية العامة عن عدم المرونة الآسيوية. فهم لم يكونوا مستقبلين للأسلحة فقط (ومن ذا الذي لم يكن؟)، ولكنهم كانوا «مشاركين مهمين في حراكيات العنف المنظم في مسرح الحرب الأوروبي الآسيوي»[26].

هذه هي الطريقة الصحيحة للتفكير التفاعلي في نقل التقانة وتطورها، لا التفكير فقط على أساس من كان الأول في تطوير التجديد، في المعالجة الصناعية، على سبيل المثال. وعندئذ فإن أسئلة التفوق والدونية تأخذ منظوراً مختلفاً.

الفلاحون عبيد؟

كانت إحدى المناقشات الأوروبية هي أن قوة العمل في تركيا كانت مختلفة تماماً عن مثيلتها في الغرب، ففيها تطور الرق إلى عبودية إقطاعية، لأن الفلاحين بقوا دائماً في حالة عبودية أكبر. ولكن هل كانت تلك هي الحالة حقيقة؟ هل كانوا قابلين

(25) يالمان 2001: 271.

(26) آغوستون 2005: 12.

ليكونوا للبيع وللشـراء مثل المتاع؟ ألم يمتلكـوا أي حقوق قربى؟ لقد كان للباب العالي بالتأكيـد مراحل من الحكم المركزي القوي وأما أن يُرى الفلاحون الأتراك بوصـفهم «أرقاء» للسـلطان فهذا يعني أن نأخذ البلاغة على محمل أنها واقع. وفي الحقيقة فإن الزراعة العثمانية كانت مستندة إلى مزارع مستأجرة تحت ما هو معروف باسم نظام المـكان المزدوج (cift-hane). وقد حلَّـل المؤرخ التركي إنالسـيك ذلك النظام لمزارع عائلة الفلاحين، حلله في العلاقة مع عمل تشايانوف عن روسيا[27]. وهو يقدم الزعم بأنه يناسـب نفس الإطار العام مثـل أوروبة. ذلك النوع من التأجير العائلي كان مهماً مثلمـا كانت نقابات الحرفيين مهمة للمدن التركية[28]. كلاهما كان مصـوناً بشـكل نشـيط مـن بيروقراطية الدولة عـن طريق معاينـات منهجية. وبكلمـات أخرى، فإن الأنظمة كانت تقبل المقارنة سكانياً، واقتصادياً، واجتماعياً. وقد تكونت وحدة مزرعة البيـت من زوجين، ومسـاحة معينة من الأرض (5-15هكتـاراً)، وزوج من الثيران. وإن الإصـرار الأيدلوجي على ملكية الدولة للأرض كانت بشـكل رئيس وسيلة للإبقاء على هذا النظام ولحماية الفلاح من التقسـيم، أو العدوان، أو فرط الاستغلال. كانت الحمايـة من الدولة مهمة أيضـاً نظـراً إلى أن هذه الأرض المسـتأجرة كونت الوحدة المالية الأساسية.

كانـت الدولـة حمائية جداً لفلاحيها ولرعاتها، إن لم يكن ذلك إلا لأسـباب مالية فقط، وتضـمنت تلك الحماية تأكيد الحق العام لكسب المعيشة. وكان يمكن أن يوطن الفلاحـون والبدو الرحل على الأراضـي المفتوحة حديثاً في مقابـل التزامات متنوعة. ونظـراً إلى أن الدولـة نفسـها لم تكـن قـادرة على أن تسـتخدم كل خدمـات العمالة «الإقطاعية»، فقد حولت بعضـها إلى نقد. كان فرض الضـرائب مسـتنداً إلى مزرعة العائلـة («وحـدة ذات اسـتقلال ذاتـي قانوني»[29]) التـي ميزت المرحلـة الرومانية المتأخرة، واسـتمرت بعد انحطاط الإمبراطوريـة. كان دور الدولة في الحقيقة مختلفاً قليلاً عن حق الاسـتيلاء العـام المقرر لحكام المجتمعات الأوروبيـة، الذي مكنهم من

(27) تشايانوف 1966.

(28) إنالسيك 1994: 143.

(29) إنالسيك 1994: 174.

فرض الضـرائب، والتجنيد، والحكم بين رعاياهم. لقد كانت طبقة الفلاحين «تابعة وحـرة» في وقـت واحد، مثلها مثل معظم المسـتأجِرين في كل مكان، وكانت محمية من الحكومة المركزية ضد غارات ملاك الأرض أو جباة الضرائب[30].

فالحيـازة العثمانية للأرض هي إذاً أكثر تعقيداً بكثير مما يتصـوره أولئك الذين يصـفون تركيا بأنها دولة حكم مطلق اسـتبدادي في قالب آسـيوي، وهي فكرة لم تكن أبـداً مقصـورة على الكتاب الماركسـيين، وإنما مثلـت رأياً أوروبياً أكـثر عمومية عن «الآخر» الشرقي. ونظراً إلى أنها كانت في جوهرها دولة فتح، فقد كانت حقيقة الفتح هي التي أسسـت الحقوق الكلية في أرض الدولة (الميري)، ولكن هناك خلاف بشـأن مـا إذا كانت تلك الحقـوق مخولة للأمة، أي لجماعة المؤمنين، أو للسـلطان بوصـفه ممثلهـا. وفي الحقيقة، كما سـبق أن رأينا، فإن الفاتحين تركـوا مجتمعات الفلاحين الوطنيين في مكانها، وتصـرفوا ببساطة بصفتهم جباة «أجرة»[31]. لقد تولّت الدولة «الاسـتيلاء العام» ونظراً إلى أن برنامجها من الفتح المسـتمر كان يتطلب جيشاً، فقد احتاجت إلى الدعم من الضرائب على الأرض.

«الأرض والفلاح يمكن أن تعود ملكيتهما إلى السـلطان»، كما يقول مثل فارسـي. ولكـن فكرة الحقوق المتضـمنة في كلمـة تعود «ملكيتها» يجب أن تفهم بحرص شـديد جـداً. وفي الحقيقة، فـإن نظام القانون المدني التركي كان مرتبطـاً ارتباطاً وثيقاً مع الممارسـات الرومانية البيزنطية[32]. فكمـا كانت الحال في القانون الروماني، تكوَّنت الحقـوق في الأرض في القانـون المدني التركـي من «الاسـتيلاء العـام» («الملكية»)، والحيـازة وحـق الانتفـاع، وكان قد عُهـد بالحقين الأخيريـن منها بشـكل كامل إلى الفلاحين في تنوعية مختلفة من الطرق. وعلى الرغم من أنها لم تكن صـفقة سـهلة، فقد كان الفلاحون يسـتطيعون تحت ظروف معينة أن يبيعوا أراضي الدولة، وفي هذه الحالـة كانوا يحتاجون إلى إثبات «الملكية المطلقة» بموجب قانون إسـلامي[33]. وكما

(30) إنالسيك 1994: 145.
(31) إنالسيك 1994: 104.
(32) إنالسيك 1994: 105.
(33) إنالسيك 1994: 117.

كانت الحال في أوروبة، كان الاستيلاء العام في القانون المدني التركي يعني فقط الحق النهائي للسيطرة القانونية، وأما «الملكية المحضة» فكان يمكن إثباتها من الرعية، وقد استخدم الفلاح هذه الإمكانية لنقل الأراضي إلى مؤسسات دينية، وفي هذا السياق يستخدم إنالسيك تعبير ملكية عقارية مطلقة المدة (freehold)، على الرغم من أن هذه «الحرية» كما هو في كل مكان آخر كانت خاضعة لضوابط أوسع.

وكان الفلاح يستطيع أيضاً أن يستخدم حقوقه لأغراض تجارية. وفي بعض الحالات، وخصوصاً حقوقه من الوقف، وأرض الملكية العقارية المطلقة المدة، «جمع الفلاحون كمية كبيرة من فائض القمح وباعوها للتصدير إلى الأسواق البعيدة في المراكز الحضرية من الإمبراطورية وفي أوروبة»[34]. وبكلمات أخرى كانوا مرتبطين بالسوق وبإنتاج محاصيل النقد الحاضر ـ القطن، والسمسم، والكتان، والرز. وكان القانون الإسلامي يقر هذا النوع من حقوق الملكية الخاصة، وهي حقيقة لا تستطيع دولة إسلامية أن تتجاهلها أبداً. إن «حكم القانون» شمل حقوق الملكية مثلما شمل حقوقاً عديدة أخرى. إن التوترات بين السلطات العلمانية والدينية عَنَت أن حقوق الفلاحين ـ وحقوق الحرفيين ـ كان يُدافَع عنها ضد التكاليف الثقيلة جداً من أي سلطة من السلطتين. وفي الإمبراطورية العثمانية، في الحقيقة، مثلما هو في كل مكان آخر، كان هناك دائماً توتر بين الدولة والكنيسة، بين سلطة السلطان وسلطة القاضي، مشكلاً نوعاً من «السيادة المجزأة» التي كانت يُنظر إليها بصفتها فريدة تميز الإقطاع الأوروبي، كما ناقشنا ذلك في الفصل السابق[35]. إن مصالح الدولة والكنيسة لم تكن دائماً ولا بأي شكل متطابقة، فهي نظرياً تسمح بحيز مشابه للمناورة في البلدة والريف، كما كان يُزعم إزاء أوروبة.

وعلى الرغم من مدخلهم المادي، فإن عديدين من الكتاب ذوي الخلفية الماركسية قد ركزوا على حقوق مجردة إلى درجة عالية (لا على الممارسة)، باستخدامهم الأنواع العريضة والحصرية لملكية الدولة، أو الملكية الجماعية، أو الفردية. ولكن مثلما شدد

(34) إنالسيك 1994: 126.

(35) إنالسيك 1994: 128.

هـنري مين، فإننا نجـد في كل المجتمعات تدرجية هرمية مـن «الممتلكات» في الأرض، مع بعض الحقوق المخولة للشـخص الفالح للأرض (أو لأسـرته)، وبعض الحقوق في مجموعات أوسـع مـن الأهلين أو الأقربـاء، وبعض الحقوق في مالـك الأرض المحلي، وبعض الحقوق عند مسـتوى سياسـي أكثر حصـراً. هناك العديد مـن التنوعات في الحقوق المخولة عند مسـتويات مختلفة، وإنه لخطأ أن نرى كل الحقوق الممكنة وكأنها موضوعة في مستوى واحد فقط في أي مجتمع محدد. وفي ميدان الزراعة، التي يكسب معظـم الأفراد معيشـتهم فيهـا، كان هناك تبايـن كبير في الحقوق المتصـلة بأدوات الفلاحـة وطرائقها، وأكثر هذه الأمور أساسـية هو معرفـة إن كانت الفلاحة الجافة أم الرطبـة (المروية) هي التي تُمارس في الأرض، أو إن كانت بالمحراث أم بالمجرفة، أو إن كانـت متحولة أو ثابتة في طبيعتها، لقـد كان هناك اختلافات أخرى كانت أكثر خفـاء. وثانياً، هناك تباين فيما يخص الحقوق في الأرض. وإن تعقيد حقوق الأرض في الدولة العثمانية، وسـطحية الرأي الأوروبي السـابق، قد توضـحا على نحو جيد في دراسة حديثة عن ملكية الأرض («الإقطاعة الميراثية المطلقة») العسكرية، في الشريعة الإسلامية (المذهب الحنفي) في مصر من عهد المماليك إلى العثمانيين[36].

إن «التدرجية الهرمية للحقوق»، في الوقت الذي تتوزع فيه توزعاً مختلفاً عن أوروبة، تبدو على الأقل معقدة تعقيداً مسـاوياً، في كل من الممارسـة وفي مسـار الجدل المتغير الذي يقوده المحامون، على الرغم من أن هناك القليل من التنظير حول هذه القضايا في الأيديولوجية السياسية أو التأملات حول أصلها الغامض[37]. لقد وقعت الحوارات حول طبيعة هذه الحقوق وتولت القيام بها مهنة قانونية محكنة وعلى درجة عالية من المعرفة. وكان لاسـتنتاجاتهم المتنوعة طبعاً أثر على القضـايا العامة، وخصوصاً حين وصـلت القضايا إلى المحكمة، ولكن جزءاً من الحوار هو محاولة تهدف إلى أن تصوغ كتابةً التعقيدات الموجودة في الحياة الاجتماعية فيما يتعلق بالملكية. ويجب أن نضـيف أنه، على خلاف الكثير من التفكير الأوروبي القانوني، حين جاء الإسـلام وتغير نظام الحكم لم يبدأ بداية جديدة، ولم يمسـح اللوح مسـحاً نظيفاً مـن الحقوق التي كانت

(36) موندي **2004**.

(37) موندي **2004**: **143**.

موجودة، على الرغم من أنه قام بعمل بعض إعادة التنظيم، مثلما حدث بلا شك في العديد من حالات «الفتح» الأخرى.

وبصرف النظر عن أراضي الفلاحين، كانت تعطى منحٌ من الأرض إلى العسكريين وإلى المديرين في مقابل واجبات محددة. وقد جرى النقاش على نحو «مقنع» في أنه بالنظر إلى أن المنحة كانت قابلة للإلغاء، فإن اللفظة العربية إقطاع يجب أن تترجم بأنها «منحة إدارية» لا بأنها إقطاعة ميراثية مطلقة[38] (fief). ولكن من الواضح أن المفاهيم قريبة جداً وتشبه النظام الصيني الذي وصِف بأنه نظام الضيعة الإقطاع في[39] (Manorial) (وبأنه «إقطاع بيروقراطي» كما وصفه نيدهام) وهو يحتاج مرة أخرى إلى أن يفحص بواسطة «شبكة»سوسيولوجية لا على أساس وجوده أو غيابه ابتداء من خبرة أوروبية محضة. وحين يتم عمل ذلك، ولو على شكل نظري، نستطيع أن نرى الحالة أقرب إلى أوروبة بأكثر مما تفترض الكثير من النظريات. وفي الحقيقة، أن الظروف الموجودة في الشرق الأدنى الإسلامي في وقت التقدم التركي قد قورنت حديثاً بأوروبة الأولى. ففي وقت وفاة صلاح الدين في العام 1193، كان نظام الحكم مشابهاً لنظام «ملكي مرتبط بعلاقات السيادة والوكالة، السيد والموكل، وهي معتمدة على فسخ الولاءات، ومهددة في أي لحظة يكون فيها الحاكم المطلق (الإقطاعي عادة) للوردات التابعين ضعيفاً»[40].

وما كان يمكن أبداً للزراعة أن تبقى عند مستوى عيش الكفاف، وكان عليها أن تنتج فائضاً. كانت إسطنبول مدينة ضخمة، أوسع من أي مدينة أخرى في بقية أوروبة، وكان تموينها ذا أهمية عظيمة للحكام العثمانيين، مثلما كان ذلك بالنسبة إلى أسلافهم المسيحيين والرومان. ومعظم الحبوب جاءت من المنطقة الواقعة شمال القرم التي تطورت فيها الزراعة التجارية على نطاق ضخم، وفي إحدى المراحل كانت توفر الذرة للبندقية أيضاً. ولكن أجزاء من البلد أنتجت الحبوب للمدينة في حين خُصِّص الكثير من المنطقة الواقعة حول العاصمة نفسها لتربية المواشي ولزراعة الفواكه والخضراوات.

(38) سي. كاهن 1992، موندي 2004: 147.
(39) إلفين 1973: 235.
(40) فيرناندیز ـ آرمستو 1995: 90.

فالفلاحون لم يكونوا أبداً منغمسين في إنتاج مستوى الكفاف فقط، لقد كانت التجارة والسوق دائماً ذات علاقة بالإنتاج. لقد كانت إسطنبول في موقع مشابه لمواقع العديد من تلك المدن الواقعة على الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط تحت الحكم الروماني، التي كانت تتزود بموجب نظام يعرف باسم أنونا («annona») (شكل من «الإعانة»)*. وفي طرق عدة، كانت المدن تقبل المقارنة مع المدن الواقعة إلى الغرب وإلى الشرق. وكانت تركيا جزءاً من عالم البحر الأبيض المتوسط ولكن كل المواقع الحضرية الكبيرة كانت تواجه مشكلة الإمداد، من الفلاحين في الغالب.

التجـــارة

إذا كانت الزراعة بشكل أساسي في موقف مشابه لبقية أوروبة، فكذلك كانت أيضاً مكانة البلدات والتجارة. لقد كانت التجارة عامة وخاصة معاً، وتتطلب طبقة متوسطة بورجوازية لم تكن بشكل كامل تحت سيطرة «استبدادية»، وفي الحقيقة أن ذلك يلقي بالشك على فكرة «الحكم المطلق الاستبدادي». لقد كانت الإمبراطوريتان الرومانية والبيزنطية قد وضعتا التجارة، ودورة السلع وبيعها تحت سيطرة الدولة إلى حد كبير[41]، وحذا العثمانيون في ذلك حذوهم. ومع ذلك، فالتجارة تضمنت أيضاً تجاراً مستقلين إلى درجة ما وبورجوازية مستقلة إلى حد ما، إضافة إلى موظفين حكوميين. فبيت مندياس الذي أداره يهود مغاربة كانوا قد طردوا من إسبانية المسيحية، كان يملك شبكة من العملاء في المدن الرئيسة في أوروبة، وكانوا قد «سيطروا على حصة ضخمة من التجارة الدولية»[42]. وكانت «كل بلد أوروبية تطمح إلى التوسع التجاري، بوصفه مطلباً مسبقاً للتنمية الاقتصادية، وكانت تسعى إلى الحصول على هذه الميزات الاقتصادية من السلطان»، أي، على ميزات المتاجرة في العاصمة، وهي الميزات التي تمتعت بها المدن الإيطالية من قبلُ بعد البندقية[43]. «إن الغرب اعتمد،

*(المترجم): لعل الكلمة مشتقة من الآلهة الرومانية **Anonna** حامية الطعام والإمدادات.

(**41**) إنالسيك **1994**: **198**.

(**42**) إنالسيك **1994**: **213**.

(**43**) برودل **1949**. كان تاريخ تركيا يعامل في أوروبة غالباً من وجهة نظر أحادية الجانب. ولكن عمل برودل عن فيليب الثاني رأى الإمبراطورية الإسلامية جزءاً أصيلاً من عالم البحر الأبيض المتوسط.

في البداية على الأقل، على إمدادات أتت من الإمبراطورية العثمانية أو من خلالها من أجل صناعاته الصاعدة الجديدة في الحرير والقطن»[44]. إن معركة ليبانتو في العام 1571 ومجيء القوى البحرية الأطلسية، البريطانية والهولندية، مع مدافعها إلى البحر الأبيض المتوسط، في الأعوام 1580 ـ 90، أشَّر إلى نقطة تحول، لقد فتحت المنطقة كلها لعمليات الشركات الجديدة لتلك الأمم في شرق البحر الأبيض المتوسط. وهكذا فإن أول شركات مأذونة بقانون ناجحة في الغرب كانت شركات شرق البحر الأبيض المتوسط، التي كانت تتعامل مع الشرق الأدنى لا مع الهند وما وراءها، وكانت قد تأسست قبل تأسيس شركة الهند الشرقية إلى حد كبير.

في أثناء القرن السادس عشر «لعبت الإمبراطورية العثمانية دوراً حاسماً في تجارة العالم»[45]. وكانت إسطنبول نقطة التلاقي لطريق الشمال ـ الجنوب إلى البحر الأسود والمرافئ الدانوبية، وطريق الشرق ـ الغرب إلى الهند والشرق. ولم يكن هناك فقط الاتصال الغربي مع البندقية وجنوة، بل كان هناك، ابتداء من العام 1400، طريق تجارة عمودي شمالاً ـ جنوباً يمر عبر دمشق ـ بورصة ـ أكرمان ـ لوفوف وهو الطريق الذي مرت عبره السلع الشرقية ووصلت إلى بولندا، وموسكو في، وبلاد البلطيق، وذلك الطريق اتبع طريقاً سابقاً من البلطيق إلى الشرق الأدنى وهو الذي ميز فتح عمليات التجارة الأوروبية في المرحلة الكارولينجية[46]. وكانت المستوردات من الغرب هي بشكل رئيسي، القماش الصوفي (وكميات الذهب والفضة كما هو دائماً) وكان يستبدل بها «السلع الشرقية» ومن ضمنها المنتجات المحلية، والحرير، والسجاد. كان ذلك بالدرجة الرئيسة بسلع الرفاهية ولكن التجارة لم تكن بها فقط. وكان بعض المفكرين الأخلاقيين الرومان قلقين جداً من فقدان كميات الذهب والفضة إلى الشرق في مقابل تلك المنتجات. ورأوا الشرق بوصفه وطناً لا للاستبداد بقدر ما هو للرفاهية، التي كان الانغماس فيها سيؤثر تأثيراً كبيراً على الفضائل الرومانية العسكرية. ولكن التجارة بقيت ذات أهمية عظيمة.

(44) إنالسيك 1994: 3.

(45) إنالسيك 1994: 4.

(46) ماك كورميك 2001.

غطت العمليات التجارية أوروبة وآسيا معاً. لقد انهارت الهيمنة البيزنطية السياسية والاقتصادية على البحر الأسود مع حلول العام 1204، حين صارت البندقية متفوقة على بحر إيجه الغربي وفي إسطنبول في حين قهرت جنوه بحر إيجه الشرقي وأسست مستعمرات حول البحر الداخلي. وقامت تركيا لاحقاً بتدمير المستعمرات اللاتينية في تلك المنطقة، واستعادت التقليد الإمبراطوري البيزنطي القديم، وسيطرت على مصادر الإمداد نفسه. وذلك لأن فكرة إحياء الإمبراطورية الرومانية الشرقية كانت قد ألهمت محمد الفاتح واحتاج الباب العالي إلى ذلك إلى أن يتولى السيطرة على البحر الأسود لكي يمون إسطنبول بالقمح، واللحم، والملح. وكانت تجارة الحرير، والقطن، وقنب شمال تركيا بالنسبة إلى المنتجات الزراعية لشمال البحر الأسود، تعني أن آسيا الصغرى قد صارت «مصنعة» في هذه النقاط قبل الجميع، حتى قبل أن تكون المصانع الغربية والروسية قد امتلكت الفرصة لتتنافس معها في أواخر القرن الثامن عشر[47]. وكان هناك أيضاً حضور نشيط جداً لتركيا ولمصر (التي كانت اسمياً تحت السيادة التركية لمددٍ زمنية طويلة) في المحيط الهندي. وفي مرحلة من الزمن حاول الأتراك أن يساعدوا المملكة الإسلامية الإندونيسية في آتشيه بوصفها شريكاً تجارياً بالرجال وبالسلاح لكي تقاوم الأساطيل الأوروبية التي كانت نشيطة في المنطقة آنئذ. وعلى الرغم من أن تركيا بدأت بصفتها قوة عسكرية مستندة إلى البر، فقد أظهرت تركيا مع ذلك في الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط قدرة عظيمة على التكيف في بناء أسطول بحري هيمن على البحر لمدة طويلة. وبعدئذ غيَّر فتح القارة الأمريكية، الذي جلب الفضة الرخيصة، والقطن، والسكر (وكان هذا الأخير لا يتوافر سابقاً إلا من خلال التجارة مع الإسلام)، غيَّر كل توازن الفرص.

صناعة الحرير

شجعت التجارة مجالاً محدداً من الصناعة، وهو عملياً صناعة صارت فيها تركيا هي اللاعب المهيمن وهي التي أثرت تأثيراً كبيراً في صعود الغرب، صعود إيطاليا في المكان الأول. وتلك كانت صناعة الحرير.

---

(47) إنالسيك **1994**: **275**.

وصل الحرير الخام لأول مرة إلى بيزنطة من الصين عن طريق الوسطاء الفرس، إما بالطريق البرية أو عبر المحيط الهندي. وحاول الإمبراطور جوستنيان أن يكسر هذا الاحتكار الفارسي، وخصوصاً بعد أن قام المغول باعتراض الطريق المباشر، وذلك بالبحث عن بدائل ـ في الجنوب من تجار آسكوم الأثيوبيين، وفي الشمال من بين الشعب الموجود في القرم وفي مملكة لازيكا القوقازية، ومن أتراك السهوب كذلك. وصار الحرير «السلعة ذات الاهتمام الأول». وفي وقت ما قبل العام 561، هرَّب عملاء جوستنيان ديدان القز إلى القسطنطينة، وأدى ذلك إلى تأسيس صناعة حرير كاملة، كان المقصود منها أن تتحرر البلد من الاعتماد على الشرق وصارت في الحقيقة «واحدة من أهم العمليات الاقتصادية لبيزنطة في العصور الوسطى».

وكان قماش الحرير قد شق طريقه أيضاً من الصين إلى أوروبة في وقت مبكر يصل إلى القرن السادس قبل العصر العام. ومع افتتاح طريق الحرير في القرن الثاني قبل العصر العام، وصلت المادة بكميات أكبر. وبعد العام 114 قبل العصر العام «عبرت عشرات القوافل في السنة محملة بالحرير صحارى آسيا الوسطى قادمة من الصين»[48]. وكانت سورية، وفلسطين، ومصر تستورد كلاً من الحرير الخام والنسيج معاً وبدأت صناعة نسيج الحرير، في نهاية المطاف، بالازدهار. ومع حلول القرن الرابع من العصر العام كانت صناعته قد انتشرت إلى فارس ثم إلى بيزنطة، وهي صناعة ورثها وطورها الأتراك. وكان الحرير قد أُدخل إلى القسم الإسلامي من إسبانية في أثناء حكم الأمير عبد الرحمن الثاني (755 – 788) أمير قرطبة، في الوقت الذي اتخذ فيه لنفسه لقب الخليفة الأموي. وقد تولى احتكار سك النقود، وحذا حذو المثال العباسي والمثال البيزنطي، فنظم الصناعة الملكية لمنسوجات الرفاهية. وقد أدخلت أشجار التوت، وديدان القز، وجيء بالنساجين السوريين وأقيمت ورشات الحرير بالقرب من القصر في قرطبة وفي إشبيلية وألميرية كذلك. ومثلما جاءت الأساليب الفنية من الشرق الأدنى جاء العديد من الأفكار العامة منه، وكان بعضها من أصل فارسي (ساساني)[49].

---

(48) تشايلد **1964**: **249**

(**49**) رينال **1995**.

وفي الحقيقة فإن الحرير قد «شكل القاعدة الهيكلية لتطور الاقتصادين العثماني والإيراني»[50]. وفي هذه العملية صارت مدينة بورصة «سوقاً عالمية» مع مجيء القرن الرابع عشر، ومع قيام العديد من التجار الغربيين باستخدام موانئ أفيسوس وأنطاكية. ومع ذلك، فإن الجنويين في منطقة بيرا من القسطنطينة كانوا يتاجرون مباشرة مع بورصة، التي كانت تحت الحكم العثماني في ذلك الوقت. وإضافة إلى ذلك سافر التجار الجنويون إلى داخل البلاد ليشتروا مباشرة من بلدتي تبريز وآزوف. إن الحرير يبين عملياً الصلات الوثيقة بين الصانعين وبين التجار من أوروبة وبين الشرق الأدنى، وخصوصاً مع تركيا. وفي البداية كان قماش الحرير يصل من الشرق بصفته منتجاً للترف، ثم استوردت أوروبة الحرير الخام وصنعت قماشها الخاص بها، وأخيراً تولت السيطرة على عملية الإنتاج بكاملها، ومن جملتها تنمية ديدان القز وزراعة أشجار التوت. وتُظهر تلك العملية الطريقة التي كانت تتشابك بها المناطق، والعملية التي تنتقل بها الأفكار والأساليب الفنية بين منطقة وأخرى.

نحن نحتاج إلى النظر إلى أوراسيا لا على أساس الانقسامات إلى قسمين وعلى أساس الحواجز بين الأنظمة الآسيوية والأوروبية إلى درجة كبيرة، سواء على المستوى السياسي (مستبدون) أو على أي مستوى آخر، بل نحتاج بالأحرى إلى النظر إلى أوراسيا بدلاً من ذلك على أساس التدفق التدريجي للسلع وللمعلومات عبر المساحة الواسعة من الأرض. وبعيداً عن المبادرة بإنشاء أطوار المكننة المبكرة، والإنتاج على نطاق كبير، وتسويق المنسوجات التي بدأت في الشرق، ومن جملته تركيا، فإن الحرير لم يتطور في أوروبة إلا متأخراً فقط، وعلى أي حال كان إنتاجه مسألة إنتاج بديلٍ للمستوردات. «وإلى جانب الصناعات الصوفية المحلية المتطورة تطوراً كبيراً، صار الحرير هو المصدر الرئيس للتبادل الدولي وللثروة للبلدان الغربية من القرن الثالث عشر إلى الثامن عشر»[51]. وقد جرت المجادلة[52] في أن الموضة، كانت هي العجلة

(50) إنالسيك 1994: 219.

(51) إنالسيك 1994: 218.

(52) تعكس نظرية الاقتصادي الألماني سومبارت.

التي توسع الاقتصاد وأدى استخدام قماش الحرير بين النخبة، متبعين في ذلك الصليبيين على نحو متزايد، أدى إلى ولادة صناعة ترفٍ مزدهرة.

وإلى جانب إسبانية، كان الحرير ينتج تدريجياً في أوروبة. في إيطاليا كانت ساليرنو تستخدم الحرير الخام في القرن التاسع، وفي وادي بو بحلول القرن العاشر، واكتسبت الأساليب الفنية من اليونان ومن الشرق الأوسط، وذلك قبل وقت طويل من الوقت الذي كان فيه روجر الثاني في صقلية يحضر عمال الحرير من اليونان. ومع ذلك، فإن الاختراق الحقيقي دخل في بلدات إيطاليا الشمالية، وهو توسع كان يمكن أن تشجعه الصعوبات التي أصابت الإمدادات من قماش الحرير من الشرق الأدنى نتيجة لغزوات المغول والاضطرابات الأخرى. لقد حدث نسج الحرير في بلدة لوكا بعد الغزو الفرنسي في العام 1266[53]. لقد بدؤوا باستخدام الحرير الخام المستورد من خلال جنوة من منطقة قزوين، من فارس وسورية، ومن «رومانيا»، وهي تجارة نشطتها بالتأكيد التجارة البادئة النامية مع الشرق[54]. وقماش الحرير طبعاً كان يتجه نحو سوق الترف، في بلاطات الأمراء، والأديرة الغنية، والكاتدرائيات الكبيرة، وفي النهاية إلى التجار الناجحين. وقد بُذِلت محاولة للحد من استهلاك هذه المادة عن طريق تشريع منظم للبلاط ولأصناف معينة من النخبة، ولكن هذه القيود انهارت في نهاية المطاف. وتوسعت التجارة على نحو لا مناص منه. وباع التجار قماشهم في معارض شامبانيا، وابتداء من نهاية القرن الثاني عشر في باريس، ومدينة بروج، ولندن[55]. وزاد العرض والطلب. وتم نسخ نجاحهم الصناعي في مدينة بولونيا وفي البندقية، على الرغم من أن فلورنسة استمرت في التخصص على نحو رئيس بالقماش الصوفي، وخصوصاً المصنوع من الصوف الإنجليزي، ويحتمل أن تكون قد صارت بذلك أهم مدينة صناعية في أوروبة في القرن الرابع عشر[56].

---

(53) تضع بعض المصادر نسج الحرير في لوكا قبل ذلك في القرن الحادي عشر.

(54) أريزو لي ـ كليمنتال **1996**.

(55) قام ئي. ار. روفر ببعض البحث لأجل لاسيت لوتشيسي (**la sete lucchesi**) في كاتدرائية القديس بطرس، لندن.

(56) توغنيتي **2002**: **12**.

لذلك فهناك تقدم مثير للاهتمام في صناعة المنسوجات في الشرق وفي الغرب. وكانت المكننة في البداية عملية بطيئة ولكن كفاءة الأنوال تحسنت في هذه العملية بالتدريج، لا في كل مكان فوراً، وإنما جاء التحسن في الغالب بعد أن حفزته التغيرات في مكان آخر وذلك نتيجة للاتصالات. لقد تطورت العملية مزيداً من التطور في الصين مع استخدام الطاقة المائية لتدير الآلات من أجل فتل الخيط، وهي عملية استقرت فيما بعد في أوروبة. ومثل ذلك أيضاً فعل إنتاج الحرير الخام نفسه. في ذلك الحين، سلمت تركيا، التي كانت في السابق لاعباً كبيراً في صناعة الحرير وتجارته، سلمت سيادتها إلى أوروبة ـ التي أشبهتها فيما يتعلق بتنظيم مشروعها التجاري إلى المدى الذي تكون معه أي مقارنات تامة بين الطرفين في غير محلها.

تجارة البهارات

لم تكن صناعة الحرير وتبادله فقط (من أجل كميات الذهب والفضة بالدرجة الرئيسية) هي التي أظهرت فيها تركيا والبلاد الإسلامية الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط نشاطاً تجارياً من النوع الذي يرتبط بالرأسمالية التجارية، والتي تقتضي درجة معينة من المشروع والمبادرة الخاصين، والاستجابة لطلبات السوق، ولاشتراك الصناعة والتجارة. فإلى جانب الحرير، كانت التجارة قد تأثرت أيضاً بتحول آخر كان يحدث في تجارة البهارات التي حثت على الاستعمار البرتغالي، والهولندي، والإنجليزي في الشرق. وتركيا الأولى، مثل الشرق الأدنى بشكل أكثر عموماً، كانت مرة أخرى لاعباً مهماً. ويزعم كيلينبنز، وهو يكتب عن تلك البلاد، أن «الروح الرأسمالية وجدت في التجارة بالفلفل نشاطاً من أهم حقول أنشطتها»[57]. وكانت هذه التجارة في معظمها في أيدي تجار أفراد ترددوا على الحكام الخانات العظام ونزلوا في نزل متناثرة عبر البلاد، وكانت تجارة اقتضت مشروعاً رأسمالياً في الطريقة نفسها التي عمل بها التجار الأوروبيون.

(57) اتش. كيلينبنز، «تجارة الفلفل لآل فوغر والمسيرة الدولية للفلفل». حوليات: اقتصادات، جمعيات، حضارات، 9 (1) 1956: 27، مقتبسة في إنالسيك 1994: 344.

كانت التوابل من قبلُ قد وصلت أوروبة من الشرق في المرحلة الكلاسيكية، وكانت عاملاً مهماً إلى حد كبير في التبادل في الشرق الأدنى، وفي الهند، وفي الصين على مدى مدة طويلة. وقد شكل الفلفل المحلي جزءاً من طعام إفريقة السوداء، وأما في منطقة البحر الأبيض المتوسط فكان يجب أن يستورد من الشرق، وهي تجارة كان التجار المحليون منغمسين فيها على نحو كثيف منذ الأزمنة الأولى. وكما هي الحال مع تجارة الحرير، تولى الأتراك السيطرة على التقاليد التجارية البيزنطية الراسخة رسوخاً جيداً بعد أن فتحوا القسطنطينية. وفي وقت أبكر من ذلك، كان الإسلام قد انتشر إلى جنوب شرق آسيا إلى ماليزيا وإندونيسيا وبقي تجاره نشيطين حتى إلى ما بعد أن قام البرتغاليون بفتح تشغيل الطريق إلى أوروبة الغربية، مع وصول أول شحنة لهم من التوابل إلى لشبونة في العام 1501. ومع ذلك، فإن السفن القادمة من الهند ومن آتشيه في سومطرا، وكانت ملكيتها تعود بالدرجة الأولى إلى المسلمين، استمرت في تزويد البحر الأحمر على الرغم من معارضة البرتغاليين. ثم إن السفن الإسلامية أخذت شحناتها عبر الخليج الفارسي حيث كان العثمانيون في العام 1546 قد أسسوا قاعدة لهم في البصرة. وهكذا لم يكن هناك أبداً أي تحويل كامل لتجارة التوابل، واستمر العثمانيون في امتلاك روابط مباشرة مع مملكة آتشيه الإسلامية، التي حاول العثمانيون أن يدعموها سياسياً وعسكرياً، واستمرت البندقية في كونها المستقبلة لبعض التوابل الشرقية.

ومع مجيء الإنجليز والهولنديين إلى المحيط الهندي، ومع فقدان البرتغاليين في العام 1622 لميناء هرمز الذي سيطر على الخليج، كان هناك توسع ضخم للتجارة مع قوى الأطلسي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت النتيجة وجود تحول جيوسياسي أساسي إلى الأطلسي مع تطور التجارة مع الأمريكتين، مع إحلال الإنتاج الاستعماري ـ من السكر، والتبغ، والقهوة، والأقطان، وكلها كانت مجلوبة من الأمريكتين[58]. لقد كانت البندقية والعثمانيون هم الذين عانوا من هذا التحول عن البحر الأبيض المتوسط الشرقي حين ارتفع الاقتصاد الأطلسي ارتفاعاً حاداً.

(58) إنالسيك 1994: 353.

كان السكر هو خلاصة هذا التحول في الإنتاج والتجارة. وكان واحداً من أهم «التوابل»، وكان إنتاجه قد جُلب من جنوب آسيا إلى فارس، وبعدئذ جلبه العرب إلى الشواطئ الشرقية للبحر الأبيض المتوسط. وكان الأتراك منغمسين انغماساً كثيفاً، ومثلهم كانت الممالك المسيحية تحت الحملات الصليبية. واستبقى تنظيمُ العمل نواحيَ مهمة في كل الأرجاء. «والممتلكات التي كانت تُزرع بقصب السكر، والمشابهة على نحو ملحوظ للمزارع التي جاءت فيما بعد في الأمريكتين، برزت في الممالك الصليبية في فلسطين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر. ومع حلول القرن الرابع عشر، كانت قبرص قد صارت منتجاً كبيراً»[59]. هذه الممتلكات كانت قد أنشئت على أيدي الإسبطارية وعائلات من القطلونيين والبنادقة الذين استخدموا سوريين وأرقاء عرباً إضافة إلى الفلاحين المحليين. وكان القوة العاملة مختلطة. لقد انتشر السكر باتجاه الغرب إلى جزيرة كريت، وإلى شمال إفريقية وإلى صقلية التي ازدهر فيها إلى ما بعد الغزو النورماندي في القرن الثاني عشر. ومنذ الفتح العربي قبل عدة قرون كان المحصول يزرع أيضاً في شبه جزيرة إيبريا، مستنداً إلى استخدام أرقاء مسيحين ومسلمين، وكان السكر يسوق في كل أرجاء أوروبة، وعلى نحو متكرر على أيدي التجار الإيطاليين (الجنويين). وفي القرن الخامس عشر كان الأرقاء يستوردون من إفريقية السوداء، التي كان البرتغاليون في ذلك الوقت يستكشفونها بشكل نشيط. فمن منطقة الغرب (Algarve) في البرتغال، انتقل إنتاج السكر وتنظيمه المتعلق به إلى ماديرا والجزر الأطلسية الأخرى، وبعد ذلك إلى أمريكا الاستعمارية.

لقد تم تحسين الإنتاج في البحر الأبيض المتوسط باستخدم حجر الرحى من أجل هرس قصب السكر. وصارت الصناعة بالتدريج أكثر مكننة. وفي مكان ما في تلك المنطقة أو على الجزر الأطلسية، تطور نظام جديد مؤلف من أسطوانتين مربوطتين معاً بتروس، ولم يبق بعد ذلك قصب السكر بحاجة إلى التقطيع وكان يتم استخراج عصير أكثر. وجزر الكناري كانت هي التي تطورت فيها صناعة معقدة للسكر، وهي

(59) شوارتز 1985: 3.

التي وصفت بأنها «رأسمالية» (مرة أخرى تحت إدارة الجنويين)[60]، وكان يلزم بالتأكيد رأس مال أساسي من أجل معامل السكر، والآلات التي كانت تستخدم لهرس قصب السكر. وصار التجار منتجين، يستثمرون رأس المال ويستخدمون الآلات، بطرق صارت معقدة تعقيداً متزايداً. وكان المشروع كله موجهاً نحو السوق توجيهاً عالياً من البداية، ولكن المنتَج كان يصدر الآن إلى شمال أوروبة. وفي جزيرة ساو تومي في غرب إفريقية كانت الظروف مواتية على نحو خاص للحصول على أرقاء أفارقة على نطاق واسع ولذلك كانت مواتية لنمو نوع المشروع الذي شكل في نهاية المطاف النموذج المناسب للصناعة في البرازيل. وهذه الأخيرة بدأت مبكرة في تاريخ العام 1516 قبل أن تكون قد تأسست هناك حكومة منظمة في العام 1533 كذلك، بعد ثلث قرن من اكتشاف البحَّار كابرال لتلك المنطقة الشاسعة. وفي أمريكا الجنوبية استخدمت هذه المشاريع أعداداً كبيرة من الحرفيين الأوروبيين والهنود أيضاً والأرقاء السود فيما بعد. ونتيجة لذلك كانت بنية المجتمع، التي استندت من البداية إلى الزراعة التجارية، بنية مختلطة عرقياً إثنياً ومهنياً، موفرة بذلك نموذجاً للمشروع الرأسمالي الممكن في مناطق أخرى.

وفي أثناء هذا الوقت، صارت تركيا عاجزة عن التنافس مع الغرب في إنتاجها لسلسلة من السلع الرخيصة، والقطن، والصوفيات، والفولاذ، والتعدين، وانكسرت قبضتها السابقة على إعداد السكر، نتيجة هجرة قصب السكر إلى جزر الكناري وإلى البرازيل، وهو ما أدى إلى إجبار المصافي التي كانت موجودة في قبرص ومصر على الإغلاق، وكان يجري الآن استقرار التقانة في الأطلسي وإنتاج مادعاه مينتز وولف «الرأسمالية قبل الرأسمالية».

مجتمع راكد؟

توحي هذه الصناعات والأنشطة التجارية أن تركيا لا يمكن عدّها «اقتصاداً راكداً» إلا بصعوبة، وهو الاقتصاد الذي يفترض أنه كان يميز الدول الاستبدادية. والشيء نفسه يصح بالنسبة إلى المجتمع في مجمله. إن عدم المرونة المزعومة هذه

(60) شوارتز 1985.

كانت قد عُزِيت لا إلى صفتها الاستبدادية المفترضة فقط بل إلى الإسلام أيضاً، والمثال الذي كثيراً ما يستشهد به هو رفض المطبعة التي كانت مستخدمة في الصين طوال عدة قرون. وعلى النقيض من ذلك، فقد جادلت أنا في أن المجتمع كان مفتوحاً للعديد من التأثيرات والعديد من التغيرات. إن التقييد الخاص بالمطبعة (وربما بتجديدات أخرى، مثل الساعة) ليس له أي شيء يربطه بالتردد في التغيير. والأصح أن للتقييد علاقة في المقام الأول مع المعتقدات الدينية وهو من تلك الناحية محدد تماماً. فبسبب التعميم الخاطئ على أساس ما هي حلول محددة لمشكلات محددة، فإن السؤال الذي يثور غالباً هو لماذا يبدو أن العالم الإسلامي كان مستعداً للتمسك باستمرار بهذه المعتقدات لمدة أطول من تمسك المسيحية أو اليهودية معاً؟ وهو ما يبدو أنه هو الحالة. إن تأسيس سلطة علمانية مستقلة كان أبطأ. وقد قيل أحياناً إن المسيحية، على النقيض من الأديان الأخرى، وخصوصاً على النقيض من الإسلام، سمحت بالعلمانية، وهي نظرية أصر عليها برنارد لويس: «العلمانية في المعنى السياسي الحديث ـ فكرة أن الدين والسلطة السياسية، وأن الكنيسة والدولة مختلفان، ويمكن أن يكونا منفصلين أو يجب أن يكونا منفصلين ـ هي بمعنى عميق، فكرة مسيحية»[61].

ويبدو لي أن هذا التقدير لا يمكن الموافقة عليه. صحيح أن المسيح أخبر أنصاره «أن يعطوا تحت قيصر» ما كان لقيصر، مشدداً على التمييز بين الكنيسة والدولة. ولكن ذلك التمييز صار أقل وضوحاً قاطعاً مع تأسيس الإمبراطورية الرومانية المقدسة في أوروبة فيما بعد، ومع مجيء حكام يزعمون أنهم حماة الدين. إن الدين قد هيمن على معظم نواحي الحياة في أوروبة في العصور الوسطى. لقد وجدت هناك تيارات مضادة من الشك ومن اللا أدرية أيضاً، سرت في هذا الدين، كما سرت في الأديان الأخرى. ولكن التفكير العلماني، على العموم، كان تفكيراً جاء بعد عصر النهضة، بل بعد عصر التنوير، حين حقق مكانة أكثر دواماً. وذلك ما شكل تطوراً مهماً. وفيما بعد أيضاً، استمرت الطرق القديمة في بعض النواحي في أماكن مثل جنوب الولايات المتحدة، وذلك على الرغم من اقتصادها الحديث، بالإضافة إلى الجماعات اليهودية الأورثوذكسية، المتمسكة بالتقاليد، في أجزاء مختلفة من العالم. الإسلام يختلف في

(61) لويس 2002: 107.

الدرجـة وفي التوقيت فقط. وزيادة على ذلك، فقد خبر الإسـلام مراحل من المذهب الإنسـاني (Humanism) حـين ازدهر التعليـم العلماني. يبدو أن هنـاك القليل من الاختلاف العام في هذه الأديان إلى أن جاء عصر النهضة.

وما يؤكده الفحص المختصر للحالة التركية، بالتركيز على الحكومة، والفلاحين، والتجارة، هو أن من الخطأ أن نركز التحليل على مظهر محدد واحد من نظام الحكم، وخصوصاً حين تعتمد المناقشة على البحث عن الاختلافات. إن البحث عن الاختلاف أمر مهم، طبعاً، حـين نحاول أن نعلل «التحديث». فأوروبة طورت فعلاً نظاماً متقدماً للمعرفة بعد مجيء الطباعة وطورت اقتصاداً على درجة مساوية من القوة بعد الثورة الصـناعية، بعـد أن أنجزت ميزة معينة في المدافع والسـفن قبل ذلـك الوقت تقريباً (على الرغم من أن مدى هذه الميزة كان موضع تساؤل)[62]. ولكن ربط هذا الإنجاز مع الأنظمة السياسـية (الديمقراطية الأوروبية مقابل «أنظمة الاستبداد الآسيوية»)، أو ربطه مع الاختلافات في امتلاك الأرض («غياب الإقطاع»)، أو مع النظام القانوني (بافتراض عدم وجود تقليد من القانـون الروماني في حالة تركيا) كل ذلك يعني أن نُسقِط الحاضر رجوعاً إلى الماضي بأسلوب لا يمكن أن يكون مقبولاً، ويعني أن نشارك في قراءة للتاريخ من الأمام إلى الوراء.

وفي أي حـال، بقدر ما كان إنتـاج المعرفة معنياً، فإن العالم الإسـلامي امتلك ميزة واضحة حتى مجيء المطبعة. وكان اقتصـاد الصناعة والتبادل متطوراً تطوراً مساوياً، مع كون الشرق الأدنى المركز لمنسوجات الحرير ولمنتجات الترف الأخرى. هذه التطورات لم تكـن ممنوعة منعـاً كبيراً بما يفترض أنـه أنظمة حكم «اسـتبدادية» أو ملامح مثل الغيـاب المزعوم للقانون، أو غياب المدن المسـتقلة، أو غياب الحرية! المدن كانت موروثة من العالم القديم وطورت نقابات الحرفيين، والأسـواق والمؤسسـات الخيرية (الوقف) مثلمـا كان في الغرب. وكان للإسـلام قاعدته الخاصـة في الفقه. ووصـلت المناقشـات القانونيـة إلى نوع من التعقيد مشـابه لما وصـلت إليه المناقشـات في أوروبة[63]. وتلقت

(62) هوبسون **2004**: **189**.

(63) موندي **2004**.

أنشطة كل من الفلاحين والتجار الحماية القانونية من المحاكم التي كانت النساء تظهر فيها بصفة مدعيات. إن فكرة الحكم الاستبدادي الآسيوي انكشفت بصفتها طريقة حرمت بها أوروبة تلك الدول من الشرعية، وكان ذلك أولاً في اليونان القديمة، ثم كان فيما بعد في المعرفة في زمن ما بعد عصر النهضة. إنه مفهوم يجب التخلي عنه.

إن الإمبراطورية العثمانية، التي تقع في المركز من هذه التطورات، لم تكن نظام حكم استبدادي شرقي راكد من وجهة النظر الاقتصادية. «وبأية معايير، بقيت تلك الدولة حركية دينامية حتى مدى ملحوظ من القرن السابع عشر تماماً»[64]. ويلاحظ الكاتب نفسه أن «الدولة العثمانية من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر كانت تستطيع أن تتفوق في الكفاءة وأن تضاهي في القدرة على التكيف منافسيها الغربيين، الذين كانت تشاركهم في العديد من تقاليدهم». والتقاليد المشتركة كانت مهمة، فتركيا لم تكن آخَرَ شرقياً ما فقط، لا في الاقتصاد ولا في الكيان السياسي[65]. و«في القرن السادس عشر جارى الفكر السياسي التركي التطورات التي كانت في العالم المسيحي. وقد أصدر أبو السعود العظيم تعليلاً للحكم المطلق أبان عن تمكّن من القانون الروماني»[66]. وتوصف تركيا بأنها «دولة المرونة غير العادية»، إن «مؤرخي الإدراك الدَّبَرِي* الميَّال إلى خيانة الأمانة» هو فقط الذي «ألمح إلى انهيارها المبكر». وقدرتها على التكيف كانت مساوية للسابق. فالأتراك الذين كانوا معتمدين في البداية على الخيالة، صاروا قوة بحرية مهمة جداً لدى وصولهم إلى البحر الأبيض المتوسط، وطور مهندسوهم «فهماً سريعاً لعلم المدفعية». ويستمر المؤلف ليمتدح «بعد النظر في إسطنبول في العلاقة مع تكييف الخرائط». لقد كانت مهتمة باكتشافات كولومبوس في كل أنحاء العالم وبأمور أخرى، وهي التي أثرت في النهاية تأثيراً قوياً في حالتهم[67].

---

(64) فيرناندیز ـ آرميستو **1995**: **220**.

(65) فيرناندیز ـ آرميستو **1995**: **222**.

(66) فيرناندیز آرميستو **1995**: **223**.

* **(المترجم):** رأي دَبَري: لا يسنح إلا أخيراً. انظر المعجم الوسيط: مادة (دبر).

(67) فيرناندیز ـ آرميستو **1995**: **219**.

التشابهات الثقافية في الشرق والغرب

في الوقت الذي كانت فيه تركيا هي أقرب دولة (آسيوية) غير أوروبية، فقد كانت الصين هي الهدف الرئيس المستهدف في نقد ما بعد عصر التنوير. ففي عيون الكثيرين من الأوروبيين، كان مقدراً لتلك البلاد الضخمة أن تبقى «تقليدية»، «راكدة»، «استبدادية»، بل متخلفة كذلك. وفي مطبوعات سابقة، حاولتُ أن أظهر على العكس من ذلك أن ثقافة الصين سارت في طرق عديدة في مسار متوازٍ تقريباً مع المسار الأوروبي[68]. وبدأتُ بالأسرة والزواج، مجادلاً أولاً في أن الأرقام السكانية أعطت دليلاً ضئيلاً عن نمط غير أوروبي بقدر ما كان حجم العائلة (MHS) معنياً وأن تلك الحقيقة كانت مرتبطة بمقياس «فرْدَنَة» القرينين في الأسرة الزوجية[69]. وذلك حدث في أنظمة المهر التي كانت فيها ملكية الأبوين تنتقل إلى بناتهم وإلى أبنائهم كذلك حين زواجهم أو فيما بعد عن طريق الميراث، وهو ما أدى إلى نشوء ملامح من «مركب ملكية المرأة» (الزواج الداخلي في الزواجات، واستراتيجيات محددة للإدارة والوراثة مثل التبني والاتحادات المتركزة على المرأة، الخ). ومثل هذا النظام كان على ما يبدو يميز كل المجتمعات الكبيرة بعد عصر البرونز في أوراسيا. وقد استلزمت زراعاتهم المتقدمة تدرجاً طبقياً اقتصادياً ملحوظاً («طبقات») تنوعت بموجبها مثل هذه التحويلات تنوعاً واضحاً وحاول الآباء الإبقاء على مواقع بناتهم ومواقع أبنائهم كذلك أو تحسينها بعد الزواج. واستلمت مجموعة الشقيق أو الشقيقة كلها ملكية الأبوين، على الرغم من أن ذلك لم يكن بالتساوي. ولنوضح المعنى حول التلاقي بين أوروبة وآسيا، فإننا نستطيع أن نقابل تلك الحالة مع الحالة السائدة في إفريقية جنوب الصحراء تحت زراعة المجرفة التي كانت فيها الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية من هذا النوع في حدها الأدنى. ولم تؤثر على من تزوج المرء (أو على حجم مدفوعات الزواج) ما عدا ربما في حالة بعض التجار[70].

---

(68) غودي 1982، 1993، 1996 آ.

(69) غودي 1976.

(70) غودي وتامبياه 1973.

كان يوجد توازيات متشابهة في مسائل «ثقافية» أخرى وهي توحي بالتلاقي لا بالافتراق. تشابهات بين الشرق والغرب توحي بأن الافتراق الذي كان المؤرخون قد صنعوه بفكرة كل من المرحلة الكلاسيكية، للتاريخ القديم للإغريق والرومان، وفكرة الإسناد، أو سلسلة النسب، للرأسمالية الغربية، تاركين آسيا بوصفها «استبدادية» هامشية، بل متخلفة كذلك، هي فِكَر غير كافية أبداً لتعليل مستويات التعقيد. وقد جادلت أنا في أن الممارسات المطبخية التفصيلية في أوروبة، المعروفة باسم «الطبخ المتقن» يمكن تمييزها عن أبسط الأشكال الطبقية من الطبخ وتمييز تلك الأشكال مرة أخرى عن الطبخ غير المتمايز، بشكل عام، والذي كان قد وجد في المجتمعات السياسية الطبقية في إفريقية، التي لم يكن فيها الاقتصاد الزراعي، من بين أمور أخرى، يستطيع أن يُبقي على مثل هذه الاختلافات[71]. إن الطبخ البسيط المتدرج وفق الطبقات رافق كل المجتمعات الكبيرة بعد عصر البرونز في أوراسيا، ولكننا نجد في بعض هذه المجتمعات مزيداً من تطور الطبخ المتقن الذي لعب فيه الخبير الذواق دوراً بارزاً في دوائر البلاط وفي صفوف جماعات النخبة، ومن جملتها التجار والبرجوازية العالية. أنواع الطبخ المتقن من هذا النوع كانت توجد في الصين[72]، وفي الهند وفي الشرق الأدنى[73]، كما في أوروبة الكلاسيكية والحديثة[74]. وفي حين قد تبدو هذه المسألة سطحية، فإن سؤال المطبخ له أثر على التدرج وفق الطبقات (الطبقة) وعلى الطعام نفسه الذي نتمثله.

وكان الأمر نفسه مع ثقافة الزهور، والطريقة التي زرعت بها المجتمعات المختلفة الزهور واستخدمتها لأغراض جمالية، وطقوس شعائرية، وأغراض متصلة بذلك مثل منح الهدية والعبادة[75]. مرة أخرى، فإن ما قد يبدو هامشياً يتجه إلى قلب الثقافات، لا في شعيرة الهدية فقط وإنما في الزراعة وفي التدرج الطبقي. إن بلدان جنوب الصحراء في إفريقية قبل الاستعمار لم تنتج أي تنويعات زهرية محلية من هذا

(71) غودي 1982.
(72) تشانغ 1977.
(73) رودنسون 1949.
(74) غودي 1982.
(75) غودي 1993.

النوع وليس هذا وحسب بل لم يقوموا عملياً باستخدام الزهور البرية في الشعائر أو في أي سياقات اجتماعية أخرى. وذلك كان مختلفاً جداً عن الصين، والهند، وأوروبة، والشرق الأدنى. وفي اقتصاداتها امتلكت الثقافات الإفريقية استخداماً أكبر للفاكهة لا للزهرة، للمأكول لا للتزيين. في أوراسيا، كانت زراعة الزهور في الغالب وظيفة متخصصة. وكانت التنويعات الزهرية قد تطورت من أجل حدائق البلاطات والنخب الأخرى وكانت أيضاً تزرع من أجل الأسواق، فالسوق وفر زهراً للعبادة (ولكن ليس في الشرق الأدنى)، وللاتصال (هبات، وهدايا) وللزينة أيضاً. وفي أجزاء من الصين، كانت أشجار الفواكه تقطع وهي في النوار وتوضع في مزهرية في بيوت التجار في العام الجديد بوصفها قرباناً مقدماً في إيماءة إلى «الهدر البارز»، هدر لم ينتظر ظهور الفاكهة. وتطورت هناك خبرة في ثقافة الزهور من أجل أغراض «جمالية» مثلما تطورت هناك خبرة مع المطبخ تماماً، وهي خبرة ميزت كل المجتمعات الكبيرة بعد عصر البرونز. ولم تكن النخب السياسية فقط هي التي شاركت في هذه الأنشطة بل شاركت فيها النخب التجارية أيضاً، وهكذا فليس مثيراً للدهشة أن تجد الأنشطة مرتبطة مع تطور التجارة والصناعة كذلك. وفي الحقيقة، وعلى النقيض من العديد من الفِكَر الأوروبية، كان الفرح في الطعام اللذيذ والزهور الجميلة قد تطور في الشرق أكثر من تطوره في الغرب.

لقد امتدت التشابهات الثقافية إلى سلسلة كاملة من الأنشطة الجمالية الأخرى. لقد ظهر مسرح كابوكي في اليابان في الوقت نفسه تقريباً (في مطالع القرن السابع عشر) حين تطورت المسرحية العلمانية في أوروبة في عصر النهضة، واستهوى جماهير مستمعين تجاريين وبورجوازيين مشابهين. وبدأت الروايات تؤلف في الصين في القرن السادس عشر قبل الروايات في أوروبة نفسها في القرن الثامن عشر، ولكن ذلك التأليف للروايات كان أبكر في اليابان إذا أخذنا بالاعتبار قصة الجنجي (في القرن الحادي عشر). وبعض التطورات الموازية في هذه المسائل كانت بسبب نظام التبادل الممتد في كل أنحاء العالم الذي كان موجوداً بين جماعات التجار. ومثل هذه الجماعات دانت بوجودها لتبادل السلع، وهو تبادل اقتضى بالضرورة اتصال الأفكار وطرائق العمل إضافة إلى البضائع. وتلك هي الكيفية التي كانت قد نقلت بها صناعة

الـورق والحريـر علـى مر القرون من الشـرق إلى الغـرب. وملامح أخرى مثل صـنع الزجاج[76] واسـتخدام المنظور في الرسـم مرت في الاتجاه الآخر. وبعض موضوعات الرسـم، مثل نبات شـوك الجمال (الأقنثوس) ونبات النيلوفر (اللوتس)، سافرت في اتجاه، وسـافرت التنينات في اتجاه آخر[77]. ولكن إضـافة إلى مثل هذه الأشكال من التواصـل بين الثقافـات كانت هناك عملية أخـرى تعمل، وهي الإعـداد الداخلي (أو التحول الاجتماعي). فبدءاً من عصر البرونز، أنتجت المجتمعات الحضرية على نحو متزايد أنشطة حرفية وفكرية معقدة، إحداها تبني على الأخرى مع مرور الزمن، كما هو في تغييرات عديدة في التقانة[78]. وهكذا كان يوجد حركية دينامية داخلية في مثل هذه المجتمعات، وكان «السـوق» لا يحفزها إلا جزئياً فقط، وهو ما نشـأ عنه تطورات اجتماعيـة ثقافيـة متوازية في أجزاء مختلفـة من العالم. إن فكرة الأنماط المتشـعبة تشعباً كاملاً والتي برزت من عصر البرونز في أوراسيا تبدو فكرة موضع شك إلى حد كبـير، وذلك على الأقل إذا نحن تبنينا مدخلاً يقوم على «علم الإنسـان ـ علم الآثار» إلى العالم الحديث.

ومـا أقترحه أنا هنا هـو بديل للتعليل «الثقافي» للاختلافـات بين مجتمع والمجتمع الـذي يليه. فمثل هـذا التعليل يميل إلى أن يكون راكداً ويضـع المجموعات الإنسـانية في إطار بيولوجي تقريباً، على الرغم من أنه يضـم بوضـوح وحدات ثقافية (هي التي كانـت تسـمى الميمـات، meme) لا وحدات ماديـة. ويجب أن يكون هـذا البديل أكثر حركيـة دينامية، آخـذاً بالحسـبان التبادل الخارجـي للمعلومات والتطـور الداخلي واتصـال أشـكال سـلوكية أكثر تعقيداً على مدى الأمد الطويل. إن التطور الثقافي أو الاجتماعي من هذا النوع هو عملية مختلفة تماماً عن التحول البيولوجي، على الرغم من أنه في بعض الحالات يعمل وفق خطوط «انتقائية». ومع ذلك، فإن النتيجة الممكنة، ولكنها ليسـت النتيجة الحتمية لتحليل الثقافات على أساس «البنية العميقة»، المتتبعة

(76) ماك فارلين ومارتين 2002.
(77) راوسون 1984.
(78) سنغر 1979 ـ 84.

للمماثلات (وحدات البناء المتشابهة) بين المكونات المختلفة، هي نتيجة وراثية جينية وأدت إلى فروع من «علم الإنسان المعرفي» الذي يبحث عن البنى الفطرية الداخلية للعقل. مثل هذه «البنى» موجودة بلا شك، ولكنها موجودة فقط إلى جانب عمليات أكثر دينامية أشير إليها أعلاه وهي التي تنشأ من «التحول الاجتماعي»، أي، من الاتصال «الخارجي» والتطور «الداخلي». إن هذه هي الأمور المهمة في النظر في التطور الطويل الأمد للمجتمعات الأوراسية والنظر في المناقشات المحبِّذة لفهم تلك الثقافات في إطار، تفاعلي من بعض الوجوه، يستبعد الفصل الجذري (الراديكالي) لأي مكون كبير بوصفه «استبدادياً». وفي هذا السياق، فإن أي ميزة نسبية قد يكتسبها أحد المجتمعات تكون مؤقتة بشكل صارم.

ورواية أخرى أكثر حركية دينامية للتاريخ الثقافي تبحث عن التلاقي مثلما تبحث عن الافتراق عن قاعدة مشتركة ولا تبحث عن تمييز نوعي بين قوى «استبدادية» و«ديمقراطية». مثل هذا الموقف اقترحه تصنيف إيريك وولف للدول في كل من الشرق والغرب باسم «تابعة»، وكون الدول الشرقية أحياناً أكثر «مركزية» من الغربية ولكن كلتيهما تنتمي إلى صنف عام واحد. وأنا أفهم من كلمة «تابعة» أنها الدولة التي تتطلب دعماً مالياً من سكانها والتي تفتح لذلك الطريق عائدة إلى «حكم الشعب» الذي يوفر لها ذلك التمويل. وربما يكون هناك توازٍ مشابه أشار إليه وصف نيدهام للغرب بوصفه يمتلك «الإقطاع العسكري» والشرق بوصفه يمتلك «إقطاعاً بيروقراطياً». وكلا الكاتبين يتجنب فكرة الحكم «الاستبدادي الشرقي»[79].

وفي رأيي إن فكرة وولف تحل المشكلة التي أجدها في روايات أخرى عديدة، روايات ماركسية وروايات أخرى، عن «الاستثنائية الآسيوية» و«الاستشراق»، وبكلمات أخرى، مسألة التطورات من توازي مجتمعات عصر البرونز إلى التنوع المفترض للمرحلة الكلاسيكية وما بعدها. ولكن الفكرة تتطلب تحولاً تصورياً جذرياً جداً، يتخلى عن فكرة تتابع أوروبي متميز لأساليب الإنتاج، والاتصال، والتدمير. وبدلاً من ذلك يجب

(79) وولف 1982، نيدهام 2004.

علينا أن نرى نمو «الدولة التابعة» في كل أنحاء أوراسيا، وتطور حضارات حضرية متوازية، والزيادة في تبادل السلع والأفكار على مر الزمان وظهور الرأسمالية التجارية لذلك في كل أنحاء أوراسيا، وظهور الأسواق، والنشاط المالي، والصناعة. لا يوجد مكان للمستبدين الآسيويين، أو للاستثنائية الآسيوية، أو لأنماط آسيوية من نوع مختلف اختلافاً مثيراً.

* * *

obeikandl.com